١٠٠١٠

العدد ٨

مكتبة المعارف السياسية

سوباكين

الماركسية - اللينينية حول مسائل الحرب والسلام

دار التقدم



مكتبة المعارف السياسية
العدد ٨

سوباكين

الماركسية-اللينينية حول مسائل الحرب والسلام

موسكو

ترجمة الدكتور فهد كم نقش

Библиотека политических знаний
Выпуск 8

Собакин В.

МАРКСИЗМ-ЛЕНИНИЗМ О ПРОБЛЕМАХ ВОЙНЫ И МИРА

На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

С $\frac{0302030105-672}{014(01)-85}$ 217—86

ان اكبر مظهر لتجلى
الديمقراطية هو موقفها
من المسألة الاساسية
حول الحرب والسلام .

لينين

١ - اسباب الحروب : المزعومة منها والحقيقية

منذ ان ظهرت الدول الى الوجود يطفح تاريخ علاقاتها المتبادلة باصطدامات عسكرية وحروب . ولقد ذكر مؤلف امريكى فى كتاب صدر فى الاربعينات انه فى خلال السنوات ال٣٣٥٧ المنصرمة لم تتذوق البشرية طعم السلام الا خلال ٢٥٧ سنة ، فيما كانت بقية السنوات ال٣١٠٠ كلها حروبا * . وكان الكثيرون ممن حاولوا فهم مغزى التاريخ وادراك سنن حياة المجتمع البشرى يتوصلون الى استنتاج متشائم بان الحرب ، كظاهرة اجتماعية ، لا يمكن تجنبها وانها ظاهرة طبيعية فى العلاقات بين البلدان والشعوب .

بل واكثر من ذلك فقد وجد ويوجد حتى الآن بين الفلاسفة والنظريين والساسة من يعتقد ان الحرب على الرغم من كل ضراوتها وطابعها التدميرى ليست شرا ، بل انما خير للبشرية . وكانت الدول الاستغلالية ، ولا تزال ، تستخدم هذه النظريات فى سياستها ، ولا سيما فى عهد الامبريالية ، كتبرئة ايديولوجية لممارستها

---

* انظر : L. L. Bernard. War and Its Causes, Henry Holt and Company. N. Y., 1944.

التوسعية وتبريرا للحروب العدوانية الاغتصابية التى توصف «كمحرك» لتقدم البشرية .

لقد وجدت هذه الآراء ابرز تعبير عنها فى العقيدة والسياسة التبريريتين للنازية الهتلرية التى لم تكتف باعلان ان الحرب نافعة وضرورية ، بل وجعلت الحرب وسيلة عملية لابادة شعوب بكاملها . وحاولت الدولة النازية ان تنفذ عمليا ابان الحرب العالمية الثانية تلك المهمة الهمجية . الا ان المأثرة البطولية للشعوب المحبة للحرية ، وفى مقدمتها شعوب الاتحاد السوفييتى التى كلفتها الحرب ضحايا لاتحصى ، انقذت البشرية من الاستعباد وساعدت شعوبا كثيرة على تفادى هلاكها المحتوم .

وقد يبدو ان العبر المريرة للحرب العالمية الثانية ستضع حدا الى الابد لمحاولات تصوير الحرب كوسيلة من وسائل حل مشاكل البشرية . لاسيما وانه فى ظروف التعقيد المتواصل للاسلحة النووية الصاروخية وكذلك الاسلحة التقليدية وازدياد كميتها فى العالم فان الحرب المقبلة اذا وقعت فعلا قد تسفر عن عواقب تتضاءل امامها افظع عواقب الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك هناك بين قيادات بعض الدول اناس ينطلقون فى سياستهم من احتمال وقوع الحرب النووية الحرارية العالمية ، اعتقادا منهم بان الاحاديث عن فظاعة تلك الحرب فيها كثير من المبالغة .

وتنطلق من هذا الموقف مثلا نظرية الانتصار فى الحرب النووية «المحدودة» بواسطة الضربة النووية المسبقة . تلك النظرية التى تقوم عليها استراتيجية

الولايات المتحدة وحلف الناتو (حلف شمالى الاطلسى) . ويحظى بدلالتـــه فى هذا الصدد ما حدث فى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حين طرح على التصويت فى ٩ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨١ مشروع البيان حول دره الكارثة النوويـــة والذى وضع بمبادرة الاتحاد السوفييتى . فقد طالب البيان بتحريم استخدام الاسلحة النوويـــة والحرب النووية ، واعلن ان الدول والشخصيات القيادية فى الدول ، التى تبادئ باستخدام الاسلحة النووية انما ترتكب اشنع جريمة ضد البشرية . واكد البيان ان اية نظريات تقبل بالمبادأة باستخدام الاسلحة النوويـــة تتنافى مع الاخلاق البشرية . وقد اقرت الجمعية العامة هذا البيان بالغالبية الساحقـــة من اصوات الدول الاعضاء . ولم يمتنع عن تأييد هذا البيان سوى الولايات المتحدة واقرب حلفائها العسكريين والسياسيين .

فى معرض الحديث عن النظريات حول منشأ الحروب واسبابها ، سواء النظريات غير الماركسية او التى ظهرت قبل ظهور الماركسية ، فان القليلين جدا من اصحابها قد تجاسروا ويتجاسرون على الاعلان ان الحروب نافعة وضرورية للمجتمع البشرى . فغالبية النظريين الذين يخدمون مصالـــح الطبقات الاستغلاليـــة قد فهموا ويفهمون ، من جهة ، ان الحرب لا تتمتع باية جاذبية بالنسبة لمعظـــم الناس ، وانما تثير شعور النفور والهلع . وهذا امر طبيعى لان من يستشهد فى المعارك هم الجنود اى العمال والفلاحون المرتدون الالبســة العسكرية ، فيما تموت افراد عائلاتهم فى المؤخرة من

القصف والجوع والامراض التى تحملها الحرب . ومن جهة اخرى يحاول الفلاسفة والنظريون ممن يخدمون الطبقات الاستغلالية اقناع الجماهير الشعبية بانه لا خيار امامها سوى القبول بحتمية الحروب . وبذلك فقد اكتسبت الحروب ابعادا وطابعا اصبحت معها تتطلب مشاركة الشعب باسره فيها ، الامر الذى تعجز الطبقات الحاكمة عن ضمانه بدون تحضير ايديولوجى مناسب . وقد اسفر هذان الاعتباران عن ظهور نظريات تعترف بان الحرب شر ، ولكنه شر لا مفر منه ولا يمكن تجنبه . اما بعض هذه النظريات ، الاكثر خبثا ، فتصور الامر وكأن الحروب هى شر يلازم الانسان والجنس البشرى عموما بحكم طبيعته .

يدخل فى عداد هذه النظريات بالدرجة الاولى ما يسمى «بالنظرية السيكولوجية» لنشوء الحروب . وهى تنطلق من ان السعى الى العنف والتعطش لابادة ابناء الجنس البشرى هما سمتان فطريتان لنفسية الانسان لا يمكن ازالتهما . ولقد عبر عن هذه الموضوعة بوضوح ، على سبيل المثال ، الفيلسوف الالمانى الغربى كارل ياسبرس الذى زعم ان «منشأ الحرب يكمن فى اعماق الوجود البشرى الذى لا يمكن ادراك كنهه بصورة كافية لا انطلاقا من خصائص طبع الناس ولا من النزاعات القائمة بين الناس او الجماعات من البشر والتى ليست قابلة موضوعيا للحل» * .

Karl Jaspers. Rechenschaft und Ausblick. R. Piper * and Co. Verlag, München, 1951, s. 300.

وبموجب وجهة النظر هذه تكمن اسباب الحروب فى مجال غرائز الانسان اللاشعورية التى لا تخضع لرقابة العقل ولا يطالها التحليل العلمى ، والاهم من ذلك انها تلازم الانسان مدى حياته وغير قابلة للاستئصال .. وبما ان الامر كذلك ، فان كل المحاولات لتفهم طبيعة الحرب والقضاء على اسباب نشوئها محكوم عليها بالفشل مسبقا . وعليه فمن غير المعقول القاء المسؤولية عن اشعال نيران الحروب على اى نظام اجتماعى او طبقة محددة فى المجتمع لان المسؤول الاول عن الحروب هو الانسان او الشعوب كمجموعة من البشر المتعطشين «للعراك» بحكم طبيعتهم .

وتدخل فى نطاق «النظرية السيكولوجية» عن الحروب نظرية الداروينية الاجتماعية التى تطبق بصورة ميكانيكية على المجتمع البشرى قانون الانتقاء الطبيعى ، قانون بقاء الافراد والانواع الحية الاكثر قدرة على التكيف . وبموجب هذه النظرية تنقسم الشعوب والدول الى قوية وضعيفة ، الى مهيأة للتكيف وبالتالى للوجود فى الظروف المعقدة للعالم المعاصر ، وغير قادرة على ذلك ، اما الحرب فليست سوى الوسيلة الوحيدة لاختبار هذه القدرة لدى شعب او دولة ما .

وتقود الداروينية الاجتماعية مباشرة الى العنصرية التى تعتبر العروق غير متساوية من الاصل ، بحيث تتفوق بعضها على بعضها الآخر ، مما يجعل من حق وحتى واجب العروق «العليا» (وغالبا العرق «الاعلى» الواحد) القضاء على العروق «المنحطة» او على الاقل استعبادها . ومن البديهي ان العنصريين يعتبرون الحرب الوسيلة

الوحيدة «لتنقية» الجنس البشرى وتطهيره من العروق «المنحطة» . والنظرية العنصرية تصرف وعى الجماهير الشعبية ، حتى اكثر من النظرية السيكولوجية او نظرية الداروينية الاجتماعية ، عن الاسباب الحقيقية لنشوب الحروب ، اذ تبتغى ان ترسخ فى اذهان بعض العروق والشعوب الشعور بتفوقهـــا ، وتغرس فيها فكرة ان واجبها ورسالتها التاريخيـــة تتلخص فى القضاء على الشعوب الاخرى واستعبادها .

ولا تقل رجعية عن ذلك ، النظرية المالتوسية . ولقد استمدت تسميتها من اسم مؤسسهـــا مالتوس الاقتصادى الانكليزى من القرن الثامن عشر ، الذى زعم ان جميع مصائب البشرية تأتى من ان عدد الناس على الارض يزداد بسرعة تسبق كثيرا نمو انتاج وسائل معيشتهم . ويستخلص مالتوس نفسه واتباعـــه المعاصرون من هذه المقدمة الخاطئة استنتاجا لا يقل خطأ بحتمية فيض السكان على الارض بحيث يتكون هناك باستمرار ما يسمونه بالفائض البشرى . ومن هنـــا يتوصلون الى الاستنتاج بان الاوبئة والمجاعة وبالتالى الحروب هى ضوابط طبيعية وحتمية تزيل من حين الى آخر «الكمية الزائدة» من البشر . ويشدد المالتوسيون المعاصرون بصورة خاصة على ان الذنب فى ظهور الفائض السكانى يقع على عاتق شعوب البلدان النامية حيث ازدياد السكان فيها اعلى مما هو فى البلدان «المتحضرة» فى اوربا الغربية وامريكا الشمالية .

وتزعم النظريات المالتوسية المعاصرة ، ان سبب التخلف الاقتصادى للكثير من البلدان النامية لا يكمن

فى ماضيهـــا الاستعمارى حين كانت عرضـة للنهـب والاضطهاد من قبل المتروبلات «المتحضرة» ، بل هو فى السلوك «غير الحكيم» لشعوب هذه البلدان نفسهـــا و«قدرتها المفرطة على الانجاب». والهدف من كل ذلك هو اقناع الشعوب بالحتمية القدرية للحروب وبطلان الآمال بامكانية درئها .

ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصرية والمالتوسيـــة النظرية الجيوسياسية عن منشأ الحرب . وهى تنطلق من الموضوعة القائلة ان الدول ، ولاسيما المكتظـــة بالسكان ، هى اشبه بالعضويات البيولوجية ويجب عليها اما ان تنمو وتتسع على حساب اراضى البلدان الاخرى ، واما ان تزول . ويستخلصون مـن هنـــا استنتاجا بان السعى لاغتصاب اراضى الآخرين لا ينجم عن السمات المميزة لنظام الدولة الاجتماعى وليس عن سياستها ، بل عن وضعهـــا الجغرافى والتناسب بين مساحة اراضيها وعدد سكانها . والحروب ، من وجهة النظر الجيوسياسية ، ما هى سوى وسيلة ضروريـــة لتأمين «المجال الحيوى» من اجل الفائض السكانى .

فى القرن العشرين ظهرت نظرية اخرى عن منشأ الحروب تزعم ان الحروب هى عاقبة حتمية لوجود الامم والدول المستقلة . وعلى حد زعم هذه النظرية فان سيادة واستقلالية الدول تجاه بعضها البعض ، وعدم وجود سلطة اعلى تسيطر على الدول جميعا وتحكـــم علاقاتها ، تؤدى بالضرورة الى الفوضى فى العالم والى تصادم مصالح الامم المختلفة والتناقضات فيما بينها التى لايمكن حلها الا بالحروب .

وما اكثر الامور التى كانوا يعزون اليها السبب الحقيقى للنزاعات العسكرية بين الدول ! فعلى سبيل المثال اعتبروا ان السبب الاول للحروب يكمن فى عدم كفاءة رجالات الدول وسوء اطلاعهم وقصر بصرهم السياسى . وجرى التأكيد على ان الحرب تولدها الغطرسات الشخصية لاولئك الذين يتولون مقاليد الحكم فى الدول ، وسوء التفاهم بين المسؤولين السياسيين فى الدول المختلفة ، وعدم قدرتهم او عدم رغبتهم فى التقييم الصائب للحقوق والمصالح المشروعة للدول والتوصل على هذا الاساس الى اتفاق معقول ، الامر الذى كان يعفيهم من اللجوء الى القوة العسكرية .

وكان انصار مثل هذه النظريات يعتقدون ان فى امكانهم تجنب الحروب بسهولة ، اذ كان الامر لايحتاج فى رأيهم سوى الى ايجاد اناس اكفاء عاقلين شرفاء وواسعى الاطلاع وطيبى القلوب يتولون الحكم السياسى فى الدول ، وباستطاعتهم دوما ان يجدوا اسلوبا للخروج من اعقد الاوضاع مرفوعى الرأس دون تعكير السلام والعلاقات الطيبة مع امثالهم من الحكام فى الدول الاخرى .

وعلى مدى تاريخ العلاقات الدولية انتشرت على نطاق واسع ولا تزال منتشرة حتى الآن مزاعم تقول ان سبب الحروب الرئيسى يكمن فى عدم كمال الاشكال التنظيمية لهذه العلاقات . ولقد اسفرت هذه الآراء عن ولادة مباحث لا حصر لعددها حول «سلام ابدى» وكان اصحابها يضعون مشاريع متنوعة لمنظمات دولية ومحاكم دولية ومؤتمرات عالمية وسواه من المؤسسات القادرة

حسب رأيهم على اقامة حواجز منيعة على طريق الحروب .

يجب القول ان كثيرين من الناس لا يزالون يعتقدون حتى الآن ان القضاء على الحروب امر فى منتهى البساطة ولا يحتاج سوى الى الاتفاق بين الدول على تقديم خلافاتها ونزاعاتها الى منظمة دولية لتتولى حلها ، وتتخذ بغالبية الاصوات قراراتها الالزامية بالنسبة للدول المتنازعة .

ليس ثمة اى شك فى ان السمات الشخصية للقادة السياسيين والاشكال التنظيمية للعلاقات الدولية تحظى بقدر معين من الاهمية ، بل وتحظى فى بعض الاحيان بالاهمية الحاسمة ، بالنسبة لنجاح او اخفاق الجهود التى تبذل لدرء هذا النزاع العسكرى او ذاك . وبهذا المعنى فتحسين وسائل الحل السلمى للمشاكل الدولية وزيادة فعاليتها امر مفيد وضرورى . كما يلعب سلوك قادة الدول دورا كبيرا فى معالجة القضايا الدولية ولا سيما فى الظروف المعقدة او حتى المتأزمة .

ولذلك فالحق الى جانب اولئك الذين يؤكدون على اهمية جميع هذه الاعتبارات فى قضية درء الحروب . ولكنهم مخطئون فى انهم يرون فيها السبب الاساسى ، بل وربما الوحيد ، لنشوب الصدامات العسكرية بين الدول .

ان الماركسية اللينينية وحدها ، اذ اكتشفت السنن الموضوعية لتطور المجتمع البشرى ، اشارت الى تلك منها التى تحكم نشوب الحروب والتى تشكل سببها الحقيقى الاول ، ولقد اظهرت الماركسية اللينينية امكانية النضال ، ليس الوهمي ، بل الفعلي والفعال ضد

الحروب . وحددت النظرية الثورية للبروليتاريا تلك القوى الاجتماعية وتلك الوسائل التى يمكن بواسطتها استئصال اعمق اسباب الحروب ، ويمكن استبعاد الحرب ذاتها من حياة المجتمع البشرى ..

وبحكم القوانين الموضوعية لتطور المجتمع البشرى ، فقد وجد نفسه فى مرحلة معينة من تطوره منقسما الى طبقات متضادة من حيث علاقتها بوسائل الانتاج . فهناك طبقة تملك وسائل الانتاج ، وطبقة اخرى تخلق الخيرات المادية دون ان تملك وسائل الانتاج . وانقسام المجتمع الى طبقات ذات مصالح متناحرة لا تقبل المهادنة هو الذى خلق الحروب التى تعتبر مرافقا دائما لجميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال .

ومن وجهة نظر الماركسية اللينينيـــة فان النظام الاقتصادى للمجتمـــع وما يتولد عنه فى المجتمعات الاستغلالية من علاقات وتناقضات بين الطبقات ، يجد انعكاسه فى السياسة . وكتب لينين : «ان السياسة هى تعبير مكثف عن الاقتصاد . .» وان «السياسة هى علاقة بين الطبقات» * . وتتخذ السياسة شكل نشاطات الاحزاب السياسية والحكومات والدول وقادتها . الا ان مضمون السياسة يتحدد فى نهاية المطاف بالمصالح الجذرية لطبقة معينة فى المجتمع . وطالما بقيت السلطة السياسة فى ايدى طبقة معينة فانها تستخدمها لحماية الاسس الاقتصادية لسيطرتها . لذلك فالصراع من اجل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٧٨ ، المجلد ٤٣ ، ص ٧٢ .

السلطة السياسية هو اهم ميدان للصراع بين الطبقات تتقرر فى سياقه مسألة قدرة النظام الاقتصادى القائم على البقاء وتعزيز دعائمه وتوطيد طراز الدولة الذى يناسبه ، او سقوط هذا النظام وانتقال السلطة السياسية الى ايدى طبقة اخرى .

ان سياسة الطبقات والدول تنفذ اما بالوسائل السلمية واما بوسائل العنف . والحرب هى احدى هذه الوسائل . كتب لينين : «ان الموضوعة الاساسية للديالكتيك . . . تطبيقا على الحروب ، تقول «**ان الحرب هى مجرد استمرار للسياسة بوسائل اخرى**» (اى بوسائل العنف) . . . وتلك كانت دائما وجهة نظر ماركس وانجلس اللذين اعتبرا **كل** حرب **كاستمرار** لسياسة الدول المعنية ، ذات المصلحة ، – وسياسة شتى **الطبقات** داخل هذه الدول – فى فترة معينة» * . «ان كل حرب ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى الذى تنبثق عنه» ** .

وهنا لا بد من الاخذ بالاعتبار ان الحرب تعتبر استمرارا ليس فقط للسياسة الخارجية للدولة ، بل ولسياستها الداخلية ايضا وللعلاقات بين الطبقات داخل الدولة . «ان فصل «السياسة الخارجية» عن السياسة على العموم او بالاحرى معارضة السياسة الخارجية للسياسة الداخلية هى ، فكرة خاطئة فى اساسها ، فكرة

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٣٠٤–٣٠٥ ، دار التقدم ، موسكو .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٧٩ .

غير ماركسية وغير علمية» * . فالسياسة تعبر عن المصالح الجذرية للطبقة السائدة فى الدولة المعينة . وما العلاقات الدولية او الشؤون الداخلية سوى مجالين للسياسة الواحدة من وجهة النظر الطبقية . والسياسة الداخلية انما تعبر مباشرة عن الطبيعة الطبقية للدولة وتؤثر فى نهاية المطاف تأثيرا حاسما على اتجاه سياستها الخارجية وتحدد الاتجاه الرئيسى لهذه السياسة . لذلك فان كل المجتمعات الاستغلالية ، التى يتحدد جوهر العلاقات بين طبقاتها القائمة بسيطرة بعضها وخضوع بعضها الاخر ، تنقل هذه العلاقات الى مجال السياسة الخارجية مولدة بذلك الحروب كاستمرار طبيعى وحتمى لمثل هذه السياسة . واكد لينين ان الحروب هى مرافق حتمى لا يمكن تجنبه لاية سيطرة طبقية على العموم .

مع انتقال الرأسمالية الى المرحلة الامبريالية اكتسبت مسألة الحرب والسلام ، وامكانية درء الحروب ، حدة خاصة وازدادت اهمية اكثر من اى وقت كان . ويعزى ذلك الى ان طبيعة النظام الرأسمالى القائمة على العنف والقهر اكتسبت فى هذه المرحلة اشكالا اكثر عدوانية ، مما ادى بالتالى الى ازدياد دور الحروب فى سياسة الدول الامبريالية ، حيث اصبحت الحروب حقا لا مفر منها ، كما اصبحت ابعادها وعواقبها التدميرية غير قابلة للمقارنة مع ابعاد وعواقب حروب العهود السابقة .

فى معرض تحليل خصائص تطور الرأسمالية فى

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٦ ، ص ١٧٣ .

مرحلتها الامبريالية اشار لينين الى علائمها الاساسية الخمس التالية : «١) تمركز الانتاج والرأسمال تمركزا بلغ فى تطوره حدا من العلو ادى الى نشوء الاحتكارات التى تلعـــب الدور الفاصـــل فى الحياة الاقتصادية ، ٢) اندماج الرأسمال المصرفى فى الرأسمال الصناعى ونشوء الطغمة المالية على اساس هذا «الرأسمال المالى» ، ٣) تصدير الرأسمال ، خلافا لتصدير البضائــــع ، يكتسب اهمية فى منتهى الخطورة ، ٤) تتشكل اتحادات احتكارية عالمية للرأسماليين وتشرع بتقسيم العالم ، ٥) ينتهى تقاسم العالم اقليمياً فيما بين كبريات الدول الرأسمالية» * .

ان جميـــع هذه السمات الموضوعيـــة المميزة للامبريالية قد زادت الى حد كبير النزعات العسكريـــة العدوانية فى سياسة الدول الامبريالية . واكد لينين ان الرأسمال المالى والاحتكارات تسعى الى السيطرة فى كل مكان ، وهى تتميز بالرجعية على جميع المستويات فى ظل جميع الانظمة السياسيـــة . يشتد بوجه خاص الاضطهاد القومى والسعى الى الاغتصابات . وينـــزع الرأسمال المالى فى اية دولة امبريالية حتما لتوسيـــع اراضيه الاقتصادية وحتى اراضيه الجغرافية ، وهـــو «. . . يطمح الى الاستيلاء على اكثر ما يمكن من الاراضى مهما كانت وحينما كانت وبأية وسيلة كانت ، آخذا بعين الاعتبار مصادر الخامات المحتملة وخوفا من التأخر

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٢٤ـ٥٢٥ .

فى الصراع المسعور من اجل آخر قطع من العالم لم يتم تقاسمها بعد او من اجل اعادة تقسيم القطع التى تـــم اقتسامها سابقا» * .

ومما يدفع الدول الامبريالية الى اغتصاب اراضى الآخرين ، وبالدرجة الاولى المستعمرات ، هى ضرورة تصدير الرأسمال ، لانه ، كما قال لينين : «. . . من الاسهل فى اسواق المستعمرات (واحيانا لا يمكن الا فيها) ازاحة المزاحم بالطرق الاحتكارية وتأمين الطلب وتوطيد «العلاقات» اللازمة وهلم جرا» * * . وبما انه لم تبق بعد اراضى «حرة» يمكن استعمارها ، حيث ان كلا منها اصبح «يعود» لدولة امبريالية ما ، فان النزوع للاستيلاء على المستعمرات يقود بطريـــق مباشر الى الحرب بين المستعمرين .

ان التطور المتناسق نسبيا الذى شهدته جميع الدول فى مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكارية قد حـــل مكانه فى مرحلة الامبريالية تطور على شكل قفزات ، كانت بعض الدول فى سيره تسبق الاخرى وتحقق تقدمـــا كبيرا فى تطورها ، بينما كان بعضها الآخر يتخلف عن مواكبة العصر . واستخلص لينين من تحليل الواقـــع الرأسمالى استنتاجا بصدد ان تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى هو دون شك قانون للرأسمالية . . وكتب يقول : «. . . من غير المعقول فى ظل الرأسمالية ان

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥١٩ .

* * المصدر نفسه .

يكون هناك اساس لتقاسم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات والخ . ، غير مراعاة درجة قوة المشتركين فى التقاسم – قوتهم الاقتصادية العامة والمالية والعسكرية وهلم جرا» * ، «اما القوة فتتغير مع التقدم الاقتصادى . . . ولاختبار القوة الحقيقية للدولة الرأسمالية ، ليس ثمة – من وسيلة ولا يمكن ان تكون ، غير الحرب . . . والوسائل الوحيدة المتاحة لاعادة التوازن المفقود ، من حين الى آخر ، انما هى ، فى ظل الرأسمالية ، الازمات فى الصناعة ، والحروب فى السياسة» * * .

اذن ، ان حتمية الحروب فى ظل الامبريالية تنجم ، كما قال لينين ، ليس عن حقد الرأسماليين او طبيعتهم الشريرة وليس عن صفاتهم الذاتية ، بل عن التطور الموضوعى للنظام الامبريالى . فحتى معاهدات الصلح بين الدول الامبريالية فى ظل هذا النظام تتحول بالتأكيد الى مجرد «فترات للتنفس» بين الحروب . «ان الاحلاف السلمية تعقد من اجل الاعداد للحروب وتنشأ بدورها عن الحروب ، فهى فى ترابط وثيق وتكوّن تغيرات فى اشكال الصراع السلمى وغير السلمى على اساس **واحد**

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٦٢ .

* * لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٦ ، ص ٢٢ .

لا يتغير هو الصلات والعلاقات الامبريالية على صعيد الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية» * .

ان الماركسية اللينينية اذ حددت اسباب نشوء الحرب ، الكامنة فى جوهر النظام الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى ، اشارت الى الطرق والوسائل التى يمكن بواسطتها ازالـة هذه الاسباب ودرء الحرب بالتالى . والطريق الوحيد المؤدى الى ذلك هو ، من وجهة نظـر الماركسية اللينينية ، اسقاط النظام الرأسمـــالى واستبداله بالنظام الاشتراكى الذى لا يحتاج للحرب من اجل توطده وتطوره .

والوسيلـــة الوحيـدة لاسقاط الرأسماليـــة ، ولاستئصال الحروب بالتالى ، هى الثورة الاشتراكية وانتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة . كتب ماركس : «خلافا للمجتمع القديم ، ببؤسه الاقتصادى وجنونه السياسى ، يتولد المجتمع الجديد الذى سيتجسد مبدؤه الدولى فى **السلام** ، لان كل شعب من الشعوب سيكون لديه حاكم واحد هو العمل» ** . واذ نوه لينين بان الاشتراكيين ادانوا على الدوام الحروب بين الشعوب بوصفها عملا بربريا وحشيا فقد اكد على «. . . انهم لن يخدعوا الشعب بافتراضات كاذبة ، بانه فى ظروف انعدام حركة ثورية ، يمكن الوصول الى صلح دون الحاقات ودون اضطهاد الامم ونهبها ، صلح لا يحمل فى طياته نواة

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٦٢-٥٦٣ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ١٧ ، ص ٥ .

لحروب جديدة بين الحكومات والطبقات الحاكمة الحالية» * .

ان الفكرة الاساسية فى جميع مؤلفات لينين التى كتبها قبل ثورة اكتوبر ، والمتعلقة بقضايا الحرب والسلام ، هى الفكرة القائلة ان «ما من سبيل لانهاء الحرب التى يشنها رأسماليو جميع البلدان الا بالثورة العمالية ضد هؤلاء الرأسماليين . . . فالحرب قد شنتها الطبقات المسيطرة ، ولا تنهيها الا ثورة الطبقة العاملة» * * .

وفى الوقت ذاته لم يكن لينين يعتقد البتة انه لا يجب على الطبقة العاملة وحزبها النضال ضد تحضير الامبرياليين لكل حرب ملموسة ، بل اعتبر هذا النضال واجبا ملقى على عاتق الطبقة العاملة والكادحين ، وافترض ان هذا النضال يمكن ان يتكلل بالنجاح فى ظروف معينة ، اى ان يعترض السبيل امام هذه الحرب . ولكن ثمة مسافة هائلة من هنا وحتى الاستئصال الكامل للحروب . كتب لينين : «لقد ناضلت البروليتاريا ضد الحرب وستناضل ضدها بثبات على الدوام دون ان تنسى ولا للحظة واحدة انه لا يمكن القضاء على الحروب الا مع القضاء الناجز على انقسام المجتمع الى طبقات . . .» * * * : وبرأى لينين ان ضمانة السلم

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٣٩٠ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٩٧ ، ١٠٢ .

* * * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٣٧٣ .

الوحيدة فى ظروف استمرار وجود الرأسمالية هى الحركة المنظمة والواعية للطبقة العاملة .

تنطلق الماركسية اللينينية ، فى نظرتها للحرب كاستمرار للسياسة بوسائل اخرى ، من ان طابع أية حرب يتحدد بتلك السياسة التى تعتبر هذه الحرب استمرارا لها . ولقد أكد لينين باصرار انه عند تحديد الموقف من كل حرب لا يجوز اطلاقا نسيان «. . . المسألة الاساسية المتعلقة بالطابع الطبقى لهذه الحرب ، وأسباب نشوبها ، وماهية الطبقات التى تشنها ، وشكل الظروف التاريخية والتاريخية الاقتصادية التى نجمت الحرب عنها . . . ونحن نقول : ان هدفنا هو التوصل الى تنظيم المجتمع على الاسس الاشتراكية الذى ، اذ يقضى على استغلال الانسان للانسان واستغلال أمة لأمم اخرى ، يستبعد بالتالى لا محالة اية امكانية لنشوب الحروب بوجه عام . ولكن فى المحاربة من اجل هذا النظام الاجتماعى الاشتراكى سنواجه حتما ظروفا يمكن ان يصطدم فيها الصراع الطبقى داخل كل أمة على حدة بالحرب بين أمم مختلفة ، تلك الحرب التى يولدها هذا الصراع الطبقى ذاته ، ولذلك لا نستطيع نفى احتمال نشوب الحروب الثورية ، اى حروب تنجم عن الصراع الطبقى وتشنها الطبقات الثورية ، فهى تحظى بالتالى بأهمية ثورية مباشرة» * . «. . . اننا نعترف تماما بشرعية الحروب الاهلية وطابعها التقدمى وضرورتها ،

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٧٧- ٧٨ .

اى الحروب التى تخوضها الطبقة المظلومة ضد الطبقة الظالمة ، يخوضها العبيد ضد مالكى العبيد ، الفلاحون الاقنان ضـــد الاقطاعيين ، العمـال الاجراء ضــــد البرجوازية» * . كما تعترف الماركسية اللينينية ، بالقدر ذاته ، بعدالة وشرعية الحروب من اجل تحرير المستعمرات من الاضطهاد الاجنبى ، وبالحروب الدفاعية التى تخوضها الدول الاشتراكية ضد العدوان الامبريالى .

وبالاصرار على ضرورة التحليل الدقيق لأسباب كل حرب ملموسة تنطلق الماركسية اللينينية من ان حتى الحروب بين الدول البرجوازية يمكن ان تختلف من حيث طابعها تبعا للظروف المتميزة . كتب لينين : «. . . لا يجوز فى ظل السيطرة الطبقية تقييم الحرب من وجهة نظر الشعور العاطفى الديمقراطى وحده فقط . . . ففى حالة الحرب بين أمم استغلالية لا بد من التمييز بين دور البرجوازية التقدمية والبرجوازية الرجعية لهذه الأمـة او تلك» ** .

والماركسية اللينينية اذ تميز بين الحروب العادلة وغير العادلة فانها تؤكد بكل دقة ان اسباب هذه وتلك انما تكمن فى نظام السيطرة الطبقية وفى الجوهـــر الاستغلالى للتشكيلات ما قبل الاشتراكية . فسبـــب الحروب الأهلية لا يعود الى سعى المستغلين لتحقيق التغيرات المحتمة تاريخيا ، بل الى محاولات الاستغلاليين

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٣٦٩ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٣٧٣ .

للحيلولة دون تحقيق هذه الحتمية بواسطة السلاح . وسبب الحروب من اجل التحرر الوطنى لا يكمن فى سعى الشعوب الى الحرية ، بقدر ما يكمن فى رغبة المضطهدين الامبرياليين لاخماد هذا السعى بكل ما لديهم من وسائل ، بما فى ذلك الوسائل العسكرية ، والابقاء على نظام النهب الاستعمارى . وسبب الحروب بين الدول الامبريالية والبلدان التى قامت فيها الثورة الاشتراكية ليس فى واقع هذه الثورة ذاتها ، بل فى سعى الامبريالية للقضاء على الاشتراكية بواسطة الحرب .

ان الايديولوجيين البرجوازيين والانتهازيين لا يكلون عن ترويج الكادحين بالمزاعم القائلة ان الثورات الاجتماعية وثورات التحرر الوطنى تفضى بصورة حتمية تقريبا الى النزاعات المسلحة والحروب . ويضعون الشعوب امام خيار مفتعل : اما الاقدام على الثورة وبذلك التعرض لخطر الحرب ، واما صيانة السلام والامتناع عن التطلعات الثورية فى سبيل ذلك . ولكن هذا الخيار ليس واردا بالنسبة للماركسيين اللينينيين والشيوعيين لأنهم على يقين تثبته خبرتهم التاريخية بأن النضال فى سبيل الثورة الاشتراكية والنضال من اجل التحرر الوطنى ضد الاضطهاد الامبريالى يعنيان فى الوقت ذاته النضال من اجل توفير ظروف يستبعد نشوب الحروب فيها .

ان نضال الطبقة العاملة ضد الحرب ، ومن أجل تأمين سلم عادل وديمقراطى ، يزداد فعالية عندما تستولى الطبقة العاملة على السلطة السياسية . كتب لينين : «ان الطبقة العاملة ، هى وحدها التى ستكون قادرة بعد استيلائها على السلطة ، على ممارسة سياسة

السلم ليس بالأقوال . . . بل بالأفعال» * . ولقـــد حصلت الطبقة العاملة على هذه الفرصة للمرة الأولى عام ١٩١٧ بعد قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، ص ١٤٨ .

٢ – الانتصار الاول لقضية تصفية الحروب

الانتصار الأول لقضية تصفية الحروب * – هذا ما وصف به لينين ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا . ان اقامة اول دولة اشتراكية فى العالم ، ومن ثم التحويلات الاشتراكية فى البلدان الاخرى ، التى ادت الى اقامة منظومة واسعة من الدول التى يحكمها الكادحون ، قد ادخلت تعديلات جذرية على المعالجة العملية لمسألة الحرب والسلم . ويعزى ذلك الى ان الطبقة العاملة ، التى تستولى على السلطة السياسية وتوحد جميع الكادحين من حولها ، تحتاج من اجل الحفاظ على سلطتها واحراز اهدافها الى صيانة السلم وتوطيده ، وليس الى الحرب . وأكد لينين مؤسس الدولة السوفييتية : «. . . ان السلم ، مهما كان شأنه ، يفتح الطريق امام نفوذنا بصورة اكبر واوسع بمئة مرة» * * .

مع خروج الاشتراكية الى الصعيد العالمى تغير مبدئيا النظر الى امكانية درء الحروب . ففى فترة سيطرة

---

* انظر : لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ١٤٩ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٢٤٧ .

الامبريالية بصورة مطلقة فى مجال العلاقات الدولية لم تكن هناك قوة طبقية على شكل دولة تستطيع ان تتصدى للطبيعة العدوانية للامبريالية وتلجم نزوعها الفطرى نحو الحروب . ولقد ظهرت قوة كهذه عقب ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ . وبذلك جرى نقل مسألة الحرب والسلم الى ميدان الصراع بين الاشتراكية والامبريالية على الصعيد العالمى . وكلما تغير ميزان القوى لصالح الاشتراكية زادت الفرص العملية لتحقيق آمال الشعوب بالحياة السلمية والآمنة .

كان مرسوم السلام اول وثيقة حكومية يصدرها أول بلد اشتراكى فى العالم . وكان هذا المرسوم يتجاوب مع الح أمانى الشعوب ببذل كل شىء من اجل الايقاف الفورى للحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨) التى كانت فى اوج استعارها آنذاك . ولكن وفى الوقت ذاته فان مرسوم السلام كان وثيقة برنامجية صاغت المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية للدولة الاشتراكية ، تلك المبادئ التى لا تزال تحتفظ بأهميتها التاريخية حتى يومنا هذا .

لقد اكد المرسوم فى المقام الاول ان معنى السلم الحقيقى ليس فى مجرد الاعلان عن عدم وجود حالة الحرب ، بل وفى ضرورة عقد صلح عادل وديمقراطى . وقد ورد فى المرسوم : «ان الحكومة تعتبر صلحا عادلا او ديمقراطيا . . . الصلح الذى يقوم على الفور من غير الحاقات (اى من غير اغتصاب لاراضى الغير ومن غير ضم للأقوام الاجنبية بالقوة) ومن غير غرامات» . وايضاحا لهذا الحكم العام اشارت اول حكومة اشتراكية الى انها

تقصد بالالحاق او اغتصاب اراضي الغير ، حسب مفهوم الحق عند الديمقراطية عامة والطبقات الكادحة خاصة ، كل ضم لقوم صغير او ضعيف من قبل دولة كبيرة او قوية ، دون ان يعبر هذا القوم عن موافقته على ذلك الضم او يبدى رغبته فيه بصورة واضحة دقيقة حرة بغض النظر عن الوقت الذى تم فيه هذا الضم القسرى ، وكذلك بغض النظر عن درجة تطور او تأخر الأمـة المضمومة بالقوة او المحجوزة بالقوة فى حدود الدولة المعنية . واخيرا ، بغض النظر عن المكان الذى يقيم فيه ذلك القوم ، سواء فى اوربا ام فى البلدان النائية ما وراء المحيطات . ونص مرسوم السلام على الامتناع عن جميع اشكال العدوان والاخضاع للشعوب الاخرى ، وعلى ضرورة التطبيق العملى لمبدأ تقرير الأمم لمصيرها ، وتصفية الاستعمار ، والمساواة بين الشعوب كبيرهـا وصغيرها .

لقد اعلنت حكومة روسيا السوفييتية فى مرسومها الأول المبدأ الذى نال ، عقب عدة عقود من النضال فى سبيل اقراره ، اعتراف المجتمع الدولى واصبح احـد المبادىء الاساسية للقانون الدولى المعاصر . انه مبدأ تجريم الحروب العدوانية والاستعمارية . جاء فى مرسوم السلام : «ان الحكومة تعتبر المضى فى هذه الحرب الجارية من اجل تقسيم الاقوام الضعيفة المغتصبة فيما بين الأمم القوية والغنية ، اعظم جريمة تقترف فى حق الانسانية . .» .

وكانت حكومة العمال والفلاحين المخلصة للماركسية اللينينية وروحها الثورية تدرك ان الدول الامبريالية

لن توافق بمحض ارادتها على صلح عادل وديمقراطى . ولذلك فقد تقدمت باقتراح الصلح ليس على الحكومات وحسب ، بل وعلى الشعوب ايضا وبصورة خاصة على العمال الواعين فى اكبر البلدان المشاركة فى الحرب العالمية ، وهى انكلترا وفرنسا والمانيا ، داعيــة بروليتاريا هذه البلدان الى ان تسير حتى النهايــة بقضية السلم وقضية تحرير الكادحين والجماهيــر المستغلة من كل اشكال العبودية والاستغلال . وبعبارة اخرى فان الحكومة ، التى اوجدتها الثورة الاشتراكية ، اكدت فى اول وثيقة لها فى مجال السياسة الخارجية اخلاصها لمبدأ الامية البروليتارية ، وأشارت الى اهمية نشاط الجماهير الشعبية الحيوى الشامــل والحازم بالنسبة لاقرار وضمان صلح عادل وديمقراطى .

وفى الوقت ذاته ، وانطلاقا من تقديرها لوضــع الأمور الفعلى ، رات الحكومة التى ترأسها لينين ان ايجاد طريق عملى لوقف الحرب يفترض بالضرورة مساهمــة الحكومات القابضة على زمام السلطــة فى البلدان الرأسمالية . وسعيا منهــا الى وقف الحرب بأسرع وقت ، وتقييمها للموقف الدولى بصورة واقعية ، أعلنت الحكومة السوفييتية انها لا تعتبر شروط الصلح التى تقدمت بها شروطا نهائية غير قابلة لاعادة النظر .

وكما جاء فى مرسوم السلام اعلنت «موافقتها على بحث أية شروط اخرى للصلح ، ملحة فقط على ان تعرض بأسرع ما يمكن من قبل اى بلد متحارب ، وان تكون واضحة كل الوضوح وتستبعد بشكل محتم اى التباس او سرية لدى عرض شروط الصلح» . وأكد

لينين فى معرض شرحه لهذا البند «انه لمن المؤكد اننا سوف ندافع بكل الوسائل عن برنامجنا الكامل للصلح فلا الحاق ولا غرامة يفرضان . وسوف نتمسك به حتى النهاية ، مصرّين فى الوقت نفسه على حرمان اعدائنا من اية فرصة للقول ان شروطهم مغايرة ، وعليه فمن غير المجدى لهم الدخول فى مفاوضات معنا . كلا ، علينا ان نحرمهم من هذه الورقة الرابحة وان لا نقدم شروطنا بشكل نهائى . . . اننــــا نحارب كذب الحكومات التى تتشدق جميعها بالسلم والعدالة وتشن فى الحقيقــــة الحروب من اجل الاغتصاب والنهب» * .

وهكذا تقدم لينين بمبدأ آخر من مبادئ السياسة الخارجية الاشتراكية لا يزال سارى المفعول حتى الآن ، وهو مبدأ التوصل الى حلول للمشاكل الدولية عن طريق المفاوضات ، مع الحفاظ على المواقف المبدئية والذود عنها وحمايتها واقناع الشعوب بعدالتها وصوابها ، وايضاح بطلان السياسة الامبريالية للشعوب ، واظهار خطرها بكل جلاء .

لقد اعلن مرسوم السلام الالغاء الفورى لجميــــع المعاهدات السرية التى عقدتها حكومات روسيا ما قبل الثورة ، والتى «يتوخى منها فى معظم الحالات ، كما ورد فى المرســــوم ، تأمين مغانــــم وامتيازات للملاكين العقاريين والراسماليين الروس . .» . وبذلك اعلن وطبق عمليا لاول مرة فى التاريخ مبدأ عدم شرعية

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلــد ٧ ، ص ٣٨٧ .

المعاهدات غير المتكافئـــة الذى يشكل احد المبادئ الاساسية لسياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية . وبفضل جهود الاتحاد السوفييتى اصبح هذا المبدأ اليوم مـــن المبادئ المعمول بها فى القانون الدولى .

والى جانب ذلك نوه لينين بان : «. . . الحكومات القرصنية لم تتفق فيما بينها على النهب وحسب ، بل ادرجت ايضا فى معاهداتها هذه اتفاقيات اقتصادية وبنودا مختلفة اخرى حول علاقات حسن الجوار . . . اننا نرفض جميع البنود التى تفرض السلب والعنف ، اما البنود التى تقضى بحسن الجوار وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية ، فلا يحق لنا رفضها وسوف نرحب بها» * .

وهكذا ، فقد تقدمت الدولة السوفييتية منذ اليوم الاول لوجودها ببرنامج مبدئى وواقعى ومرن لايقاف الحرب العالمية واقامة صلح متين وعادل . قال لينين : «لقد بدأ النضال من اجل السلام . وسيكون هذا النضال صعبا وضاريا . فالامبريالية الدولية تعبئ كافة قواها ضدنا . . .» ** .

وهذا ما حدث فعـــلا . ففـى الموقفين المختلفين والمتضادين من حل مسألة الحرب والسلم تجلى ايضا التضاد بين النظامين الاجتماعيين : الرأسماليـــــة والاشتراكية الوليدة . وقد استخلص رجالات الدول فى العالم البرجوازى آنذاك استنتاجا منطقيا تمامـــا

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٣٩٠-٣٩١ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٨٦ .

بالنسبة لهم ، وهو ان قيام اى تعايش سلمى بين النظامين المتناحرين مستحيل ، وعليه فلابد من اتخاذ جميع التدابير للقضاء على النظام الاجتماعى الجديد . ومنذ ذلك الحين يحدد هذا الخط الممارسة السياسية للدول الامبرياليـــة بصورة مباشرة وسافرة تارة ، وبصورة مموهة تارة اخرى .

لقد تراءى لهم فى البداية ان هذه المهمة سهلـــة التحقيق . فدفعت اقوى دول العالم وحليفاتها بجيوشها ضد روسيا الفقيرة المتخلفة التى كانت تمزقها الحرب الاهلية بعد ان خربتها الحرب العالمية واستنزفـت قواها . فقد توحدت فى الحملة المعادية للاشتراكية جيوش كانت تحارب ضد بعضها البعض فى جبهات الحرب العالمية . وكانت اراضى روسيا السوفييتية الحرة فى بعض الاحيان تتقلص ، وتنحصر فى عدة مقاطعات ، فيما كان الغرب يهلل لقضائه على النظام الاشتراكى الجديد .

وهنا حدثت معجزة مستعصية على الفهم من وجهة نظر المنطق الامبريالى . فروسيا السوفييتية التى ضاقت عليها انشوطة الحصار والمحرومة من اية مساعدة مادية من الخارج والواقعة فى براثن الجوع والاوبئة والتى كانت تقف وحيدة فى وجه العالم اجمع تقريبا ، دحرت فى غضون عدة سنوات حملات المتدخلين احداها اثر الاخرى ، وذادت فى نهاية المطاف عن استقلالها وسيادتها بعـد ان بذلت ما لا يصدق من الضحايا والحرمانات وبطولة الشعب .

لقد كانت معجزة حقا ، ولكنها ليست بمعجزة الهية ، بل انما معجزة اتى بها اناس ادركوا القوانين الفعلية ،

التى تحكم تطور المجتمع ، وتوحدوا فى حزب يسترشد بهذه القوانين مما جعله قادرا على تعبئة الكادحين بفئاتهم المختلفة وانهاضهم للدفاع عن المجتمع الجديد الذى ولد لتوه . كتب لينين فى تلك السنوات يقول : «ذلك هو السبب فى اننا ، رغم كوننا اضعف بما لا يقاس من جميع الدول الاخرى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، نفوقها مع ذلك قوة اذ اننا نعرف ونقيم بصواب ما ينجم وما ينبغى ان ينجم عن هذه الفوضى الامبريالية ، عن هذه العقدة الدموية وعن تلك التناقضات . . . التى تخبطوا ويزدادون تخبطا فيها دون ان يروا مخرجا» * .

كان الحزب الشيوعى فى روسيا ينطلق فى سياسته الداخلية والخارجية من ثقته بأن العالم الرأسمالى الذى لا يزال قويا يسير نحو هلاكه التاريخى المحتوم . وان حكومات البلدان الرأسمالية كانت ولا تزال تدافع عن النظام المحكوم عليه بالهلاك تاريخيا . وهذه الحقيقة بدت ولا تزال تبدو لقادة تلك الدول خرافة لا تقوم على اى اساس من الواقع . واعتقادا منهم برسوخ النظام الرأسمالى سلكوا فى سياستهم الخارجية نهجا عقيما خطرا . وكان اول اخفاق كبير لهم فى هذا السبيل هو الفشل الذريع لمخطط خنق الاشتراكية فى مهدها . قال لينين : «. . . لقد تبين ان حسابنا ، المأخوذ على نطاق كبير ، كان اكثر صوابا من حسابهم . وليس ذلك لأنه لا يوجد لديهم اناس يتقنون اجراء الحسابات ، — بل على العكس فلديهم من هؤلاء الناس اكثر مما لدينا ، — بل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٢٩٤ .

لأن اجراء حساب صحيح مستحيـــل وانت سائر نحو الهلاك» * .

وكما تنبأ لينين فان روسيا السوفييتية رغم كل ما ذاقته من قساوات التدخل الاجنبى ، لم تنعزل فى قوقعة العداوة تجاه العالم الخارجى الذى ظل يعذبهـــا طوال سنين ، مع ان مثل هذه العداوة كانت مشروعة عاطفيا ومنطقية تماما . فمثل هذا الانعزال والاغتراب يتنافيان كليا مع الجوهر الأممى للسلطة السوفييتية . وقد رأت الحكومة السوفييتية والحزب الشيوعى فى كل بلـــد رأسمالى ليس فقط حكومته وطبقته الحاكمة ، بل وايضا الشعب الذى يتعرض للاضطهاد داخل بلده . وكانت روسيا السوفييتية تعى ان انتصارها على المتدخلين قد اسهمت فيه ايضا الحركة الجبارة للجماهير الشعبية فى البلدان الرأسمالية تحت شعار «ارفعوا ايديكم عـــن روسيا !» . ورأت جمهورية السوفييتات فى دعم كادحى العالم لها احدى الضمانات لاستمرار وجودها وتطورها وترسخها مستقبـــلا . واسترشدت بأحد المبادئ الاساسية للايديولوجية الشيوعية ، مبدأ الأمميـــة البروليتارية الذى تتلخص صيغته الكلاسيكية فى شعار «يا عمال العالم اتحدوا !» .

ومن جهة اخرى كانت الحكومة السوفييتية تدرك تماما انه سيتعين عليها اقامة اتصالات والدخول فى مفاوضات وعقـــد معاهدات مع الدول الرأسماليـــة وحكوماتها التى تمثـــل النظام الاجتماعـــى المناهض

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٣ .

للاشتراكية من الناحية المبدئية . غير ان اقامة العلاقات مع هذه الدول كانت ضرورة موضوعية لأن الشيوعيين رأوا احدى مهامهم فى ضمان السلم المتين فى الظروف التى وجدت روسيا السوفييتية نفسها فيها منذ نشوئها .

لم تكن السياسة السلمية نهجا طارئا بالنسبة للدولة السوفييتية او خطا تمليه اعتبارات المصلحة العرضية . فهذه السياسة ناجمة عن جوهر النظام الاشتراكى ، وايديولوجية الطبقة العاملة القابضة على السلطة فيه وحزبها الذى يطبق هذه الايديولوجية فى كامل ممارسته السياسية .

ومن ناحية اخرى فان تطبيق هذه السياسة جرى فى ظروف كان الاتحاد السوفييتى فيها الدولة الاشتراكية الوحيدة فى العالم التى تحيط بها من جميع الجوانب الدول الرأسمالية والبلدان المقيدة باغلال التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية للمتروبولات الامبريالية القوية . وهذا الواقع أبرز من بين مسائل السياسة العالمية مسألة طابع العلاقات بين البلدان ذات الانظمة المتضادة والتى تعود السلطة فيها الى طبقات متناحرة .

كانت هذه المسألة جديدة ، ليس فقط بالنسبة للدولة الاشتراكية كتجربة وممارسة ، بل وللنظرية الماركسية اللينينية ككل . لقد وضع ماركس وانجلس نظريتهما فى ظروف التطور المتناسق نسبيا للبلدان الرأسمالية الاساسية . ولذلك انطلقا من انتصار الثورة الاشتراكية المتزامن فى عدة بلدان من اكثر البلدان

الرأسمالية تطورا . كتب انجلس : «ان الصناعة الكبيرة ، بمجرد خلقها السوق العالمية ، قد ربطت بين جميع شعوب الكرة الارضية ، ولاسيما بين الشعوب المتمدنة ، الى حد جعل كلا منها رهنا بما يجرى عند الآخر . ثم ساوت الصناعة الكبيرة بين مستويات التطور الاجتماعى فى جميع البلدان المتمدنة بحيث اصبحت البرجوازية والبروليتاريا فى كل مكان طبقتين حاسمتين فى المجتمع ، فيما غدا الصراع بينهما صراعا رئيسيا لعصرنا . ولهذا فان الثورة الشيوعية لن تكون محصورة على نطاق قومى ، بل انما ستجرى فى آن واحد فى كل البلدان المتمدنة ، — على الاقل ، فى انجلترا واميركا وفرنسا والمانيا» * .

فى عامى ١٩١٥–١٩١٦ ، وفى موقف تاريخى مغاير يتصف بالتفاوت الحاد فى تطور الدول الرأسمالية ، استخلص لينين استنتاجا بصدد امكانية انتصار الثورة الاشتراكية فى عدة بلدان او حتى فى بلد واحد بادئ الامر .

تكمن المأثرة التاريخية للينين والحزب الشيوعى فى انهما ادركا مدى تعقد هذه المسألة الجديدة بالنسبة لهما واقبلا على حلها من موقف بعيد عن التقليدية والجمود . وبعد تحليل دقيق للموقف القائم فى العالم وتناسب القوى الطبقية على النطاق العالمى توصل لينين الى استنتاج ليس فقط بصدد امكانية الوجود الطويل

---

* ماركس وانجلس . منتخبات فى ثلاثة مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ١ ، ص ١٠٣ ، دار التقدم ، موسكو .

للبلد الاشتراكي الوحيد داخل طوق الدول الرأسمالية ، بل وايضا بصدد امكانية وضرورة التعايش السلمى معها – او على حد تعبيره «للمعاشرة السلمية معها خلال حقبة تاريخية طويلة» .

فما الذى كان يقصده لينين بسياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المتضادة ؟ قبل كل شيء كان يقصد عدم وجود حالة الحرب فيما بينها . وليس هذا وحسب . وكما سبق القول ففى مرسوم السلام انطلقت الدولة الاشتراكية من ان الصلح يجب ان يكون عادلا وديمقراطيا ، وليس صلحا قائما على سيطرة البعض واضطهاد البعض الآخر .

انطلقت النظرية اللينينية للتعايش السلمى كذلك من الافتراض الواقعى بان مثل هذا التعايش يقضى بوجود اتفاقات شتى بين الدول الاشتراكية والرأسمالية سواء فى المسائل السياسية ام الاقتصادية . قال لينين : «. . . بدون قدر معين من العلاقات المتبادلة بيننا وبين الدول الرأسمالية تستحيل بالنسبة لنا اقامة علاقات اقتصادية راسخة . وتدل الاحداث بمنتهى الجلاء على ان هذه العلاقات مستحيلة بالنسبة لهم ايضا» * .

ان الاتفاق المتكافئ والتنازلات المعقولة وتنسيق شروط معينة يفترض ان كل طرف يحصل منه على فائدة ما ويضمن مصالحه . اشار لينين الى انه : «اذا لم يكن اى من الطرفين يكسب شيئا فيجب الاعتراف بأن حل الوسط مستحيل ، وعندها لا يستحق الأمر الكلام

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٠ .

عنه» * . وتطبيقا لهذا الحكم العام على الواقع الدولى آنذاك اشار لينين بصورة دقيقة لا تقبل التأويل الى انه على الدولة الاشتراكية ان تمارس سياستها الخارجية على نحو يخلق لدى البلدان الرأسمالية اهتماما سياسيا واقتصاديا باقامة وتطوير علاقات طبيعية سلمية معها ، من ناحية ، كما يحمى ويؤمن مصالح الدولة الاشتراكية من ناحية اخرى . قال لينين : «علينـــا فى الظروف الرأسمالية ان نحسب كيف نؤمن وجودنا وكيف نحصل على فائدة من خصومنا» . وفى الوقت ذاته علينـــا ان نسير بالأمور على نحو «. . . نعطى معه للرأسماليين فوائد ترغم اية دولة ، مهما كانت معادية لنا ، عـــلى الاقدام على عقد صفقات وعلاقات معنا» * * . وفى ظروف النضال من أجل الحفاظ على السلم ومن أجل التعايش السلمى نوه لينين بان الأمر «. . . يتطلب المزيد من تلك المرونة التى استخدمناهـــا حتى الآن على مسرح الحرب الأهلية . . . فتلك الجملة من التنازلات التى تجعلنا نتكيف مع الدول الرأسمالية ، ان هذه الجملة من التنازلات توفر كل الامكانية لأن تدخل الدول فى علاقات معنا وتضمن ارباحها ولربما الى قدر اكبر مما يجب احيانا» * * * .

يتضح من كل ما تقدم ان النظرية اللينينية عـــن

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، ص ١٣٦ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٦–٣٠٧ .

* * * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٥ .

التعايش السلمى تتضمن فكـــرة التعـــاون السياسى والاقتصادى بين الدول ذات الانظمـــة الاجتماعيـــة المختلفة . اكد لينين قائلا : «اننى لا ارى اية اسباب تمنع دولة اشتراكية كدولتنا من اقامة علاقات عمل غير محدودة مع البلدان الرأسمالية» * .

عند وضع نظرية التعايش السلمى وتطبيقها عمليا انطلق لينين على الدوام من مواقف طبقية وأممية ، مؤكدا بكل دقة على امكانية التعايش السلمى بين الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية . وفى الوقت ذاته اشار الى ان الصراع الطبقـــى بين النظـــامين الاجتماعيين الاشتراكـــى والرأسمالى لا يتلاشى فى ظروف التعايش السلمى . واكد مرارا ان العلاقات بين الاشتراكيـــة والرأسمالية هى «حرب» كذلك حتى فى ظروف السلم ، اى انها صراع بين الطبقتين المتناحرتين . «لقد جرت الحرب سابقا فى ذلك الميدان الذى كان الامبرياليون فيه اقوى منا الى ما لا نهايـــة له ، اى فى الميدان العسكرى . . . ولكننا صمدنا فى هذا الميدان واننـــا لنعقد العزم على مواصلـــة الحرب وننتقل الى الحرب الاقتصادية . . . وهذه ايضا حرب من نوع ما وتنافس حربى بين اسلوبين ، بين تشكيلتين ، بين اقتصادين : الشيوعى والرأسمالى . . . ان العنف لمناسب تجاه من يحاول استرجاع سلطته . ولكن عند هذا الحد تنتهى وظيفـــة العنف ، اما بعد ذلـــك فالقوة للتأثيـــر

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ١٥٢ .

والمثال» * . وأكد لينين فى معرض ايضاحه للجوهر الطبقى للسياسة الخارجية الاشتراكية المحبة للسلام «. . . لقد اظهرنا مهارتنا فى ان نمتنع فى الوقت المناسب وبكل اخلاص عن العنف من اجل الانتقال الى السياسة السلمية . . . اننا الجمهورية الوحيدة التى تشن الحرب على الامبريالية ، والتى تحسن الاستفادة من كل ظرف دون اللجوء الى العنف ، كما تحسن احراز الانتصار بالامتناع عن العنف» ** .

وعلى هذا النحو فان الامتناع عن استخدام العنف فى العلاقات بين الدول لا يعنى قط ، حسب فكرة لينين ، الامتناع عن الصراع الطبقى ضد الامبريالية . ان الذى يتغير هو شكل هذا الصراع الذى لا مفر منه .

اما فى ظروف السلم الدولى فقال لينين «اننا نؤثّر اساسا على الثورة العالمية بسياستنا الاقتصادية . . . وان الصراع فى هذا الميدان قد اكتسب ابعادا عالمية . واذا تمكنا من حل هذه المهمة سنحقق مكسبا نهائيا اكيدا على النطاق العالمى . . . . » . واعتقد لينين ان هذه المهمة طويلة الأمد وحذر بقوله : «يجب علينا ان نحرز الانتصار فى هذه الجبهة بنهوض بطئ وتدريجى — فلا يجوز ان يكون سريعا — وبالسير الثابت قدما» *** .

يجدر التأكيد بهذا الصدد ان لينين كان على الدوام

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٧٤–٧٥ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٩٩ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٣٤١ .

خصما لدودا لمبدأ «تصدير الثورة» . فقد وقف بصورة حاسمة ضد اولئك الذين حاولوا تنفيذ نهج «اسراع» الثورة فى البلدان الاخرى . وقد ربط هذه المسألة ربطا مباشرا بقضية الحرب والسلم . وفى معرض الحديث عن الناس الذين يعتقدون ان مصالح الثورة العالمية تفترض اسراعها اشار لينين الى ان مثل هذا «الاسراع» «. . . لن يسفر سوى عن الحرب ، ولن يؤدى اطلاقـا الى صلح اذ ان من شأنه ان يخلق فى نفوس الجماهير انطباعـا وكأنه «اضفاء الصفة الشرعية» على الامبريالية . ان «نظرية» كهذه فى تناقض صارخ مع الماركسيـــة التى انكرت دوما مبدأ «الاسراع» بالثورات ، لأن الثورات تتطور وتتنامى بقدر ما تتفاقم التناقضات الطبقية التى تولد الثورات» * .

اشار لينين الى ان التعايش السلمى بين الدولـة الاشتراكية والدول الرأسمالية يسهم فى تطوير العملية الثورية ايضـــا ، لأنه هو بالذات يفضح محاولات البرجوازية الامبريالية لتصوير مصالحها الطبقية الضيقة على انها المصالح القومية العامة . وكتب لينين ان الحرب بالاضافة الى جوانبها السلبية الاخرى تهدف ايضا الى «. . . صرف اهتمـــام جماهير الكادحين عن الازمات السياسية الداخلية . . . وتشتيت العمال وتخديرهم بأفيون التعصب القومى وابادة طليعتهم بهدف اضعاف الحركة الثورية للبروليتاريا . . .» ** .

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٤٩٦–٤٩٧ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ١٥ .

والى جانب اثبات ضرورة التعايش السلمى اشار لينين الى العوامل التى تجعل هذا التعايش ممكنا على الرغم من التناحر الطبقى بين الاشتراكية والامبريالية . وتجدر الاشارة بالدرجة الاولى الى ان لينين عندمـــا تقدم بموضوعته حول امكانية التعايش السلمى بين الدولـــة الاشتراكية والدول الرأسمالية لم يربط اطلاقا هذه الامكانية بتوقع اية تغيرات فى الطبيعة العدوانيـــة للامبرياليـــة . بل على العكس فقد حذر من ان الثورة الاشتراكيـــة اذا ما حدثت فى بلد واحد ستثير لدى برجوازية البلدان الاخرى سعيا مباشرا الى تحطيـــم البروليتاريا الظافرة فى الدولة الاشتراكية ، حيث ان المصلحة الطبقية للبرجوازية تدفعها الى ذلك ، الى جانب العوامل الاخرى . «. . . ان الامل باعادة الامور الى مجراها القديم يبقى حتما لدى الاستغلاليين ، وهذا الامل ينقلب الى محاولات اعادة» * الانظمة الرأسمالية .

اشار لينين الى ان القوة الرئيسية القادرة على كبح المطامع العدوانية للامبريالية ولجم نزوعها لحل المسائل الدولية بالوسائل الحربية انما هى الدولة الاشتراكية بنفوذها السياسى والمعنوى ، وجبروتهـــا الاقتصادى والعسكرى ، وسياستها الخارجية المبدئية والواقعية . وحذر لينين فى الوقت ذاته من ان الاهمية الحاسمة فى هذا المجال تعود الى ميزان القوى الطبقيـــة القائم فى العالم .

اعتبر لينين ان نمو ونجاحات حركة التحرر الوطنى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٢٦١ .

فى المستعمرات من اهم عوامل التغير فى ميزان القوى الطبقية على الصعيد العالمى ، ونظر الى هذه الحركة على انها جزء من التحويل الاشتراكى للعالم. وقال: «. . . ان الثورة الاشتراكية لن تكون – غالبا او كليا – وليدة نضال البروليتاريين الثوريين فى كل بلد ضد برجوازيتهم ، بل ستكون نضالا لكافة المستعمرات والاقطار التى تظلمها الامبريالية . . . نضالا لجميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية . . . وفى اثر مرحلة استيقاظ الشرق ستحل فى الثورة المعاصرة مرحلة اشتراك جميع شعوب الشرق فى تقرير مصائر العالم كله ، لكيلا تكون مجرد وسيلة لاثراء الاخرين . ان شعوب الشرق تستيقظ لكيما تعمل فعلا ولكيما يسهم كل شعب فى تقرير مصير البشرية جمعاء . . .» * . وانطلاقا من ذلك اكد لينين على الضرورة الملحة «. . . لانتهاج سياسة اوثق تحالف بين جميع حركات التحرر الوطنى مع روسيا السوفييتية . . .» ** .

ولكن النضال ضد الحرب ومن اجل التعايش السلمى لم يكن عديم المعنى حتى فى الظروف التى كانت فيها الدولة الاشتراكية وحيدة فى الكرة الارضية ، فيما كانت الشعوب المستعمرة لا تزال رازحة تحت الاضطهاد الامبريالى . واشار لينين الى تلك القوى الاجتماعية والى تلك العوامل الموضوعية التى عملت فى تلك الظروف

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ، ص ٢٣١–٢٣٢ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ١٦٣ .

لصالح التعايش السلمى . وأكد من بينها على اهمية تضامن الكادحين العالمى الذى برهن عمليا انه قادر على احباط النوايا العدوانية للامبريالية .

ونوه لينين فى الوقت ذاته بان سياسة التعايش السلمى تستند الى عدد من العوامل الموضوعيـــة التى يدفع سريان مفعولها الدول الرأسمالية الى التعايش والتعاون مع الدولة الاشتراكية . وأكد انه «ثمة قوة اكبر من رغبـــة وارادة وقرار أيـــة من الحكومات او الطبقات المعادية ، وهذه القوة هى العلاقات الاقتصادية العالمية العامة التى ترغمها على انتهاج طريق العلاقات معنا» * . وفى تطابق تام مع الماركسية اثبت لينين ، استنادا الى نتائج تحليله العلمى لحالة العلاقات الدولية المعاصرة له ، ان محاولات الدول الامبريالية الرامية الى ابعاد روسيا السوفييتية عن المشاركـــــة فى التجارة العالمية وفى العلاقات الاقتصادية العالمية ستمنـــى بالفشل حتمـــا . وقال : «طالما استمرت المحاولات لمعالجة القضية الاقتصادية ليس على الصعيد العالمى بل على نطاق امم منفردة او على نطاق مجموعات من الأمم ، سيظل حلها مستحيلا . . . وفى آخر المطاف سيترتب على العالم ان يأتى الينا سعيا وراء هذا الحل بصرف النظر عما اذا كانت لدينا البلشفيـــة ام لا» ** .

وكان لينين يوجه السياسـة الخارجية السوفييتية نحو

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٤-٣٠٥ .

** لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .

الاستخدام الواعي لهذه الظاهرة الموضوعية العامـــة للتطور التاريخي من اجل توطيد السلم وتطبيق مبادئ التعايش السلمي عن طريق اثارة الحرص عليه ليس لدى الكادحين وحسب ، بل ولدى قسم معين من طبقة الرأسماليين ايضا . وكان يقول : «اننا اذ نؤكد على اهمية الاقتصاد العالمي ، انما نفعل ذلـــك بصورة مقصودة . وهذا الموقف صائب لا مراء فيـــه . . . فروسيا تعلن الآن للعالم اجمع قائلة : اننا نأخذ على عاتقنا احياء الاقتصاد العالمي – هذه هي خطتنا . . . وسوف نجتذب بخطتنا على وجه التأكيد ليس تعاطف جميـــع العمال وحسب ، بـــل والرأسماليين العاقلين ايضا . . . اننا ننتقل الى ميدان الاقتصاد ونعرض امام العالم برنامجا ايجابيا للبناء ، ونطور تلك الآفاق القائمة على اسس اقتصادية والتي تنظر اليها روسيا ليس كمركز اناني يدمر كل الاقتصاديات الاخرى – يعنـــي اقتصاديات البلدان الاخرى ، كما كان الامر سابقا ، بل كدولـــة تدعو الى احياء الاقتصاد في صالح العالـــم بأسره» * .

وكان لينين يعتبر اهتمام بعض الاوساط الرأسمالية باقامة وتطوير العلاقات الاقتصاديـــة مع الدولـــة الاشتراكية ضمانة معينة للسلم ، حيث ان الاهتمام بالصلات الاقتصادية يتحول الى الحرص على اقامـــة وتطوير العلاقات السياسية الطبيعية .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٦٩– ٧٠ .

لقد كتب لينين مرارا عن عدم تجانس العالـــم الرأسمالى وعن الخلاف والتناقضات فى سياسة الدول الامبرياليـــة . وأكد فى هذا المجال ان عدم التجانس والتناقضات هذه لا تخلق بحد ذاتها المقدمات للحفاظ على السلم وتوطيـــده (بل الاغلب انها على العكس ، تنطوى عـــلى خطر النزاعات المسلحـــة بين البلدان الرأسمالية) . وهذا الواقع لا يخدم قضية التعايش السلمى الا كعامل تستخدمه الدولة الاشتراكيـــة فى ممارسة سياستها الخارجية السلمية ودعمها لسياسة تلك البلدان الرأسمالية التى تؤيد ، لأسباب معينة ، المعاشرة السلمية مع البلد الاشتراكى .

كتب لينين : «ان العالم بأسره ينقسم فى العهـــد الامبريالى ، الى عدد كبير جدا من الدول كبيرهـــا وصغيرها ، مع العلم ان الدول الصغيرة عاجزة كل العجز ، وتمثل حفنة ضئيلة مقابل اكثر الدول ثراء التى تخضع لنفسها كليا جملـــة من الدول الضعيفـــة الصغيرة» * . وأكد لينين ان ابرام روسيا السوفييتية لمعاهدات سلمية مع مثل هذه الدول المسحوقة من قبل الامبريالية يبين : «. . . اننا نحسن ، اكتساب عواطف البرجوازية ومساندتها ليس بالعنف . فهنا كانت امامنا اشق مهمة دولية ، ان تطور الرأسمالية فى مختلف البلدان يجرى بوتائر مختلفة ، وفى ظروف مختلفة ، وبوسائل وطرائق مختلفة ، والجمهورية الاشتراكيـــة

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ، ٣٢١ .

لبلد واحد تجد نفسهـــا جنبـــا الى جنب مع البلدان الرأسمالية فتحمل برجوازيـــة هذه البلدان عـــلى التردد . . . فقد اخذت الجمهورية البروليتارية ، القائمة بمفردها وبكل ما تبدو عليه من العجز والضعف ، تكسب الى جانبها البلدان الواقعة فى تبعية الدول الامبريالية ، والحال ان تلك البلدان اكثرية ساحقة . . . وهذا نصر يدل على اننا خلافـــا للضوارى العسكريين الامبرياليين نمثل مصالح السلام بالنسبـــة لأكثريـــة سكان المعمورة . . . اننا نضع الآن مهمة رئيسيـــة لنا : التغلب على الطبقات الاستغلالية واكتساب المترددين الى جانبنا ، وهذه مهمة ذات اهمية عالمية . وفى عداد المترددين يحسب ايضا عدد من الدول البرجوازية التى ، بصفتها هذه ، تكن لنا الحقد ، وبوصفها مضطهدة ، تفضل الصلح معنا» * .

من اجل ممارسة سياسة السلـــم وتعزيز النظام الاشتراكى اعتبر لينين انه من الممكن بل من الضرورى استخدام نوع آخر من التناقضـــات فى المعسكـــر الامبريالى ، هى التناقضـــات بين كبريـــات الدول الرأسماليـــة . وأكد مرات عديدة ان انقسام معسكر الامبرياليين الى تحالفين متحاربين فى لحظة قيام ثورة اكتوبر وبعدها قد اسهم الى حد كبير فى انقاذ الدولة الاشتراكية الاولى والوحيدة من الغزو الموحد لجميع الجيوش الرأسمالية . وقال لينين عام ١٩١٨ : «. . .

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٨ .

اذا كنا لا نزال موجودين بعد مضى سنة كاملة على ثورة اكتوبر فاننا مدينون بذلك الى واقع ان الامبرياليـــة العالمية كانت منقسمة الى زمرتين من الضوارى . . . الذين كانوا متورطين فى معركة مميتة فيما بينهم وكانوا بالتالى مشغولين عنا» * . وفى تلك المرحلة الحرجة ، والتى كانت الدولة السوفييتية فيهـــا من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية اضعف بما لا يقاس من أى بلد امبريالى كبير مأخوذ على حدة ، حصلت على فترة استراحـــة سلميـــة نظرا للاصطدام بين الائتلافين الامبرياليين المتحاربين .

مع استخدام التضـــاد والتناقضات بين الكتلتين الامبرياليتين لم يكن بلد السوفييتات مع ذلك يراهن على الخلافات المؤقتة والعابرة بين البلدان الرأسمالية . وكان لينين ينظر باشمئزاز على الدوام الى مثـــل هذا التلاعب السياسى التافه . وكان يعتقد ان على الدولة السوفييتية ان تستخدم فى سياستها الخارجية التناقضات الجذرية القائمة موضوعيا فى المعسكر الامبريالى . وأكد لينين : «. . . لو اننا قد جررنا العمال والفلاحين الى الحرب فعلا لكان ذلك جريمة ، ولكن الهدف من كامل سياستنا ودعايتنا ليس جر الشعوب الى الحرب ، بل انما هو وقف الحرب . . . ولكن . . . اذا وجدنا انفسنا كجمهورية اشتراكية ضعيفـــة يهاجمنا قطاع الطرق الامبرياليون فهل سيكون من الصواب ان نستخدم فى سياستنا الخلافات فيما بينهم حتى يتعذر عليهم الاتحاد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ١٥٧ .

ضدنا ؟ بالطبع ان مثـــل هذه السياســـــة ستكون صائبة» * . وأخذ لينين فى تقديره ايضا انه توجد بين البرجوازية ، وليس فقط في الدول الامبريالية الصغيرة ، بل والكبيرة ايضا ، اوساط تنادى لهذه الاسباب او تلك باقامة علاقات طبيعيـــــة سلمية مع روسيـــا السوفييتية . وأشار الى انه «. . . ليس سيان بالنسبة لنا ما اذا كنا نتعامل مع ممثلى المعسكر البرجوازى الذين يميلون الى حل المسألة حلا حربيا او مع اولئك الذين يتعاطفون مع نزعة المسالمة - وان كانت احقر نموذج للمسالمة ولا تصمد من وجهة النظر الشيوعية لاى نقد» * * .

عند رسم خط سلوك الوفد السوفييتى فى اول لقاء دولى عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى اشتركت فيه الدولة السوفييتية ، اى مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ ، ابدى لينين حرصا متناهيا على التأكيد بان روسيا السوفييتية تذهب الى جنوة «. . . من اجل محاولة الاتفاق مع القسم المسالم فى المعسكر الآخر (البرجوازى) . . . ومن مهامنا الرئيسية ، ان لم تكن هى مهمتنا السياسية الرئيسية على الاطلاق فى جنوة ، هى فرز هذا الجناح فى المعسكر البرجوازى . . . والاعلان ان الاتفاق معه ، ليس من الناحية التجارية وحسب بل ومن الناحية السياسيـــة

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٩٩- ١٠٠ .

* * لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ١٠ ، ص ٤٤٩-٤٥٠ .

ايضا ، هو أمر جائز ومرغوب فيه من وجهة نظرنا» * .

ولأجل هذا اللقاء الديبلوماسى الاول بين العالمين المختلفين وضع لينين برنامجا عمليا للأسس المبدئية والاشكال التنظيمية للتعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المتضادة .

فى الاجتماع الاول لمؤتمر جنوة أكد الوفد السوفييتى على انه «. . . فى المرحلة التاريخية الراهنة ، التى تتيح الامكانية لأن يتواجد بصورة متوازية النظامان الاجتماعيان القديم والوليد حديثا يصبح التعاون الاقتصادى بين الدول التى تمثل نظامى الملكية هذين ضرورة ملحة من اجل التعمير الاقتصادى العام» * * . واعلن الوفد السوفييتى فى خطابه البرنامجى بدقة ووضوح انه جاء الى المؤتمر ليس من اجل الدعاية لمعتقداته النظرية ، بل من اجل الدخول فى علاقات عملية مع الحكومات والاوساط التجارية والصناعية فى جميع البلدان على اسس المصلحة المتبادلة والتكافؤ والاعتراف الكامل غير المشروط .

وحذر وفد روسيا السوفييتية عند تقدمه ببرنامج التعاون الاقتصادى الواسع من ان «. . . جميع الجهود المبذولة من اجل احياء الاقتصاد العالمى ستكون عديمة الجدوى طالما يقى مخيما على اوربا وعلى العالم خطر حروب جديدة ، لربما كانت اكثر تدميرا وفتكا من تلك

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٤٠٧ .

* * «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى» ، المجلد ٥ ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٩١–١٩٢ .

التى عانينا منها فى السنوات الاخيرة» * . وبهذا الصدد تقدم الوفد السوفييتى منذ ذلـــك الحين باقتراح حول التقليص العام للتسلح مؤكدا فى الوقت ذاته على ضرورة وضع ضمانات ضد اية هجومات او تدخلات فى الشؤون الداخلية .

فى البرنامــــج الذى اعده من اجل مؤتمر جنوة تشيتشيرين ، مفوض الشعب للشؤون الخارجية ، ورد اقتراح بعقد مؤتمر عالمى من اجل ضمان علاقات سلمية بين الدول . مع التشديد «على ضرورة ابعاد عنصر الارغام او الحملات التأديبية من صلاحيات هذا المؤتمر ، على ان يبقى له نفوذ معنوى بوصفه ساحة للنقاشات من اجل العمل بهدف الاتفاق» * * . او بالاحرى ان يكون هدف المؤتمر بلوغ الوفاق وليس ارغام الاقلية على قبول ارادة الاغلبية .

يتمثل الجديد فى برنامج السياســـة الدوليـــة السوفييتى فى انه نص على مشاركة الشعوب المستعمرة على قدم المساواة مع الشعوب الاوربية فى حل المسائل الدولية ، وكذلك على حقها فى الاعتراض على التدخل فى حياتها الداخلية . كما كان البرنامج يفترض ضرورة مشاركة المنظمات العمالية فى ممارسة السياســـة الدولية . وفى الوقت نفسه اشار تشيتشيرين الى ان

---

* «وثائق السياســـة الخارجية للاتحاد السوفييتى» ، المجلد ٥ ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٩٣ .

* * هنا ولاحقا ترد المقتطفات مـــن لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٥-٤٠ .

هذين الامرين الجديدين غير كافيين لحماية الشعوب والبلدان المضطهدة من تعسف الامبريالية ، لانه من المحتمل ان تكون قيادات الشعوب المستعمرة صنائع مأجورين لدى الامبريالية شأنهم شأن الخونة من زعماء الحركة العمالية . اما اجتذاب هؤلاء واولئك فيفسح مجالا للصراع معهم ويطرح امام المنظمات العمالية مهمة النضال من اجل تحرير الشعوب المستعمرة من طغيان الضوارى الامبرياليين .

ونص البرنامج السوفييتى على اقرار مبدأ عدم تدخل الكونفرنسات او المؤتمرات الدولية فى الشؤون الداخلية للشعوب ، «يجب تطبيق مبدأ التعاون الطوعى ومساعدة الضعفاء من جانب الاقوياء دون اخضاع الاولين لارادة الآخرين . . . كما سنقترح تقليصا عاما للتسلح» . ودعا البرنامج السوفييتى الى اقرار اوسع برنامج اقتصادى للتعمير العالمى واصفا اياه كاحدى الوظائف الرئيسية للمؤتمر العالمى ، مشيرا فى الوقت ذاته الى ان «هذا البرنامج لن يكون الزاميا يفرض بالقوة ، بل سيكون بمثابة اقتراح حر يتوخى النفع لكل دولة من الدول المعنية . . .» . وفى الختام كتب تشيتشيرين : «ومن خلال كل هذه الاقتراحات يتبين لنا ما هو قابل للتحقيق نظريا فى ظل النظام البرجوازى ولكنه سيصطدم عمليا فى الواقع التاريخى القائم بالانانيات القومية وبضراوة الطغم الرأسمالية» .

فكيف رد على هذه الاقتراحات زعماء العالم الرأسمالى آنذاك ؟ لقد رفضوا مناقشة هذا البرنامج رفضا نهائيا قاطعا . وكان على هذا النحو ايضا رد الدول الغربية على

الاقتراحات السوفييتية بشأن التطبيق العملي لمبادئ التكافؤ فى العلاقات بين الدول والشعوب .

وكان اكثر مراءاة من ذلك موقف ممثلي العالـــم الرأسمالى عند مناقشة مسألة التعاون الاقتصادى . فمع اعترافهم قولا بحق النظام الاشتراكى فى ان يتمتع بفرص متكافئة مع الدول الاخرى ، كانوا عمليا يعتبرون الصلات الاقتصادية مع روسيا السوفييتية مجرد وسيلة لارجاعها الى المعسكر الرأسمالى بطريقة غير حربية . فقد اكد ذلك لويد جورج ، رئيس وزراء انكلترا فى عام ١٩٢٠ ، بصراحة متناهية حين اعلن فى البرلمان : «اننا لم نفلح فى اعادة روسيا بواسطة القوة . ولكننى لعلى ثقة باننا نستطيع فعل ذلك وانقاذها بواسطة التجارة» .

كانت فكرة «انقاذ روسيا من الاشتراكية» هى فحوى البرنامج الاقتصادى الذى تقدم به الغرب فى جنوة . فاكد تقرير الخبراء للدول الحليفة الى المؤتمر بلا مواربة ان التعاون مع الدولة السوفييتية مستحيل على حد زعمهم «بدون ادخال تغيير كبير على الظروف القائمة» المميزة لجوهر النظام الاشتراكى الجديد . ومن جملـــة هذه «التغييرات» طالبت بلدان الوفاق باعادة كافة المشاريع المؤممة الى اصحابها الاجانب السابقين ، والغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، واقامة نظام خاص للاجانب شبيه بنظام الحصانة الذى تنص عليه المعاهدات الجائرة الاستعمارية . وألحوا ليس فقط على ان تسدد الحكومة السوفييتية الديون القيصرية ، بل على تشكيل ما سموه بلجنة دولية للقروض الروسية ، على ان تتمتع هذه الاخيرة بحق تحديد المصادر المالية الضرورية لتسديد

الديون ، والرقابة على تدفق الحسومات والتصرف بها ، مما كان يعطى هذه اللجنة صلاحيات غير محدودة فى الواقع للرقابـــة على احوال واتجاه تطور الاقتصاد فى الجمهوريات السوفييتية .

وكان القبول بجميـــع هذه «التغيرات فى الظروف القائمة» لا يعنى فقط الاستحالة التامة لتطور روسيا على الطريق الاشتراكى ، بل وكان يحيلهـــا الى مستوى الممتلكات الاستعماريـــة او شبه الاستعماريـــة للامبريالية .

فى ايار (مايو) ١٩٢٥ كتبت جريدة «نيويورك تايمز» كاشفة عن المغزى الحقيقى لموقف الدول الغربيـــة : «. . . ان التعاون المثمر حقا فى قضية بعث روسيا اقتصاديا امر غير ممكن الا بعد زوال البلشفية» * .

لذلك كان مفوض الشعب للشؤون الخارجيـــة السوفييتى تشيتشيرين على حق تام عندما اشار الى ان «مؤتمر جنوة كان نقطة الأوج فى برنامج التغلغـــل الرأسمالى السلمى فى روسيا» . وأكد ان روسيا العمال والفلاحين «حريصة على ضمان امن حدودها ، وشواطئها ، والمشارف المؤدية الى شواطئها ، وطرقها البحرية ، وتجارتها ، بصورة راسخة ، وهى حريصة ايضا عـــلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جميع البلدان ، ولكن مهمتها لا تنتهى عند هذا الحد لانها تعتبر ايضا احـــد العوامل الرئيسية فى لعبة القوى السياسية . وهـــى

The New York Times, May 28, 1925, p. E5. *

تبحث بصفتها قوة سياسية مستقلة عن الصداقة مع الجميع ، مبدية فى الوقت ذاته استعدادها لقبول حلول الوسط على اساس وفاق معين . **الوفـــاق وليس الاستعباد** – ذلك هو شعارنا» * .

واسترشادا بهذا المبدأ تقدم الوفد السوفييتى فى مؤتمر جنوة بعدد من التنازلات بغية اقامة علاقات طبيعية بين الدول فى اوربا بالمشاركة النشيطـــة لبلـــد السوفييتات ، ولكن كل هذه الاقتراحات كانت تنطلق من افتراض ان الدول التى دبرت التدخل العسكرى ضد روسيا السوفييتية ستكف عن معاملتها معاملة المنتصر للمهزوم . وقد ورد فى مذكرة الوفد السوفييتى بتاريخ ١١ ايار (مايو) عام ١٩٢٢ : «ان روسيا ، بغيـــة التوصل الى اتفاق ، مستعدة لان تقدم فى المستقبل ايضا تنازلات هامة للدول الاجنبية ، ولكن بشرط حتمى ان تقابل هذه التنازلات بتنازلات مماثلة من جانب الطرف الآخر لما فيه منفعة للشعب الروسى» * * .

كما يتضح من كل ما قيل آنفا فان لينين قد وضع الاسس النظريـــة للتعايش السلمى بين الدولـــة الاشتراكية والدول الرأسمالية ، وناضل ، كرئيس للدولة السوفييتية ، بحزم من اجل تطبيق هذا التعايش فى الممارسات السياسية العالمية . وكان فى الوقت ذاته يأخذ فى الاعتبار ان البلد الاشتراكى الوحيـــد

---

* تشيتشيرين . مقالات وخطب فى مسائل السياســـة الدولية ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٢٣٠–٢٣١ .

* * «وثائق السياسة الخارجيـــة للاتحاد السوفييتى» ، المجلد ٥ ، ص ٣٧١ .

والضعيف اقتصاديا وعسكريا آنذاك سيواجه صعوبات ضخمة فى ارساء دعائم التعايش السلمى اذ كان يقف ضده العالم الرأسمالى كله بامبراطورياته الاستعمارية الشاسعة . وكتب لينين يقول : «لا نزال بعيدين بعد عن التوصل الى ما يجعلنا اقوياء مستقلين مطمئنين غير خائفين من أية صفقات مع الرأسماليين . . .» * .

ان مجمل النشاط السياسى الخارجى للاتحاد السوفييتى ، وكل اقتراحاته ومبادراته وخبرته العملية فى تطور العلاقات الدولية فى الفترة بين الحربين العالميتين تشهد على ان تأمين السلم ممكن نظريا وضرورى عمليا . ولكن عدم رغبة الدول الرأسمالية بتبنى مبادئ التعايش السلمى حال دون تحويل الامكانية النظرية الى امر واقع . وتجلى ذلك على وجه الخصوص فى ان مفهوم ضمان السلم كان يترجم فى سياستها على الدوام ، بصورة سافرة أم خفية ، كمطلب عودة الاتحاد السوفييتى الى احضان الرأسمالية .

وتحقيقا لأملهم باعادة الرأسمالية الى الاتحاد السوفييتى حاول الساسة البرجوازيون خلق «انظمتهم الامنية» . وسعوا جهدهم لوضع هذه الانظمة على نحو يضمن أمن بلدان الغرب على حساب امن الدولة السوفييتية والاضرار به . وقد تجلت هذه النزعة بوضوح خاص فى انبعاث العسكرية الالمانية وتشجيع مطامعها العدوانية فى الشرق وضد الاتحاد السوفييتى بالذات ، وبالنتيجة وقعت السلطة فى المانيا فى ايدى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٧ .

النازية الهتلرية التى اشعلت نيران الحرب العالمية الثانية (سنوات ١٩٣٩–١٩٤٥) فى محاولة لاسترقاق العالم بأسره وبسط سيطرتها على جميع الدول ، بما فيها تلك التى كان حكامها يتعاطفون مع الهتلرية ويشدون ازرها أملا منهم بأنها ستحطم الاتحاد السوفييتى .

لقد اظهرت خبرة الفترة ما بين الحربين بكل مأساوية ان محاولات ضمان السلم والامن لبعض المجموعات من البلدان ، او بعض المناطق من العالم ، على حساب غيرها تنقلب فى نهاية المطاف الى نقيضها ، اى الى نسف أمن الجميع بما فى ذلك ، بل واحيانا قبل غيرها ، البلدان التى اتخذت مواقف انانية . وكان الاتحاد السوفييتى هو الوحيد الذى اعترض اعتراضا حازما ، لا بالاقوال بل بالافعال ، على سياسة تشجيع المعتدين وناضل من اجل امن وسيادة جميع البلدان ، اى من اجل التطبيق العملى لمبدأ وحدة السلم العالمى . وكان هو الوحيد الذى دعم معنويا وماديا الجمهورية الاسبانية (١٩٣٦–١٩٣٩) فى نضالها ضد المعتدين الفاشيين . وكان الوحيد بين دول العالم الذى ابدى الاستعداد الكامل للتصدى للعدوان الهتلرى على تشيكوسلوفاكيا واحباط معاهدة ميونيخ التى جاءت وصمة عار على جبين اوربا * . وكان الاتحاد السوفييتى هو الوحيد الذى طالب بتقديم

---

* معاهدة ميونيخ لعام ١٩٣٨ بين انكلترا وفرنسا من جهة ، والمانيا الهتلرية وايطاليا الفاشية من جهة اخرى ، حول اقتسام تشيكوسلوفاكيا .

مساعدة جماعية لاثيوبيـــا وطبق بحزم العقوبات على ايطاليا الفاشية . كما قدم مساعدة فعلية للصين فى نضالها ضد المعتدين اليابانيين .

وكان الاتحاد السوفييتى ينطلق فى فهمه لمبدأ وحدة السلم من اعتقاده الراسخ ان السلم فى فترة مـا بين الحربين يجب ان يشمل العالم بأسره ، بما يفترض ضمنيا ضمان أمن وسيادة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وحمايتها من الاستعباد . اما السياســـة الاستعمارية للامبريالية فلم تستبعد فرصة اقرار الأمن فى آسيا وافريقيا وحسب ، بل وكانت تقلل كثيرا مـن هذه الفرص فى اوربا ايضا . فقد كانت جميع مخططات ومشاريع الأمن الغربية تنص الى هذه الدرجة او تلك على ضمان امن الامبراطوريات الاستعمارية ، وتوخت تأمين اعادة الاقتسام «السلمى» للمستعمرات . ومن البديهى ان اقامة انظمة للاستعمار الجماعى ، اى الانظمة المزعومة لضمان الأمن ، قد استبعدت منذ البدايـــة مشاركة الاتحاد السوفييتى فيها .

كانت كل الدول التى انجبتها التشكيلات الاستغلالية على مدى تاريخها تعتبر ان قوتها العسكرية ، المدعمة بالتحالف الحربى مع الدول الاخرى ، هى الوسيلـــة الرئيسية والاساسية ، بل الوسيلة الوحيدة فى احيان كثيرة لضمان الأمن . اما الدولة الاشتراكية السوفييتية فقد خرجت الى الحلبة الدوليـــة بنظرية للأمن مغايرة تماما . ومما يدل على ذلك خطاب المندوب السوفييتى فى مؤتمر نزع السلاح المنعقد فى شباط (فبراير) عام ١٩٣٢ : «نعتقد ان القضية المطروحة امام المؤتمر يمكن

التعبير عنها باختصار كقضية الأمن ضد الحرب . وبهذا تتميز نظريتنا للأمن عن نظريات الوفود الأخرى . فالكثيرون هنا يتوخون من خلال حديثهم عن الامن تأمين اقصى الفرص لكسب الحرب لهذه الدولة او تلك فى حالة ما اذا تعرضت للعدوان . اما الوفد السوفييتى فهو يفترض انه علينا السعى لاستبعاد احتمال نشوب الحرب لانها تحمل مصائب للجماهير الشعبية سواء فى البلدان المنتصرة او المنهزمة ، بل وحتى للجماهير الشعبية فى العالم اجمع» * .

الا ان السياسة المغرضة والقصيرة النظر التى انتهجتها الدول الامبريالية لم تترك مجالا لتطبيق تلك النظرية . وعليه يمكن القول ان خبرة فترة ما بين الحربين كانت سلبية من هذه الناحية حيث لم تنجح الجهود المبذولة لدرء الحرب العالمية الثانية . ولكنها كانت فى الوقت ذاته خبرة ايجابية حيث انها اكدت على ضرورة تطبيق مبادئ ضمان السلم والأمن التى اقترحها الاتحاد السوفييتى والتى رفضتها الدول الغربية .

لقد اظهرت فترة ما بين الحربين بصورة مأساوية ان ما من سبيل لضمان أمن الشعوب بدون مراعاة الدول لمبدأ التعايش السلمى فيما بينها على اختلاف انظمتها الاجتماعية . كما وأكدت فترة ما بين الحربين عمليا صواب التحذيرات السوفييتية من ان سياسة تأليب الدول بعضها على بعض تقود الى الحرب فى نهاية

---

* «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى» ، المجلد ١٥ ، ص ١٠٢ .

المطاف ، وان ضمان الأمن الحقيقى لايمكن الا على اساس جماعى مع مراعاة المساواة بين بلدان العالم كافة .

ان عبر التاريخ فى فترة ما بين الحربين العالميتين اكدت بصورة جلية ضرورة التقيد الصارم بمبدأ حصانة الحدود والامتناع عن التطاولات على اراضى الغير سواء بالعنف أم بالوسائل «السلمية» .

كما تدل تلك العبر على انه بدون سياسة تقليص التسلح ونزع السلاح لايمكن ارساء اساس متين لمبدأى عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة . فضمان الأمن يتطلب التصدى للعدوان بصلابة وحزم منذ بدايته . وتنطوى على خطر خاص النوايا العدوانية المموهة بالشعار الخادع حول «حماية الحضارة الغربية من الشيوعية» . فلتفادى العدوان والتصدى له لا بد من ان تنفذ الدول بالكامل التزاماتها المترتبة عليها من المعاهدات الدولية . اما السعى لايجاد ثغرات فيها للتخلص من المسؤولية فلا يؤدى سوى الى تشجيع المعتدين .

ان الظروف القائمة فى العالم اليوم لتطبيق مبادئ التعايش السلمى تختلف عن تلك التى كانت بالامس . الا ان قسط لينين فى نظرية وممارسة السياسة الخارجية الاشتراكية وفى حل احدى قضايا العصر الاساسية ، مسألة السلم والحرب لايزال ، يحتفظ باهميته . لذلك يربط الشعب السوفييتى فهمه للسلم العادل وتفسيره للسياسة المحبة للسلام باسم زعيمه ومعلمه الخالد ومؤسس الحزب الشيوعى والدولة السوفييتية لينين . لقد كان هو اول من ربط فى تاريخ البشرية بين نظرية

الشيوعية العلمية والممارسة السياسية الخارجيـــة للدولة . ومن هذه السبيكة من فكر لينين وعمله نشأت المبادئ والاساليب التى تسترشد بها الدول الاشتراكية فى الحلبة الدولية .

٣ – مبادئ التعايش السلمى فى ميثاق هيئة الامم المتحدة

اسفرت الحرب العالمية الثانية عن تغيرات كبيرة فى مجمل الوضع الدولى ، وفى مقدمتها تغير حاد فى ميزان القوى العالمى . وجاءت الحرب امتحانا لمتانـة الاتحاد السوفييتى – الدولة الاشتراكية المتعددة القوميات التى وجهت اليها الماكنة الحربية الهتلرية ضربتها الرئيسية . وكانت الحرب فى الوقت ذاته امتحانا لحيوية الاشتراكية كنظام اجتماعى . واجتازت الدولة السوفييتية والنظام الاشتراكى بشرف هذا الامتحان العسير ، وبرهنا على ان بلد الاشتراكية الذى يقوده الحزب الشيوعى لايسعى الى التعايش السلمى مع الدول الاخرى وحسب ، بل انه قادر ايضا على الذود عن استقلاله وحماية مكتسبات الثورة ضد العدوان من قبل المانيا الهتلرية التى كانت اقوى دولة امبريالية من الناحية العسكرية فى ذلـك الحين . وخرج الاتحاد السوفييتى من الحرب وقد ازداد ترسخا من الناحية المعنوية والسياسية ، كما ارتفعت هيبته العالمية وزادت بالتالى امكانياته للتأثير على مجرى الحياة الدولية .

وقد ادت هزيمة اكثر الدول الامبريالية عدوانية فى الحرب الى ضعف مراكز الامبريالية ككل مما ساعد عموما على نشوء اوضاع ثورية فى الكثير من بلدان العالم . ففى سياق النضال ضد الفاشيـــة ازداد وتعزز نفوذ الاحزاب الشيوعية التى برهنت فى سنوات الحرب على انها المدافعة الاكثر ثباتا وحزما عن الاستقلال الوطنـــى والتطور الديمقراطى لبلدانها . وفى الكثير من بلدان اوربا وآسيا نشأت من حركة المقاومة ضد المحتلين الهتلريين واليابانيين حكومات وطنية ديمقراطية شرعت ، اعتمادا على دعم الاغلبية الساحقة من السكان ، بتحقيق تحويلات ديمقراطية جذرية . ولقد نمت عملية التحويلات هذه فى عدد من البلدان الى ثورات شعبية ديمقراطيـة ومن ثم الى ثورات اشتراكية .

لقد زعزعت الحرب العالمية الثانية احدى الركائز الاساسية لقوة الامبرياليـــة ، اى نظام الاستعمار ، وساهمت فى تصاعد نضال شعوب البلدان المستعمرة من اجل تحررها .

ان التحطيم العسكرى للانظمة الفاشية كان اقوى ضربة بنظام الامبريالية كله ، حيث ان الدول الفاشية بالذات ، التى شجعتها الاوساط الرجعية فى البلدان الامبريالية الاخرى ، هى التى كانت تمثل القوة الصدامية الرئيسية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى وضد الحركات الثورية والديمقراطية فى البلدان الرأسمالية . وكانت الفاشية اقبح تجسيد للامبريالية بنزوعها الى الرجعية المتطرفة فى السياسة الداخلية والى العدوان والحروب فى السياسة الدوليـــة . ولذلـــك فتحطيمها اضعف

الامبريالية ليس ماديا وحسب ، بل ومعنويا وسياسيا ايضا .

وكان من نتائج التغير الذى طرأ على ميزان القوى الاجتماعية والسياسية على الصعيد العالمى ، ان الدول الامبريالية قد وجدت نفسها امام استحالة تنحية الدولة الاشتراكية السوفييتية عن المشاركة المتكافئة فى وضع الاسس المبدئية العامة للعلاقات الدولية فيما بعد الحرب ورسم التدابير الملموسة لتنفيذها عمليا . وهذا ما اقتضى بدوره ان تنسق وتسجل فى معاهدات دولية رصينة التزامات الدول بمراعاة مبادئ التعايش السلمى ، الامر الذى ناضلت الدولة السوفييتية من اجله منذ ايام ثورة اكتوبر .

يدخل فى عداد هذه المعاهدات بالدرجة الاولى ميثاق الأمم المتحدة .

تم وضع ميثاق الأمم المتحدة من قبل ممثلى الدول المنتمية الى النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين المتعارضين ، وكانوا يدركون جيدا الفوارق فى النظام الاجتماعى لبلداتهم . وجاء واقع انشاء هيئة الأمم المتحدة بحد ذاته اعترافا بضرورة التعايش السلمى بين الدول على اختلاف انظمتها ، ومثالا جليا على امكانية وفائدة التعاون الدولى من اجل درء الحرب وضمان السلم والأمن على النطاق العالمى .

يعلن ميثاق الأمم المتحدة فى سطوره الاولى عزم الدول الداخلة فيها على «انقاذ الاجيال القادمة من مآسى الحرب» واستعدادها تحقيقا لهذا الهدف «لابداء الصبر والتعايش مع بعضها بروح السلام وحسن الجوار

وتوحيد القوى من اجل تدعيم السلم والأمن فى العالم اجمع» . «التعايش بروح السلام» – ان هذه الكلمات تعكس الحقيقة الموضوعية الا وهى وجود الدول ذات الانظمة المختلفــــة فى كوكب واحد . «ابداء الصبر والتعايش مع بعضها بروح السلام وحسن الجوار» ، اى الاحترام المتبادل للانظمة الاجتماعية التى اختارتهـــا الشعوب ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخليـــة لدول اخرى ، والامتناع عن فكرة استخدام الحرب او اشكال الارغام الاخرى للتأثير على الشعوب والدول بهدف حملها على تغيير نظامها الاجتماعى .

ان المسائل المبدئية الاساسية المتعلقة بالتعايش السلمى معروضــــة فى المادتين الاوليتين من الميثاق والمكرستين لأهداف هيئة الامم المتحدة والمبادئ التى تقوم عليها . يعلن البند الاول من المادة الاولى للميثاق ان الهدف الاول لهيئة الأمم المتحدة هو «الحفاظ على السلم والأمن فى العالم» . وذلك لان احراز جميــــع الاهداف الاخرى لهيئة الأمم المتحدة لن يكون فى الامكان الا فى ظل الحفاظ على السلم وضمان الأمن .

طبقا للأهداف الاساسية لهيئة الأمم المتحدة يحدد ميثاقها عددا من المبادئ فى المادة الثانية . ويقول احد هذه المبادئ : «ان جميع اعضاء هيئـــة الأمم المتحدة يحلون خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لايهدد السلم والأمن والعدالة العالمية» . (البند الثالث ، المادة الثانية) . ولا يمكن لأية ذرائع بصدد «المصالح الحيوية» وما اليها ان تكون مبررا للتهرب من البحث عن الحل السلمى لأى خلاف ينشأ بين الدول . وبموجب

ميثاق هيئة الأمم المتحدة فان الحل السلمي للخلافات لايستبعد اللجوء الى الحرب وحسب ، بل ويستبعد استخدام أية انواع أخرى للقهر . فمن غير الجائز على سبيل المثال استخدام وسائل كـ«الحصار السلمى» او العقوبات العسكرية التى كانت الدول الامبريالية طوال سنين تدعى بانها وسائل «سلمية» لحل الخلافات الدولية .

يرتبط مبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية ارتباطا وثيقا بمبدأ آخر يطلب من الدول الاعضاء الامتناع فى ممارستها الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد الحصانة الاقليمية او الاستقلال السياسى لأية دولة ، او اللجوء الى اية اساليب اخرى تتعارض مع اهداف الأمم المتحدة (البند الرابع ، المادة الثانية) . ومعنى ذلك ان من واجب هيئة الأمم المتحدة واعضائها اتخاذ التدابير الضرورية لاستبعاد احتمال تهديد سلامة اية دولة من قبل دولة اخرى ، اى اخماد مواقد النزاعات قبل وقوع النزاعات ذاتها . وبذلك يحظر الميثاق استخدام وسائل الضغط فى العلاقات الدولية ، تلك الوسائل المفضلة لدى الدول الامبريالية مثل استعراضات القوة العسكرية وما شابهها من اعمال تعكر الاجواء العالمية وتخلق نزاعات دولية خطيرة .

بالتطابق الكامل مع مبادئ التعايش السلمى يعلن ميثاق الأمم المتحدة ان هدف المنظمة لايقتصر على صيانة السلم والأمن ، بل يفترض ايضا «تطوير علاقات الصداقة بين الامم على اساس احترام مبدأ التكافؤ وتقرير المصير للشعوب ، واتخاذ تدابير مناسبة اخرى لتعزيز

السلام العالمى» (البند ٢ ، المادة ١) . يتضح من مضمون هذا البند انه وثيق الارتباط بالهدف الاساسى لهيئة الامم المتحدة ، الا وهو صيانة السلم والأمن فى العالم . وترد الاشارة فى هذا البند الى علاقات الصداقة بين الأمم ومبدأ التكافؤ وتقرير المصير للشعوب بوصفها التدابير الرئيسية لتوطيد السلام العالمى .

اذن ، فميثاق الأمم المتحدة يطالب الدول ليس فقط بالامتناع عن التهديد بالقوة او استخدامها ، بل وبتطوير التعاون على الصعيد العالمى بحيث تصبح العلاقات بين الدول علاقات صداقة مما يستبعد احتمال نشوب الحروب . بعبارة اخرى يفترض ميثاق الأمم المتحدة ليس «تعايشا على اساس المواجهة ، اى ذلك التعايش المتوتر» الذى لاتزال جمرة الحرب متقدة فى ظله ومستعدة لأن تستعر فى أية لحظة ، بل تعايشا سلميا بكل معنى الكلمة . كما وينفى ميثاق الأمم المتحدة «التعايش» على أساس نظرية «العالم المقسم» ، الذى تعيش فيه كل مجموعة من الدول ذات النظام الاجتماعى المعين بصورة منعزلة تفصلها هوة سحيقة عن البلدان ذات النظام الاجتماعى المغاير .

عند تقييم احكام الميثاق المتعلقة بعلاقات الصداقة بين الأمم يجدر ان تؤخذ بالاعتبار الاضافة التى ادرجت فى الميثاق باقتراح من الاتحاد السوفييتى والتى تشير الى ان علاقات الصداقة بين الأمم يجب ان تتطور «على اساس احترام مبدأ التكافؤ وحق الشعوب فى تقرير مصيرها» ، اى حق الشعوب فى ان تقيم النظام الاجتماعى الذى يروق لهـا . وبالتالى فان الميثاق يلزم الدول

بتطوير علاقات الصداقة فيما بينها بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية ، اى الاسترشاد بمبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ التكافؤ وتقرير الشعوب لمصيرها مبدأ اساسى آخر لهيئة الأمم المتحدة مصاغ فى البند الاول من المادة الثانية : «ان المنظمة تقوم على اساس مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع اعضائها» . وهذا المبدأ يعتبر تكملة هامة وتوضيحا لمبدأ التكافؤ وتقرير المصير ، اذ ينص على ان جميع الشعوب والدول ، بلا استثناء وبغض النظر عن احجامها وعدد سكانها وقدرتها العسكرية والاقتصادية والخ ، تتمتع بحق لا ينزع فى اختيار النظام الاجتماعى المناسب لها . وكان ادراج هذا المبدأ فى ميثاق الأمم المتحدة مناسبا وضروريا للغاية بدليل ان قادة الولايات المتحدة وانكلترا كانوا فى اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى فى مرحلتها الختامية يخططون لاقامة نظام فى العالم تضطلع الدول الامبريالية الكبرى فى ظله بدور «الاوصياء» على البلدان الصغيرة وتحدد لها نظامها الاجتماعى . فقد اعلن رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل فى خطابه امام مجلس العموم بتاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٤ ان «الدول العظمى» برأيه «لن تتمكن فى المرحلة الاولى من الحقبة الانتقالية من القيام بأكثر من دور الأوصياء على الدول الاخرى ، صغيرها وكبيرها» * .

Winston S. Churchill. War Speeches 1940-1945. *
Cassel and Company Ltd., London.

واما ماهية النظام الاجتماعي الذي كان هؤلاء القادة يعتبرونه «مناسبا» لبلدان اوربا والمناطق الاخرى من العالم فواضحة للجميع .

وطبيعي ان الاشخاص الذين كانوا يتسنمون اعلى المناصب الحكومية في البلدان الامبريالية آنذاك لم يكشفوا النقاب عن تفاصيل «الوصاية» التي كانوا يعتزمون فرضها على شعوب العالم . فقد القيت مهمة وضع هذه التفاصيل على عاتق منظمات «خاصة» مختلفة كانت تضم في قوامها ، كالعادة ، الشخصيات الحكومية البارزة في البلدان الامبريالية المشار اليها . ولربما ان اكبر منظمة شبه رسمية من هذا النوع كانت اللجنة الامريكية لدراسة تنظيم السلم . ويتضح من التقريرين اللذين وضعتهما هذه اللجنة ابان الحرب ماهو «التكافؤ» و«تقرير المصير» اللذان كانوا يعدونهما للشعوب والدول . فقد كانت الموضوعة الاساسية التي انطلقت منها اللجنة تفترض ان عالم ما بعد الحرب لا بد من ان يسوده العنف وعدم التكافؤ . «وعند انتهاء العمليات الحربية ستلقى المسؤولية عن اعادة تنظيم العالم على عاتق المنتصرين سواء ارادوا ام أبوا ، وسواء راق ذلك لغيرهم أم لا . . . والاغلب كما يبدو ان قضية اعادة البناء ستلقى على الانكليز والامريكيين . . . وسيتولى ممارسة السلطة من سيبقى قويا بما فيه الكفاية لممارستها» * .

Commission to Study the Organisation of Peace. *
Second Report. The Transitional Period. N. Y., February, 1942, pp. 15, 17.

وكان واضعو التقرير يخططون لمجموعة مـــن الاجراءات هدفها الحيلولة دون انهيـــار الرأسمالية . ويكفى الاطلاع على بعض الفقرات من تقريرى اللجنة للاقتناع بذلك . «فيما يخص الحفاظ على النظام يجب على العالم ان يعتمد على القوات المسلحة للمنتصرين (اى الولايات المتحدة وبريطانيا — المؤلف) . فـــان جيوشهم ، بالاشتراك مع جيوش الحكومات فى المهجـر والجيوش التى يركن اليها للشعوب المحررة ، ستتولى مهمة ادارة اوربا بأسرها تقريبا ، وحتى اقسام اخرى من العالم ، الى ان يصبح بالامكان اقامة انظمة دستورية واعراب السكان عن رغباتهم فيما يتعلق بأشكال الحكم المرغوب فيها . . . وعلى هذه القوات الدولية الجبارة ان تكون مستعدة لتولى مهمة الاشراف حيثما يتطلب الأمر ذلك ، على ان تحل محلها السلطة السياسيـــة القادرة على اتخاذ قرارات ذات طابع مؤقت الى ان تتم نهائيا اقامة نظام دائم» * . ومع ان اللجنة لم تنكر ان للشعوب «الحق فى تقرير المصير» ، الا انه كان مـن المفترض ضمنيا ان «تقرير المصير» هذا يجب ان يستجيب لمصالح الدول الامبريالية الكبرى .

اما ميثاق الأمم المتحدة فلا يجيز مثل هذا التأويل لمبـدأ المساواة فى السيادة كالذى ورد فى تقريـرى اللجنة الامريكية لدراسة تنظيم السلم . فأية انتهاكات

---

* Commission to Study the Organisation of Peace. Second Report. The Transitional Period. N.Y., February, 1942, pp. 10, 11.

لحق الشعوب فى اقامة النظام الاجتماعى الذى يروق لها ، وأية محاولات لان تناط بالدول العظمى مهمة «الوصاية» على الدول والشعوب الأخرى او «حمايتها» تعتبر خرقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة .

وتقول الاضافة التى ادرجت فى الميثاق بالمبادرة السوفييتية إن علاقات الصداقة بين الدول يجب ان تكون قائمة على احترامها لمبدأ تكافؤ الشعوب وحقها فى تقرير المصير ، بحيث لا يقتصر هذا المبدأ على الدول والأمم التى نالت استقلالها السياسى ، بل يشمل كذلك الشعوب التى لاتزال ترزح تحت التبعية الاستعمارية . فادراج هذا المبدأ فى الميثاق وضع بالتالى الامم المتحدة امام ضرورة معالجة المسائل المرتبطة بقضايا الاستعمار وتحرير الشعوب من النير الاستعمارى . فقد شعرت الدول الاستعمارية على الفور بخطورة التعديل السوفييتى وبما ينطوى عليه من مخاطر لامتيازاتها فى البلدان المستعمرة والتابعة . الا ان هذه الدول لم تتجرأ على رفض هذا التعديل او الاعتراض على ادراجه فى ميثاق الأمم المتحدة فى ظروف النهوض العام لحركات التحرر الوطنى ابان الحرب العالمية الثانية .

وكان ادخال التعديل السوفييتى على ميثاق الأمم المتحدة من الاهمية بمكان كبير بالنسبة لتحديد مبادئ التعايش السلمى . فاعتراف الميثاق بحق الشعوب فى تقرير المصير كأساس لعلاقات الصداقة بين الأمم يعنى اعترافه الكلى بشرعية وقانونية نضال الشعوب المستعمرة من اجل استقلالها . يضاف الى ذلك ان البند الثانى من المادة الاولى يشير الى ان احترام مبدأ تقرير

المصير يعتبر احدى الوسائل الرئيسية لتعزيز السلام العالمى .

اذن فبقاء المشاكل فى تقرير المصير لاى شعب من الشعوب يمس دائما السلم العالمى ، وعليه فقضية تقرير المصير لا يمكن معالجتها كقضية داخلية لدولة استعمارية . وهذا يعنى بدوره ان التعايش السلمى ، كما يفهمه ميثاق الأمم المتحدة ، لايفترض اطلاقا التسليم بوجود الاستعمار ومخلفاته . فهيئة الأمم المتحدة بشكل عام ، شأنها شأن الدول الاعضاء فيها كلا على حدة ، تملك كامل الحق فى دعم نضال الشعوب من أجل تحررها الوطنى . وبموجب مغزى ميثاق الأمم المتحدة لايمكن بأى حال من الاحوال القول ان هذا الدعم يتناقض مع مبدأ التعايش السلمى .

لقد اظهر الاتحاد السوفييتى بادخاله هذا التعديل على البند الثانى من المادة الاولى لميثاق الأمم المتحدة انه لاينوى الكف عن النضال ضد الاستعمار ، هذه التركة المشينة للعهد البائد . كما أكدت دول النظام الرأسمالى ، بقبولها بهذا التعديل ، اعترافها الرسمى بمشروعية هذا الموقف وتطابقه مع مبادئ التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة المختلفة .

الى جانب المبادئ ، المذكورة آنفا ، يتضمن ميثاق الأمم المتحدة مبدأ ذا اهمية بالغة لفهم مغزى التعايش السلمى . والمقصود بذلك مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول . وتنص الفقرة المعنية فى الميثاق على :
«ان هذا الميثاق لا يمنح هيئة الأمم المتحدة اى حق للتدخل فى القضايا التى تدخل فى الواقع ضمن الصلاحيات

الداخلية للدول الاعضاء ، ولا يتطلب من الدول الاعضاء ان تقدم مثل هذه القضايا للحل فى هيئة الامم المتحدة بموجب هذا الميثاق» (البند السابع من المادة الثانية) .

ان مبدأ عدم التدخل الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة مدعو لتسوية العلاقات بين جميع البلدان ، بما فيها العلاقات بين الدول ذات الانظمة المختلفة . ويتلخص دوره فى تمكين هذه الدول من التعاون ضمن اطر منظمة دولية واحدة . ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل ، الامر الذى يستحيل بدونه ضمان السلم والأمن فى العالم ، اى يستحيل تنفيذ الهدف الرئيسى لهيئة الأمم المتحدة .

ويذكر البند الثالث من المادة الاولى للميثاق من بين اهداف هيئة الأمم المتحدة : «اقامة التعاون بين الدول فى حل القضايا الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى ، وفى تشجيع وتطوير روح الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تفريق من حيث العرق والجنس واللغة والدين» . وينطلق هذا الحكم من ان التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية يجب أن يتحقق على نحو يساعد على بلوغ الهدف الرئيسى لهيئة الأمم المتحدة ، اى الحفاظ على السلام العالمى . وبالتالى فان وسائل التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول يجب ان تتناسب مع هذا الهدف ، وان تساعد قدر الامكان فى الحفاظ على السلم والأمن واقامة علاقات الصداقة بين الأمم .

وبديهى ان نزع السلاح بصورة شاملة تامة

سيكون امتن ضمانة للتعايش السلمى . وقد نظر واضعو ميثاق الأمم المتحدة الى نزع السلاح بوصفه احدى الوسائل الرئيسية لضمان التعايش السلمى . وكان الميثاق الأطلسى الذى وقعته انكلترا والولايات المتحدة عام ١٩٤١ قد اعترف بضرورة اتخاذ الخطوات لنزع السلاح ضمانا للسلام العالمى . وأكد بيان الاتحاد السوفييتى بشأن الانضمام الى مبادئ الميثاق الأطلسى انه سعيا الى ايجاد حل جذرى لمهام حماية الشعوب المحبة للحرية ، من جميع الاخطار التى يهددها بها المعتدون ، ناضل الاتحاد السوفييتى من اجل نزع السلاح بصورة شاملة تامة . وبموجب البيان بصدد الأمن العام الصادر فى ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٤٣ تعهدت الدول الاربع باجراء التشاورات والتعاون فيما بينها ومع بقية اعضاء الأمم المتحدة بهدف التوصل الى معاهدة عامة قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بضبط التسلح فى مرحلة ما بعد الحرب .

من بين المبادئ العامة للتعاون فى قضية صيانة السلام والأمن فى العالم يذكر البند الاول من المادة الحادية عشرة لميثاق الأمم المتحدة «المبادئ القاضية بنزع السلاح وضبط التسلح» . وتشير المادة ٢٦ بصورة مباشرة الى انه «بهدف المساهمة فى اقرار ودعم السلم والأمن فى العالم» تقرر اقامة نظام لضبط التسلح . الا ان ميثاق هيئة الأمم المتحدة على الرغم من انه وصف نزع السلاح بانه أحد الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة ، الا انه لم يحدد اشكاله الملموسة او حجمه ، تاركا ذلك للمفاوضات والمعاهدات اللاحقة

بين اعضاء منظمة الأمم المتحدة . ومن بين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التى تحظى بأهمية بالغة المبدأ الذى يشير الى ان جميع اعضاء هيئة الأمم المتحدة «ينفذون عن طيب خاطر الالتزامات المترتبة عليهم بموجب هذا الميثاق من اجل ان تضمن لهم جميعا كل الحقوق والامتيازات الناجمة عن انتمائهم الى المنظمة» . وكانت هذه الاشارة مناسبة تماما لاسيما على ضـــوء دروس السنين التى سبقت الحرب العالمية الثانية .

هذه القاعدة كان من شأنها ان تعترض السبيل امام محاولات بعض الدول لتأمين مصالحها على حساب الحقوق المشروعة للدول والشعوب الاخرى وذلك من خلال التنكر الكامل لالتزاماتها الدولية . ان المراعاة الصارمة لهذا المبدأ ، الى جانب مراعاة جميع المبادئ الاخرى للميثاق بحذافيرها ، من قبل جميع الدول تفتح سبيلا عمليا الى الضمان الثابت للسلم العادل والديمقراطى .

٤ – من اجل الانفراج وضد انبعاث روح «الحرب الباردة»

لم يكتب لآمال الشعوب فى ان نهايـــة الحـــرب العالمية الثانية ستكون بداية للتعايش السلمى الوطيـد ان تتحقق .

فبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارهـا قرر الزعماء السياسيون فى الدول الامبريالية ، وفى الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، ان الوضع الذى نشأ نتيجة الحرب يتيح لهم شن الهجوم على الاشتراكية وعلى حصنها : الاتحاد السوفييتى . وفى الوقت ذاتـه أدرك حتى اكثر المتعصبين «للحملة الصليبية» ضـد الاتحاد السوفييتى ان هذا الهجوم لايمكنه ان يتخذ منذ البداية شكلا عسكريا سافرا . فقد نمت قدرة الاتحاد السوفييتى وازدادت سمعته فى اعين الجماهير الشعبية التى رأت فيه منقذا لها من الاستبداد الهتلرى . لذلك كله فقد علقت الاوساط الحاكمة فى الغرب آمالها على ان الاتحاد السوفييتى ، الذى استنزفت اصعب حرب فى تاريخه دماءه سيضطر ، ان آجلا ام عاجلا ، الى الخضوع لضغوط الامبرياليين ، والامتنـاع عـن ثمار النصر و«لتكييف» الاشتراكية لتتطابق مع مواصفات النظام

الاجتماعى المميزة للامبريالية (والمواصفات الامريكية بالاحرى) .

ولبلوغ هذا الهدف وقع الاختيار على الوسائل التالية :

– السياسة الرامية الى تحقيق وزيادة التفوق العسكرى على الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى (سباق التسلح ، وتشكيل الاحلاف العسكرية للدول الامبريالية ، ومحاصرة البلدان الاشتراكيـــة بالقواعد الحربية والخ) . وخصص مكان هام فى تنفيذ هذه السياسة الى الاسلحة الذرية التى كانت الولايات المتحدة تأمل بالحفاظ على احتكارها فى حوزتها لفترة زمنية طويلة . وكانت الاوساط العدوانية الامبريالية تعتزم استخدام تفوقها العسكرى المذكور للضغط السياسى على بلدان الاشتراكية فى محاولة لحملها على انتهاج خط فى سياستها الخارجية والداخليـــة يروق للامبريالية .

– شن الدعاية والتطبيل والتزميـــر لأسطورة «الخطر العسكرى السوفييتى» ، الأمر الذى كان يراد منه ، التشكيك فى السمعة المعنوية والسياسية للاتحاد السوفييتى من جهة ، وتبرير ضرورة سباق التسلح فى الغرب ، من جهة اخرى .

كانت النتيجة المنطقية لهذا النهج الانكار الكامـــل لامكانية التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمـــة الاجتماعية المختلفة . فقد اعلن ان مفهوم التعايش السلمى ذاته ليس سوى «شعار شيوعى هدام» . وكانت الممارسة السياسية للدول الامبريالية ، التى توحدت

فى حلف شمال الاطلسى العدوانى («الناتو») (عـــام ١٩٤٩) ، تحددها نظريات «كبح الشيوعية» و«ردها» و«تحرير بلدان اوربا الشرقية» من الاشتراكية والخ . ولقد تخلى قادة الناتو علنا عن فكرة صيانة وتوطيد السلام العالمى عندما ارسوا فى اساس نشاطهم نظرية «التوازن على حافة الحرب» . وبذلك فرضت الامبريالية على الشعوب ما نسميه اليوم «بالحرب الباردة» التى ظلت على مدى عقدين من الزمن ونيف تسمم حيـــاة البشرية ، والتى لاتزال اثارها السامة محسوسة حتى الآن .

ان «الحرب الباردة» التى تمثل احد الانواع المتميزة للسياسة الخارجية للامبريالية على النطاق العالمـى الشامل تؤثر سلبيا على مجمل العلاقات الدولية ، وليس فقط على العلاقات المتبادلة بين الدول الامبرياليـــة والاشتراكية . «فالحرب الباردة» هى محاولة مـــن الامبريالية لعرقلة اتساع وتوطد المنظومة الاشتراكية ، ونمو الحركة العمالية والشيوعية الدولية ، وتقويـــة نضال التحرر الوطنى . وكانت خصائص هذه السياسة وسماتها المميزة يحددها عاملان : فمن ناحية ، كانـت الامبريالية تعتقد ان بوسعها ايقاف تطور الاشتراكية والحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطنى وارجاع مسيرة التاريخ الى الوراء . ومن ناحية ثانية ، فان ميزان القوى الطبقية وقوى الدول فى المرحلة الأولية من «الحرب الباردة» ، اى فور انتهاء الحرب العالمية الثانية تقريبا ، لم يسمح للامبريالية باللجوء الى صدام عسكرى شامل مع بلدان الاشتراكية .

على الرغم ان الامبريالية كانت واعية للمخاطر المميتة التى تهددها بها الحرب العالمية الجديدة ، الا انها كانت لا تزال قادرة بعد على القيام بتطاولات عسكرية مباشرة ضد البلدان الاشتراكية والبلدان النامية . وتشهد على ذلك وقائع عديدة مثل عدوانها فى كوريا ، وحرب الامبريالية الفرنسية ومن ثم الامريكية فى فييتنام ، ومحاولات الغزو العسكرى ضد كوبا ، والعدوان الثلاثى ضد مصر ، والتدخلات العسكرية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد لبنان ، والحرب الاستعمارية فى الجزائر ، وما الى ذلك .

والى جانب النزاعات العسكرية الاقليمية قامت الدول الامبريالية عن قصد بتسعير جمرات الاصطدام العسكرى العالمى من خلال افتعال حالات متأزمة فى مناطق مختلفة من العالم . وكانت سياسة تصعيد التهديد الحربى تستهدف فى المقام الاول ارغام الدول الاشتراكية على تخصيص اموال طائلة لتعزيز قدرتها الدفاعية ، وبذلك حاول الامبرياليون عرقلة التنمية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية بصورة خطيرة . كما اراد الامبرياليون بتسعير هستيريا الحرب عزل القوى التقدمية التى تنادى بالصداقة والتعاون مع الدول الاشتراكية ، وابعادها من الساحة السياسية بتهمة عدم «ولائها الوطنى» وافساح المجال للاحزاب والمنظمات التى تتخذ مواقف العداء السافر للسوفييت والشيوعية .

ونتيجة ذلك كله توقفت بالكامل تقريبا التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية ، الامر الذى كان يتوخى منه افشال خطط التنمية الاقتصادية

فى الدول الاشتراكية فى السنوات العصيبة لما بعد الحرب ، مما يجعل من المستحيل بالتالى زيادة رفاهية المواطنين ويحمل البلدان الاشتراكية فى نهاية المطاف على الركوع امام العالم الرأسمالى وبالشروط التى يمليها هذا الاخير .

وقد حول الامبرياليون الصراع الايديولوجى الى «حرب نفسية» ضد البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية فى البلدان الرأسمالية والنامية . واتصفت هذه الحرب بحملة اعلامية شعواء مبنية على تشويه مبادىء الاشتراكية الايديولوجية والسياسية . وكانت اقوى وسائل الاعلام تعمل بلا كلل لترسيخ هذه التصورات المشوهة فى اذهان الجماهير الشعبية الواسعة ، وبذل الامبرياليون جهودا جاهدة لاثارة الخلافات بين مختلف المنظمات الاجتماعية الوطنية والدولية وتأليب بعضها على البعض الآخر . وفيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية اكتسبت «الحرب النفسية» شكل تدخل مباشر فى شؤونها الداخلية .

وبرزت مظاهر «الحرب الباردة» هذه بشكل مركز فى النظرية الامبريالية حول «التوازن على حافة الحرب» . وهى تهدف اساسا الى ابقاء العالم على الدوام فى حالة توتر محموم يهدد اى نزاع صغير نسبيا فى ظله بالتحول الى اصطدام نووى شامل .

ولكن ساسة وايديولوجيى الامبريالية قد استهانوا على ما يبدو بحيوية الاشتراكية وطاقاتها ، مسقطين من تقديرهم جاذبية افكارها وتجربتها الحية . كما استهانوا بقدرة وفعالية العمليات المناهضة للامبريالية كالحركة

المناهضة للاستعمار فى البلدان النامية والحركة المناهضة للحرب داخل دولهم بالذات .

وقد اتاح ميزان القوى الجديد بين الاشتراكية والرأسمالية فى نهاية الستينات وبداية السبعينات للاتحاد السوفييتى وحلفائه الانتقال الى هجوم واسع فى المعركة من أجل الانفراج . واتسعت فى العالم حركة جماهيرية من اجل السلام .

واصبحت السبعينات مرحلة انتقال من «الحرب الباردة» الى انفراج التوتر الدولى . وعلى اساس التغيرات الجذرية فى ميزان القوى حدثت تغيرات عميقة فى نظام العلاقات الدولية باسره . ويتلخص مضمون ذلك الانعطاف فى العلاقات الدولية فى ان القوى التقدمية تمكنت من حمل الامبريالية على القبول بأشكال جديدة للصراع – مع التشديد على كلمة «الصراع» ، لان الصراع ظل مستمرا حتى فى ظروف الانفراج .

ما الذى يقصده الشيوعيون بانفراج التوتر ؟ انه بالدرجة الاولى ازالة روح «الحرب الباردة» والانتقال الى علاقات طبيعية وعادية بين الدول . انه استعداد الدول لحل الخلافات والنزاعات فيما بينها ليس بالقوة وليس بالتهديدات وقرقعة السلاح ، بل بالوسائل السلمية وحول طاولة المفاوضات . انه القدر المعين من الثقة المتبادلة والقدرة على مراعاة المصالح الشرعية للآخرين .

ان الانفراج ليس بالعملية الاوتوماتيكية ، بل يتطلب التصدى للقوى الساعية الى نسفه ، والتعاون مع القوى المناصرة له التى تعتبره مفيدا يتجاوب مع مصالح البشرية . فهذا التعاون يجب ان يحظى بالاولوية

امام الخلافات السياسية والايديولوجية والدينية .

ان الانفراج هو تخفيف التوتر الدولى ، ولكن سيكون من الخطأ تصوره كحل فورى ونهائى لجميع القضايا العديدة المتنازع عليها الموجودة فى العالم . ان الانفراج يخلق الظروف والمقدمات السياسية التى تساعد على تسوية هذه القضايا على أسس مقبولة للجميع . وبديهى ان من مصلحة البشرية ان تجعل هذه العملية لا رجعة عنها اى ابعاد اى احتمال للرجوع الى توتر ايام «الحرب الباردة» .

ان الانفراج هو عملية طويلة الأمد لان تطوره يفترض ضمنيا حل قضايا عديدة ومعقدة سواء الناجمة منها عن «الحرب الباردة» وسباق التسلح ، ام الناشئة فى سير اتساع وتعمق عملية الانفراج ذاتها . ويتوقف طول هذه المرحلة على المقاومة السافرة او الخفية التى يبديها خصوم الانفراج ، ومدى ثبات القوى السياسية المنادية بالانفراج .

ان الانفراج عملية موحدة على الصعيد العالمى ، بحيث يتطلب الأمر من اجل نجاحه الكامل نشر الانفراج على العالم بأسره .

لقد أدت عملية الانفراج ليس فقط الى تغيرات ايجابية فى المناخ العام للعلاقات الدولية ، بل واسفرت كذلك عن مكاسب عملية فى مختلف المجالات . ومن اهمها الاعتراف الشامل تقريبا بالتعايش السلمى كمحور للعلاقات الدولية . فقد اصبحت مبادئ التعايش السلمى التى جرى توقيعها فى عدد من الصكوك الدولية نوعا من مجموعة قواعد للعلاقات الشريفة والعادلة بين

الدول ، الأمر الذى اقام حاجزا حقوقيا ومعنويا سياسيا فى وجه هواة المغامرات الحربية . وقد صيغت هذه القواعد فى سلسلة كبيرة من المعاهدات والبيانات والاعلانات التنائية ، الا انها وجدت التعبير الأكمل عنها فى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ، التى وقعت فى ١ آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ فى هلسنكى . ان مجموعة المبادئ هذه تعتبر تعميما للممارسة السياسية الدولية على مدى سنوات طويلة ، وقد تم وضعها بموافقة الجميع مع مراعاة آراء ومصالح جميع المشاركين فى المؤتمر الاوربى العام . وبالتالى فهى تمثل الحد الادنى الضرورى من الالتزامات القانونية الدولية التى يمكنها ، بشرط مراعاة جميع الدول لها ، ان تضمن طابعا سلميا للتعايش بين الدول الاشتراكية والرأسمالية .

وكان الاتحاد السوفييتى البلد الاول الذى حول الالتزامات السياسية المترتبة عليه من الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى الى قانون لسياسته الرسمية ، اذ أدخل فى المادة ٢٩ من دستوره جميع المبادئ التى جرى اقرارها فى هلسنكى .

تتضمن الوثيقة الختامية عشرة مبادئ اساسية للعلاقات الدولية .

مبدأ المساواة فى السيادة يعنى ان جميع الدول مستقلة تجاه بعضها البعض ، وتملك حقوقا والتزامات متكافئة امام القانون الدولى . وهذا المبدأ ينفى الادعاءات بالهيمنة فى العلاقات الدولية لأية دولة او مجموعة من الدول مهما كانت كبيرة ومهما كانت قدرتها

العسكرية والاقتصادية . وان مبدأ المساواة فى السيادة يلـزم الدول باحترام الاستقـلال السياسى للبلدان الاخرى وحقها فى حرية اختيار وتطوير انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك حقها فى وضع قوانينها وقواعدها الادارية .

يرتبط بمبدأ المساواة فى السيادة ارتباطا وثيقـا **مبدأ تكافؤ الشعوب فى حقها فى التصرف بمصيرها** . وبموجب هذا المبدأ تملك جميع الشعوب الحق فى ان تحدد ، فى ظروف الحرية التامة وبدون اى تدخل من الخارج ، نهجها فى سياستها الداخلية والخارجية وان تنفذ حسب هواها تنميتها السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية . وتتعارض مع هذا المبدأ ممارسة الاستعمـــار والاستعمار الجديد للضغوط السياسية والاقتصادية للتدخل فى شؤون الشعوب الاخرى بهدف عرقلتها عن تنفيذ التحويلات السياسية والاجتماعية الاقتصادية اللازمة .

ومن اجـــل الضمان الفعال لمبدأى المساواة فى السيادة وتكافؤ الشعوب فى حقها فى التصرف بمصيرها لا بد من التقيد الصارم بمبدأ **عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى** . وبموجب هذا المبدأ تلتزم الدول بالامتناع عن اى تدخل ، مباشر او غير مباشر ، فردى او جماعى ، فى الشؤون الداخلية لدولة اخرى بغض النظر عن ماهية العلاقات القائمة بينها . ولا تلتزم فقط بالامتناع عن التدخل العسكرى وحسب ، بـــل وبالامتناع عن التهديد باللجوء اليه . ويعتبر من اعمال التدخل ايضـــا المناصرة المباشرة او غير المباشرة

للنشاط الارهابى والهدام او اى نشاط آخر يهدف الى اسقاط النظام فى دولة اخرى بواسطة العنف . وبموجب مبدأ عدم التدخل تلتزم الدول بالامتناع عن ممارسة اية ضغوط : عسكرية كانت او سياسية او اقتصادية او غيرها .

تفصل كل دولة عن غيرها من الدول حدود رسمية تحدد اراضى هذه الدولة ومناطق انتشار سيادتها . لذلك فان العلاقات العادية السلمية وعلاقات حسن الجوار بين الدول لا يمكن ان تقوم الا بشرط مراعاتها الصارمة **لمبدأ حصانة الحدود** . وبموجب هذا المبدأ تعتبر الدول جميع الحدود القائمة حاليا حدودا غير قابلة للتغيير وتلتزم بالامتناع عن اية تطاولات عليها ، اى عن التغلغل غير المشروع عبر الحدود وكذلك عن انتزاع هذه المناطق او تلك من اراضى دولة اخرى . ومن الاهمية بمكان ، للحفاظ على العلاقات العادية بين الدول ، واقع ان مبدأ حصانة الحدود يحظر ليس فقط اعمال اغتصاب أقسام من اراضى دولة اخرى او اغتصاب اراضيها بالكامل ، بل ويحظر كذلك تقديم اية مطالب تتوخى احراز هذه الاهداف . بعبارة اخرى فان مبدأ حصانة الحدود لايسمح باية ادعاءات اقليمية تجاه البلدان الاخرى او بالدعاية الانتقامية .

يرتبط ارتباطا مباشرا بمبدأ حصانة الحدود **مبدأ سلامة اراضى الدول** الذى يلزمها بالامتناع عن أية اعمال تستهدف سلامة اراضى دولة ما او تمس باستقلالها السياسى او وحدتها . وبذلك لا يحظر فقط اغتصاب اقسام من اراضى اية دولة من الدول بالقوة ،

بل ويحظر دعم الحركات الانفصالية واثارتها من الخارج . كما يحظر مبدأ سلامة الاراضى ايضا الاحتلال العسكرى لاراضى دولة اخرى كليا او جزئيا ، حتى بدون ضم الاراضى المحتلة الى اراضى الدولة التى تقوم بالاحتلال . ولا يعترف بشرعية اى احتلال للاراضى او اغتصابها بالعنف .

ويحظى بأهمية بالغة لضمان التعايش السلمى **مبدأ الامتناع المتبادل عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها** الذى يترتب على الدول بموجبه الامتناع ، فى علاقاتها المتبادلة كما فى العلاقات الدولية بشكل عام ، عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها سواء أكان ذلك يستهدف سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لأية دولة من الدول او يتوخى تحقيق اية اغراض اخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة . والمقصود باستخدام القوة هنا ليس فقط ممارسة الضغوط العسكرية ، بل كذلك استخدام وسائل الضغط الاقتصادى وسواء على هذه الدولة او تلك . وما من اعتبارات يمكن ان تكون مبررا للجوء الى القوة او التهديد باستخدامها . كما لا يجوز ان يستخدم اللجوء الى القوة او التهديد بها كوسيلة لتسوية النزاعات والخلافات بين الدول . ومن البديهى ان لكل دولة تعرضت لعدوان عسكرى حقا كاملا فى ان تستخدم ، بصورة فردية ام بالاشتراك مع حلفائها ، القوة لصد العدوان .

وينجم منطقيا من مبدأ عدم استخدام القوة **مبدأ التسوية السلمية للنزاعات** الذى يلزم الدول بأن تحل النزاعات فيما بينها بوسائل سلمية على نحو لايهدد

السلام والأمن فى العالم ولا يمس بمبادئ الانصاف والعدالة . وبامكان الدول ان تستخدم لهذه الاهداف وسائل مختلفة كالمفاوضات والتقصى والوساطة والتصالح والتحكيم والمقاضاة وسواها من الوسائل السلمية التى تراها مناسبة . وفى ظروف التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة فان افضل وسيلة لحل النزاعات الدولية واكثرها كفاءة هى المفاوضات على اساس المساواة والأمن المتكافئ للدول المشاركة . واذا لم يفض استخدام هذه الوسيلة او تلك الى تسوية النزاع بصورة سلمية فان ذلك لا يعنى قط ان من حق اى طرف من الاطراف المتنازعة ان يلجأ الى القوة . فعلى الاطراف المعنية فى حالة كهذه ان تواصل البحث عن طرق مقبولة للجميع من اجل التسوية السلمية للنزاع .

اما مبدأ احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية فيتم تطبيقه بواسطة شتى الاجراءات التشريعية والاجتماعية الاقتصادية التى تتخذها الدولة من اجل ضمان حقوق وحريات مواطنيها . وان المضمون الاجتماعى لهذه الاجراءات وطابعها وحجمها تتوقف كليا على النظام الاجتماعى القائم فى كل دولة معنية . لذلك فان أية خطوات تخطوها الدول على طريق التعاون فى مجال المساهمة فى احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية يجب ان تتحقق ضمن أطر التقيد الصارم بمبداى المساواة فى السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول .

ان المراعاة الصارمة لجميع المبادئ المذكورة اعلاه

لابد منها من اجل التطبيـــق العملى **لمبدأ التعاون بين الدول** فى كافة ميادين علاقاتها المتبادلة . وهذا المبدأ يلزم الدول بالاسهام فى تطوير التفاهم والثقة المتبادلة وتنمية علاقات الصداقة وحسن الجوار فيما بينهـــا وتعزيز السلام والامن واقرار مبادئ العدالة فى العالم . وعند تطوير التعاون الدولى على الدول ان تسعى الى زيادة رفاهية الشعوب بواسطة الاستفادة من المكتسبات والانجازات التى تم تحقيقها على طريق التقدم الاقتصادى والعلمى والتكنيكى والاجتماعى والثقافى والانسانى .

ينطوى على أهمية بالغة لتطوير التعاون الدولى **مبدأ اخلاص الدول فى تنفيذ التزاماتها** المترتبة عليها **بموجب القانون الدولى** . فانتهاكها لهذا المبدأ يقوض اساس التعايش السلمى والتعاون بين الدول .

ان المبادئ العشرة التى عددناها ترسم تلك الأطر التشريعية والسياسية التى يمكن ويجب ان تحكـــم العلاقات بين الدول فى العالم المعاصر .

لقد ساهم مناخ الانفراج فى عقد سلسلـــة مـــن المعاهدات التى قلصت جزئيا سباق التسلح فى بعض الاتجاهات : من حيث المكان (حظر استخدام الفضاء الكونى والقمر وقاع البحار والمحيطات لاغراض الحرب) ، ومن حيث النوع (حظر تجارب الاسلحـــة النووية ، وتحريم استخدام اية وسائل للتأثير على البيئة الطبيعية لاغراض الحرب) ، ومن حيث الكمية (عدم نشر الاسلحة النووية ، والمعاهدات السوفييتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجيـــة ، وحظر الاسلحـــة البكتريولوجية) . ومـــع ان هذه المعاهدات لم توقف

سباق التسلح ، الا انها ساعدت على تخفيض سرعتـــه وحالت الى حد ما دون انتشاره .

فى ظروف الانفراج توفرت فرصة لحل ، او على الاقل للاقتراب من حل القضايا التى لم تطرح على بساط البحث فى المفاوضات العملية فى فترة «الحرب الباردة» ، او بقيت معلقة على الرغم من المحاولات العديدة لحلهـا . ويدخل فى عداد انجازات الانفراج عقد سلسلة مـــن المعاهدات بين الدول الاشتراكية والمانيا الغربية والتى اكدت على الاعتراف الدولى بمبدأ حصانـــة الحدود ، وبالمانيا الديمقراطية التى دخلت فى عضوية هيئة الامم المتحدة ، وبتسوية مسألة برلين الغربية .

ولكن كل ذلك لم يعن قط ان تغيرات نوعية قد طرأت – او كان يمكن ان تطرأ – على السياســـة الخارجية للدول الامبريالية . فسياستها كانت تحددها على الدوام الصفات الاجتماعية الاقتصادية والطبقيـــة الجذرية للامبريالية . وفى الوقت ذاته فان نمو الحركة الثورية العالمية ، وسير الصراع بين النظامين الاجتماعيين والمباراة السلمية بينهما ، وتغير ميزان القوى على الصعيد العالمى ، والتطورات السياسية الدوليـــة الايجابية قد اثرت تأثيرا ملموسا فى مظاهر تجلى الجوهر الطبقى للسياسة الخارجية للدول الرأسمالية .

فى نهاية السبعينات توتر الموقف الدولى بصورة حادة من جديد . فالنهج العسكرى للولايات المتحـــدة وحلفائها فى الناتو اصبح مصدر خطر متزايد للحرب . وفى اطار هذا النهج تمت الزيادة التى لا سابق لها لقدرة الولايات المتحدة الحربية واقرت مشاريع واسعة النطاق

لانتاج جميع انواع الاسلحة النووية منها والكيماوية والتقليدية . وتخطط الولايات المتحدة لنقل سباق التسلح الى الفضاء ايضا .

لقد وصل الامر بالولايات المتحدة الامريكية ، التى بدأت من تخويف العالم «بالخطر الحربى السوفييتى» ، ان اعلنت «حملة صليبية» ضد الاشتراكية كنظام اجتماعى . وتبذل جهودا محمومة للايحاء الى الناس بان الاشتراكية لا يحق لها البقاء فى العالم على الاطلاق . ولكن ليس بوسع احد ان يعود بعجلة التاريخ الى الوراء . فالاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ستعيش وتتطور بموجب قوانينها : قوانين اكثر النظم الاجتماعية تقدما .

٥ – التعايش السلمى ضرورة موضوعية

فى عام ١٩٢١ ، وفى معرض الكلام عن الوضع الدولى للدولة الاشتراكية التى كانت وحيدة فى العالم آنذاك اشار لينين الى : «اننا ضعفاء بشكل مفرط من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ، اما من الناحية المعنوية – دون ان نفهم هذه الكلمة بطبيعة الحال من وجهة نظر الاخلاق المجردة ، بل ان نفهمها كتناسب للقوى الواقعية لجميع الطبقات فى جميع الدول – فاننا اقوى من الجميع» * . ولقد مرت عقود من السنين منذ ذلك الحين . وقد تمكنت البلدان الاشتراكية من الاحتفاظ بقدرتها المعنويـــة السياسية وضاعفتها كثيرا ، وبنت فى آماد تاريخيـــة وجيزة قاعدة اقتصادية قوية تضمن لها مواقع وطيدة فى مباراتها مع الرأسماليـــة . واصبحت لدى الدول الاشتراكية قدرة حربية جبارة قادرة على حمايتها من العدوان العسكرى للدول الامبريالية وممارسة تأثير رادع ملموس على سياستها العدوانية .

ان نشوء المنظومة الاشتراكية العالمية ، هو خير

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٠ .

دليل على ان الهدف الذى طرحه لينين ، وهو تحويل الدول الاشتراكية الى عامل قادر على التأثير بصورة حاسمة على مجمل السياسة العالمية ، قد اصبح امرا واقعا . فقد وضعت المنظومة الاشتراكية كامل جبروتها فى خدمة ضمان السلام الوطيد والعادل والديمقراطى . وليست ثمة فى البلدان الاشتراكية طبقات او فئات اجتماعية او مجموعات مهنية لها مصلحة فى الحرب او الحصول على فوائد اقتصادية من سباق التسلح . فلدى البلدان الاشتراكية كثير من القضايا المعقدة يجرى حلها فى سير البناء الاشتراكى والشيوعى ، الا ان حلها مشترط بشرط حيوى الا وهو : ابعاد خطر حرب عالمية جديدة وضمان سلام مديد على اساس متين من التعايش السلمى .

وتنبرى **المنظومة الاشتراكية العالمية** على الساحة الدولية بوصفها القوة الرئيسية الاهم فى النضال ضد خطر الحرب . انها القوة الاهم لانها تواجه القوة المادية للامبريالية – وهى القوة العدوانية فى اساسها – بقوة مادية مماثلة لكنها قوة سلمية . انها القوة الرئيسية لان تطور منظومة الدول الاشتراكية يسهم فى تقوية عوامل السلم الاخرى ويزيد من فعاليتها .

لقد ازدادت امكانيات التعايش السلمى الى حد كبير نتيجة انهيار نظام الاستعمار للامبريالية ، الامر الذى ادى الى ظهور مجموعة من الدول المستقلة السائرة على سياسة السلام ، مما اضعف الى حد كبير المواقع السياسية والعسكرية للامبريالية ، وحد الى درجة كبيرة من حرية حركتها على الساحة الدولية . وبما ان البلدان

النامية حريصة اشد الحرص على صيانة السلام ، التى هى فى امس الحاجة اليه للتغلب على تخلفها الاقتصادى الذى ورثته من العهد الاستعمارى ، فانها تدافع بحزم عن مبادئ التعايش السلمى . وتصف قرارات كثير من المؤتمرات والاجتماعات للدول النامية هذا المبدأ كاساس لسياستها الخارجية . وفى هيئة الامم المتحدة تلاقى اقتراحات البلدان الاشتراكية ، الهادفة الى ترسيخ مبادئ التعايش السلمى ، تأييد الدول النامية على الدوام . كما يحظى باهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية التعاون الاقتصادى المتكافئ مع دول المنظومة الاشتراكية الذى يساعدها على التصدى لمطامع الاتحادات الامبريالية الاحتكارية ، ويجعلها بالتالى حليفة للدول الاشتراكية فى المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمى .

ان **الطبقة العاملة العالمية ، التى تقودها طليعتها المتمثلة فى الاحزاب الشيوعية والعمالية** تشكل قوة نشيطة لا يستهان بها فى المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمى . ويرى الشيوعيون من واجبهم النضال ضد سياسة تصعيد التوتر الدولى التى تنتهجها الاوساط الامبريالية ، ويعملون بلا كلل لتخفيف التوتر ، مما يتطابق كليا مع امانى الشعوب ومطالبها الملحة .

وتساهم فى المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمى اوساط ومنظمات اجتماعية من اتجاهات سياسية مختلفة ، الا انها جميعها تلتقى فى الامر الرئيسى ، اى فى الاعتراف بضرورة القيام بأعمال نشيطة

لضمان السلام والتعاون بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية . وتقوم على هذا الاساس حركة جماهيرية واسعة حريصة على عزل خصوم التعايش السلمى واعتراض السبيل امام سياسة «الحرب الباردة» . وفى النضال من اجل تثبيت مكاسب سياسة الانفراج ، وفى الذود عن السلم ، يبدى الشيوعيون استعدادهم للتعاون مع جميع المنظمات بغض النظر عن الفئات الاجتماعية التى تمثلها ، ومع الزعماء السياسيين واقعيى التفكير فى البلدان الرأسمالية ، وجميع الاحزاب الديمقراطية والمنظمات الاجتماعية التقدمية الوطنية والدولية .

ان التغير العام فى ميزان القوى على الصعيد العالمى قد زاد كثيرا من فعالية تأثير الطبقة العاملة والقوى التقدمية على السياسة الخارجية لحكومات الدول الرأسمالية . فبتوحيد القوى الديمقراطية والقوى المحبة للسلام تستطيع الطبقة العاملة ارغام الاوساط الحاكمة على وقف الاستعدادات لحرب عالمية جديدة ، والامتناع عن اثارة حروب اقليمية ، وعلى استخدام الاقتصاد لأغراض سلمية .

وان الحاجة الموضوعية **للتعاون الاقتصادى** تعتبر كذلك عاملا من عوامل التعايش السلمى . فالصلات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى تشكل وسيلة فعالة لحل المهام الاقتصادية والسياسية على حد سواء . فعلى طريق التكامل الاقتصادى يترسخ جبروت وتلاحم الاسرة الاشتراكية . كما ان تعاون الدول الاشتراكية مع البلدان النامية يسهل على الاخيرة اعادة بناء اقتصادها وحياتها الاجتماعية على اسس تقدمية .

واخيرا ، فان الصلات الاقتصادية والعلمية التكنيكية مع الدول الرأسمالية تعزز وتوسع المقدمات المادية لسياسة التعايش السلمى .

ان البشرية تواجه اليوم عددا من القضايا الشاملة التى تزداد حدة وتعقدا مع مرور الزمن . ومن هذه القضايا ازمة الطاقة ، وحماية البيئة من التلوث ، ومكافحة الجوع والاوبئة الخطيرة المنتشرة على نطاق واسع ، واستثمار ثروات المحيط العالمى والخ . وبديهى ان مهمات ضخمة كهذه غير قابلة للتحقيق بجهود بلد واحد او حتى مجموعة من البلدان ، وانما تتطلب تعاون الدول على النطاق العالمى . وبالتالى ، فان معالجة القضايا العالمية المرتبطة بمستقبل البشرية تستحيل خارج أطر نظام العلاقات الدولية القائم على اساس التعايش السلمى ، كما يستحيل تنفيذ كثير من المهمات الملحة لعصرنا هذا .

لقد طرأت فى العقد الاخير تغيرات جذرية فى مجال التسليح . فالحرب العالمية الجديدة — اذا تيسر اشعال نيرانها — ستكون حربا حرارية نووية . وعندئذ لن يدور الكلام عن مصالح او مواقع دولة ما او مجموعة من الدول ، بل انما سيدور عن احتمال زوال الجنس البشرى من الوجود اصلا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان خطورة السلاح النووى لاتنحصر فى قوته التدميرية الهائلة لحظة استخدامه وحسب ، بل وكذلك فيما سيتركه استخدامه على نطاق واسع من الاشعاع الذرى بتأثيره الفتاك على الطبيعة الوراثية للناس وعلى البيئة المحيطة بهم .

وكان من نتائج تطور الاسلحة والاعتدة الحربية ، انه مع ظهور الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ومع تقدم سلاح الطيران وانشاء الاساطيل الضخمة من السفن والغواصات المسلحة بالصواريخ الحاملة للشحنات النووية ، فان الولايات المتحدة الامريكية ، التى هى معقل الامبريالية ، لم تعد محمية بصورة مأمونة بالمحيطين الشاسعين . والآن يدرك الرأى العام والزعماء السياسيون المسؤولون فى الولايات المتحدة انه فى حالة نشوب نزاع نووى عالمى فان عواقبه المهلكة ستنعكس ليس فقط على القوات المسلحة الامريكية ، بل كذلك على اقتصاد الولايات المتحدة وقدرتها الصناعية ومواردها الطبيعية والبشرية .

فى حروب العهود السابقة كان كل طرف من الاطراف المتحاربة يسعى الى النصر ، وكان احد الاطراف يحرز هذا النصر . ولذلك كان فى الامكان اعتبار الحرب استمرارا للسياسة . اما بالنسبة للكارثة الحرارية النووية العالمية التى تهدد البشرية بالفناء ، فان مسألة الانتصار فى مثل هذه الحرب ليست واردة اصلا . لذا فان دول العالم جميعا لها مصلحة موضوعية فى ازالة خطر الاصطدام النووى الشامل . وهذا الامر يؤثر دون شك فى موقف بعض القادة السياسيين فى الغرب ويحملهم على مواجهة حقائق العصر بجرأة ومسؤولية . كما يقتنع بعض مناصرى «الحرب الباردة» تدريجيا بعقم احلامهم بسحق الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى بواسطة القوة او التهديد باستخدامها . ان ذلك لا يعنى قط ان ممثلى البرجوازية هؤلاء قد تخلوا عن اهدافهم الطبقية المتجسدة

فى مكافحة الاشتراكية كسبيل لتطور المجتمع البشرى ، ولكنه يعنى ان تطور الاحداث بالعالم قد حملهم على الاستنتاج بانه ليس ثمة من بديل معقول للانفراج والتعايش السلمى .

ولكن كل هذه العوامل التى سبقت الاشارة اليها ، وان كانت تساهم فى ارساء اساس للتعايش السلمى بين الدول ، لن يكون لها اى تأثير عملى فى العلاقات الدولية وحل القضايا الدولية القديمة والجديدة الا اذا كانت القوى والقيادات السياسية التى تحدد مواقف بلدانها ، ترسم سياستها الخارجية آخذة فى تقديرها قوانين تطور المجتمع البشرى .

ففى الظروف المعقدة للحياة الدولية المعاصرة لم تعد الرغبة فى العيش بسلام وبروح حسن الجوار مع جميع البلدان والشعوب كافية لدرء الحروب وتعزيز أمن الشعوب وتطوير التعاون الواسع بين الدول . بل لابد من ان تعود المسؤولية عن السياسة الخارجية الى عناصر قادرة ، من خلال تحليلات علمية دقيقة للآفاق والاتجاهات الرئيسية لتطور العلاقات الدولية ، على ان تضمن عمليا وفى الوقت المناسب تنفيذ اجراءات ملموسة تهدف الى التعايش السلمى ضمانا لتعزيز السلام العالمى وتطويرا للتعاون الدولى المتكافئ .

تضع الاحزاب الشيوعية برامج للاعمال الموحدة مع جميع القوى المعادية للحرب والمناهضة للامبريالية بغية درء الحروب وضمان سلام عادل وديمقراطى وتأمين التعايش السلمى .

وتنطوى على طابع اكثر تفصيلا برامج النشاط

العملى التى تضعهــا اجتماعات ومؤتمرات الشيوعيين الاقليمية . ويحظى مثال اوربا بدلالته فى هذا المجال . ففى عام ١٩٦٧ تقدمت الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاوربية الاشتراكية والرأسمالية ، التى عقدت مؤتمرا لها فى كارلوفىفارى (تشيكوسلوفاكيا) ، ببرنامج لضمان الأمن الاوربى القائــم على مبادئ التعايش السلمى . واكد هذا البرنامج الاعتراف بحصانة الحدود القائمة فى اوربا ، وبواقع وجود الدولتين الالمانيتين المتكافئتين اللتين تتمتعان بالسيادة ، وعدم شرعيــة معاهدة ميونيخ لعام ١٩٣٨ ، ودعا الى عقد مؤتمر اوربى عام ، والخ . وفى غضون السنوات التالية تم تنفيــذ جميع البنود الاساسية لهذا البرنامج . وبذلك تأكدت عمليا صحة الاستنتاجات الاساسية للتحليل الشيوعى الماركسى اللينينى للوضــع المعاصر فى برنامــج كارلوفىفارى كما تأكدت صحة الأهداف الرئيسيــة للنضال التى رسمها هذا البرنامج .

ان التوصل الى الاهداف المرسومة وفر امكانيــة تعميق التغيرات الايجابية فى القارة الاوربية بل وجعله ضرورة موضوعية . فاصبح على الشيوعيين ان يحددوا مهمات جديدة فى مجال دعم السلام والأمن فى اوربا . وقد تم ذلك فى مؤتمر برلين للاحزاب الشيوعيــة والعمالية فى اوربا الذى انعقد عام ١٩٧٦ .

ان وضع وتنفيذ البرامج الطويلة الامد لايستبعد اطلاقا ، بل انما يفترض ، اجراء لقاءات دوريــة بين الشيوعيين فى مختلف البلدان من اجل تنسيق اعمالهم

العاجلة التى قد تنجم ضرورتها عن الموقف الدولى المتغير بسرعة .

فى معرض الكلام عن نشاط الماركسيين اللينينيين لتوفير الظروف الكفيلة بتقليل احتمالات نشوب الحروب ، والقضاء على هذه الاحتمالات نهائيا ، تنبغى الاشارة بصورة خاصة الى نشاط الاحزاب الشيوعية فى البلدان الاشتراكية . فلكون هذه الاحزاب حاكمة فانها تحدد السياسة الرسمية لبلدانها ، بما فيها السياسة الخارجية . اى تحدد طريقة علاقاتها مع دول العالم ومن بينها دول تنتمى الى نظام اجتماعى مغاير .

يتمثل احد الاشكال الهامة للتعاون بين الاحزاب المذكورة فى الاجتماعات الدورية للجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارصو ، والتى يشترك فيها قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية للدول المعنية . وفى الوثائق التى تقرها اجتماعات اللجنة السياسية الاستشارية يصاغ الموقف الجماعى لاعضاء معاهدة وارصو ازاء اهم القضايا الدولية ، وتتحدد طرق واساليب حلها مع مراعاة الظروف الملموسة لكل مرحلة من مراحل تطور الموقف الدولى . وتعود السياسة الخارجية المنسقة للبلدان الاشتراكية بثمارها العملية لانها تتخذ ، فى تطابق كامل مع مبدأ التعايش السلمى ، اجراءات عملية ملموسة تتجاوب مع المصالح الوطنية حقا لجميع الدول المعنية بالأمر . فمضمون برامج السياسة الخارجية التى تضعها الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية ، ومدى اصرار ومهارة هذه الاحزاب فى تنفيذ البرامج المذكورة ، هى التى تحدد

قبل اى عوامل اخرى نجاح الشيوعيين عامة ونجاحهم فى جهودهم المبذولة من اجل درء الحرب ، بوجه خاص ، وكل ذلك يلقى على عاتق الاحزاب الشيوعية فى البلدان الاشتراكية مسؤولية تاريخية ضخمة دون ان يمنحها اية امتيازات امام غيرها من الاحزاب الشقيقة فى الحركة الشيوعية العالمية .

ويعود دور حاسم فى تسوية بعض القضايا العالمية المحورية ، وتغيير مجمل المناخ الدولى تغييرا ايجابيا ، الى النشاط الدؤوب الثابت الذى يقوم بـه الاتحـاد السوفييتى تنفيذا لبرنامج السلام الذى اقره المؤتمـر الرابع والعشرون للحزب الشيوعـى السوفييتى عام ١٩٧١ ، والذى استكملته وطورته القرارات الصادرة عن المؤتمرات اللاحقة للحزب والاجتماعات الموسعـة للجنته المركزية . ويقوم برنامج السلام على اساس احد المبادئ المحورية الثابتة للسياسة الخارجيـة السوفييتية الذى ينص على ضرورة الجمع بين التصدى الحاسم للعدوان وبين النهج البناء الثابت الهادف الى تسوية القضايا الدولية الناضجة وللحفاظ على علاقات عادية ، وحسنة اذا كان الموقف يسمح بذلك ، مع الدول المنتمية الى النظام الاجتماعى الآخر . ويكمن المغزى الرئيسى لبرنامج السلام السوفييتى فى العمل ، بالاعتماد على جبروت ومتانة وحيوية المنظومة الاشتراكية العالمية ، وبالتحالف الوثيق مع جميع القوى التقدمية والمحبـة للسلام ، لانجاز انعطاف فى تطور العلاقات الدوليـة والانتقال من «الحرب الباردة» الى التعايش السلمى . وكان من الاهمية بمكان فى هذا الصدد ان

الحزب الشيوعى السوفييتى قد حدد فى برنامج السلام بدقة متناهية المهام الاساسية لنشاطه العملى فى مجال دعم الأمن العالمى وتحقيق الانتقال من خطر الحرب الى التعاون السلمى ولقد اثبتت الحياة ان اقرار برنامج السلام كان خطوة مناسبة تماما وقابلة للتحقيق .

فى معرض تطويره الخلاق للنظرية اللينينية عن التعايش السلمى تقدم الحزب الشيوعى السوفييتى بموضوعة تقول ان التعايش السلمى يجب الا ينتهى عند حد الامتناع عن الحرب والمجابهة المباشرة بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، بل ويجب ان يتعداه الى اقامة روح التفاهم والثقة المتبادلة فيما بينها . ولكن الثقة لاتنشأ من تلقاء نفسها كما لا تبنى بالكلام والتأكيدات ، بل انما تبنى بخطوات عملية ملموسة على طريق تسوية القضايا الدولية . ومع حل كل قضية من هذه القضايا تزداد الثقة وتتوفر مقدمات لحل القضايا الاكثر تعقيدا ، مما يساعد بالتالى فى دعم الثقة والتفاهم – شرط التقيد الصارم بمبادئ محددة للعلاقات الدولية .

وعلى العكس ، فان أية محاولات لحل القضايا الدولية ، من مواقع الهيمنة ، وممارسة الضغط على الشركاء فى المفاوضات ، والسعى للحصول على افضليات وحيدة الجانب ، والتراجع عن المبادئ المتفق عليها او عن الاتفاقيات المبرمة سابقا – انما تسفر عن نسف بوادر التفاهم والثقة المتبادلة وتعترض السبيل الى ضمان التعايش السلمى .

وبهذا الصدد ينبغى التأكيد بصورة خاصة على ان

القدرة على مراعاة المصالح المشروعة للدول الاخرى عند تسوية المشاكل الدوليـــة تعتبر احد الشروط الاولية للتعايش السلمي . فبدون توفر مثـــل هذه القدرة ، وتوفر الاستعداد للاصغـــاء الى الآخرين ، تستحيل اية علاقات متكافئة بين البلدان .

لا تستند الى اى اساس اطلاقا ادعاءات الولايات المتحدة الامريكية بالحق فى ان تعلن على هواها ايـــة منطقة من مناطق العالم منطقة «لمصالحها الحيوية» وأن تضمن هذه المصالح بأية اساليب ، بما فى ذلـــك الاساليب العسكريـــة . وتدّعى الولايات المتحدة فى صراحة متزايدة «بدور الزعيمة بين دول العالم» . وكما تشهد تصريحات ممثلى الادارة الامريكية ، التى اعلنوا فيها عن برنامج منقطع النظير لسباق التسلح ، يرى هؤلاء الوسيلة الرئيسية لبلوغ هذا الهدف فى الزيادة المستمرة للقدرة الحربية وتحقيق التفوق العسكرى . ولقد أنشأت الولايات المتحدة اداة خاصة لسياستها التدخلية العدوانية هى ما يسمى بقوات التدخـــل السريع ، وبذلك اكدت على ان فى نيتها جعل عامـــل التدخل العسكرى عنصرا دائما لسياستها العالمية . وتحاول واشنطن من جديد ، كما كان الأمر قبل عقود من السنين ، ان تتحدث بلغة «الحرب الباردة» ، وان تلجأ الى التهديدات والانذارات والضغوط الاقتصادية وحتى الى التدخل السافر فى شؤون الدول الاخرى .

وتقوم الولايات المتحدة ، بشتى الذرائع ، بتوسيع تواجدها العسكرى فى مناطق تبعد آلاف الكيلومترات عن اراضيها ، وتبنى رؤوس جسور للتدخل العسكرى

المباشر فى شؤون الدول الاخرى ، واستخدام الاسلحة الامريكيـــة ضد اى بلـــد يرفض الانصياع لارادة واشنطن . وبالنتيجة يتصاعد التوتر فى جميع مناطق العالم من اوربا وآسيا وافريقيـــا والشرق الاوسط وامريكا الوسطى ، غير ان مصالح الشعوب الاخرى هى آخر ما يهـــم الولايات المتحدة التى تحاول ان تضمن لنفسها مواقع سائدة فى العالم .

ان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، الوفية لمبادئ التعايش السلمى اللينينية ، تسير بثبات على نهجها الهادف الى صيانة السلام وتوطيده وتخفيف التوتر الدولى ولجم سباق التسلح وتوسيع وتعميق التعاون بين الدول .

يعتقد الشيوعيون ان تخفيف التوتر ، ومن ثم ازالته نهائيا من العلاقات الدولية انما هو مهمة دولية لا علاقة لها بالصراع الايديولوجى او بالتحولات الاجتماعيـــة الداخلية للدول او النضال من اجل التحرر الوطنى . ان التعايش السلمى لا يلغى بأى حال من الاحوال وليس بامكانه ان يلغى او يغير قوانين الصراع الطبقى . وليس بمقدور احد ان يتخيل ان الشيوعيين سيسكتون فى ظل الانفراج عـــن الاستغـــلال الرأسمالى ، او ان الاحتكاريين سيصبحون من انصار الثورة . ولكن التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخـــل فى شؤون الدول الاخرى واحترام استقلالها وسيادتهـــا ، يعتبر احد الشروط الاولية للانفراج .

وان نقل التناقضات الايديولوجية الى مجال العلاقات الدوليـــة لم يعد ابدا باى خير على من لجأ اليه فى

الممارسات العالمية . وان تحويل الصراع العقائدى الى صراع حربى سيكلف البشرية ثمنا باهظا .

ان التطور الاجتماعى (بما فى ذلك الصراع العقائدى) ،كعامل من العوامل الموضوعية التى تلازم التطور التاريخى ، ينجم عن واقع وجود الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وليس عن ارادة ونوايا وافعال هذه الحكومة او تلك .

وابان الحروب التى شنتها الدول الامبريالية ضد البلدان الاشتراكية ، والتى تمثل شكلا من اشكال الصراع الطبقى ، كان هذا الصراع يجرى فى صورة التدخل العسكرى السافر من قبل دول نظام اجتماعى معين ضد دول تمثل نظاما اجتماعيا آخر .

وفى ظروف «الحرب الباردة» ، المترافقة بسباق التسلح والنزاعات العسكرية الاقليمية والتوازن على حافة الصدام العسكرى الشامل بين الاشتراكية والرأسمالية ، يتخذ الصراع الطبقى كذلك شكل التنافس والتصارع فى القوة بين الدول الاشتراكية والرأسمالية . اما القوة العسكرية فهى ، وان كانت لاتستخدم على نطاق كامل وبصورة علنية ، الا انها تتواجد على الدوام كأحد العوامل الخفية الحاسمة لتطور الصراع الطبقى . بل واكثر من ذلك ، هناك لحظات فى فترة «الحرب الباردة» يصبح فيها الحد بين الصراع السياسى والصدام العسكرى هشا للغاية .

ان التعايش السلمى يفترض زوال عناصر القهر — سواء السافر منه والخفى — من العلاقات بين الدول المنتمية الى الانظمة الاجتماعية المختلفة . وذلك معناه

ان الصراع الطبقى بين الاشتراكية والرأسمالية يجب ان يجرى فى ظروف التعايش السلمى بدون المواجهة العسكرية المباشرة بين الدول الاشتراكية والرأسمالية .

ان الاشكال السلمية للصراع بين النظامين لا تنفى ابدا الجوهر الطبقى لهذا الصراع . فالطابع الطبقى لسياسة التعايش السلمى التى تمارسها الدول الاشتراكية يكمن قبل اى شيء آخر فى طريقة ترجمتها لمفهوم التعايش السلمى التى تنطلق من الاعتراف بحق الشعوب الثابت فى التقرير الحر لمصائرها ، بما فى ذلك حقها فى تغيير نظامها الاجتماعى ، بدون اى تدخل من الخارج . وذلك معناه ان مفهوم التعايش السلمى يرفض مبدأ تصدير «الثورة» كما يرفض «تصدير الثورة المضادة» الامبريالى .

وان مفهوم التعايش السلمى الذى يذود عنه الشيوعيون يفترض كذلك الاعتراف لجميع الشعوب بحقها فى التحرر من كل اشكال التبعية الاجنبية وفى تصفية الاستعمار وعدم السماح بالاستغلال الاستعمارى الجديد للبلدان النامية .

وطالما بقى المجتمع البشرى مقسما الى طبقات متناحرة فان الصراع بينها ، بما فى ذلك الصراع الايديولوجى ، سيبقى عاملا موضوعيا لا يمكن الغاؤه او حظره بواسطة اية اتفاقات بين الدول . ولذلك فان مفهوم التعايش السلمى ذاته والتدابير المتخذة لتطبيقه العملى يجب ان تنطلق من واقع الصراع الايديولوجى القائم موضوعيا ، كما يجب ان تبنى العلاقات بين الدول على نحو يستبعد انقلاب الصراع الايديولوجى بين الدول

الى صدامات عسكرية بينها ، او الى نشاط هدام او «حرب نفسية» لبعض الدول ضد بعضها الآخر .

ان سياسة التعايش السلمى تساعد فى تنشيط النضال من اجل التحرر الاجتماعى والوطنى . وهذا ما أشار اليه مثلا مؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية والعمالية فى اوربا المنعقد فى عام ١٩٧٦ حيث قيل فيه : «ان سياسة التعايش السلمى ، والتعاون النشيط بين الدول بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية ، وانفراج التوتر الدولى ، تتجاوب مع مصالح كل شعب على حدة ومع تقدم البشرية بأسرها ، ولا تعنى قط تخليدا لوضع الامور السياسية والاجتماعية القائم فى هذا البلد او ذاك ، بل انما على العكس توفر افضل الظروف لتطوير نضال الطبقة العاملة وجميع القوى الديمقراطية من اجل اقرار الحق الثابت لكل شعب فى الاختيار الحر لطريق تطوره والسير على هذا الطريق ومن اجل النضال ضد سيطرة الاحتكارات وفى سبيل الاشتراكية» * .

ان التطبيق الثابت لمبدأ التعايش السلمى يخلق مقدمات مناسبة من اجل تصاعد حركة التحرر الوطنى وضمان الاستقلال الكامل والتطور المستقل للبلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية . ويتيح التعايش السلمى للبلدان المتحررة ان تتصدى ، اعتمادا على دعم الدول الاشتراكية ، للتعسف الامبريالى وان تختار

---

* «مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية فى اوربا . برلين ، ٢٩–٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٦» . بوليتزدات ، ١٩٧٧ ، ص ١٢ .

بصورة حرة طريقا لتطورها واحراز الاستقلال الوطنى الكامل .

وبما ان التعايش السلمى يفترض التطبيق العملى لمبادئ تقرير الشعوب لمصيرها وحظر استخدام القوة ، فانه يضع خارج القانون جميع المحاولات لتخليد بقايا السيطرة الاستعمارية وكل انواع سياسة الاستعمار الجديد ،ويعترف بشرعية مناصرة الحركات التحررية ودعمها ماديا ومعنويا .

ان سعى قوى الاشتراكية والديمقراطية لخوض الصراع الطبقى على الصعيد العالمى بلا نزاعات فى العلاقات بين الدول لا يعنى اطلاقا الامتناع عن النضال ضد الاعمال العدوانية التى تقوم بها الامبريالية . ولا يجوز الخلط بين ثبات الاتحاد السوفييتى فى هذه المسألة وبين المسالمة و«عدم التصدى للشر» ، ذلك الشر الذى يسببه المعتدون الامبرياليون للعالم . ولقد اوضح القادة السوفييت ذلك مرارا . فالأمن الدولى لا يمكن ضمانه على حساب حرية الشعوب واستقلالها الوطنى . لذلك فاذا تطاول المعتدون بقوة السلاح على مبدأ التعايش السلمى فان الشعب الذى تعرض للعدوان يحق له ان يحمل السلاح دفاعا عن حريته ، كما يحق للشعوب الاخرى ان تقدم له المساعدة اللازمة بكل ما يتاح لها من الوسائل .

وما من شك فى ان للمصالح الامنية مكانها المرموق بين المصالح المشروعة لكل دولة من الدول . فتطوير عملية الانفراج الدولى وتعميقها وتعزيز التعايش السلمى لا يمكن الا بشرط ضمان هذه المصالح بقدر متساو

لجميع البلدان . ولذلك تصر البلدان الاشتراكية على الاعتراف بمبدأ الأمن المتكافئ بصفته احد الركائز الاساسية لنظام العلاقات الدولية المعاصر .

ان مضمون مبدأ الأمن المتكافئ لا يشمل فقط المسائل الحربية او الاجراءات التى يجب اتخاذها لوقف سباق التسلح ونزع السلاح دون المس بالمصالح الامنية لأى بلد من البلدان المشتركة فى الاتفاق . بل ويكتسب مبدأ الأمن المتكافئ ابعادا اوسع بحيث يتوجب على الدول التقيد به ليس فقط عند اجراء المفاوضات فى مجال نزع السلاح ، بل وفى مجمل ممارساتها السياسية على الصعيد الدولى . وان التراجع عن التطبيق العملى لهذا المبدأ لا يقلل من امكانيات الانفراج العسكرى وحسب ، بل وينسف التعايش السلمى بين الدول بحد ذاته ، اى ينسف الانفراج فى المجال السياسى .

ان هذا الفهم لمبدأ الأمن المتكافئ ينجم مباشرة عن مضمون الصكوك الدولية الرسمية التى جرت فيها صياغته والاعتراف به كأحد الاصول المحورية للعلاقات المتبادلة بين الدول فى ظروف الانفراج والتعايش السلمى .

وعلى سبيل المثال ورد فى «اسس العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة» المؤرخة فى ٢٩ ايار (مايو) عام ١٩٧٢ ان : «الاعتراف بمصالح أمن الطرفين ، على اساس مبدأ التكافؤ ، والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، يعتبر شرطا اوليا للحفاظ على علاقات السلام بين الاتحاد السوفييتى

والولايات المتحدة وتوطيد هذه العلاقات» . وتنص الوثيقة ذاتها على ان محاولات احد الطرفين للحصول على افضليات ، مباشرة او غير مباشرة ، على حساب الطرف الآخر لا تتفق مع مهمة تفادى المواجهة العسكرية ودرء الحرب النووية ، او الحيلولة دون نشوء حالات يمكن ان تؤدى الى تصاعد خطير للتوتر فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية .

وكما ورد فى البيان السوفييتى – الامريكى المشترك حول زيارة الرئيس الامريكى الى الاتحاد السوفييتى فى ايار (مايو) عام ١٩٧٢ فان : «الاتحـــاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية ، انطلاقا من ضرورة مراعاة المصالح الامنية للبلدين على اساس مبدأ التكافؤ ودون المس بالمصالح الامنية للبلدان الثالثة ، سيشتركان بنشاط فى مفاوضات تستهدف وضع تدابير جديدة من اجل لجم سباق التسلح ووقفه نهائيا» .

وأكد البيان السوفييتى الامريكى المشترك ، الموقع فى فيينا فى ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩ ، على الأهمية الكبيرة لمبدأ الأمن المتكافئ كأساس لتطوير علاقات طبيعية بين الدولتين . وقــــد ورد فيه ان التعاون السوفييتى – الامريكى يجب ان يقوم على اساس مبدئى من المساواة التامة والأمن المتكافئ واحترام السيادة وعدم تدخل الطرفين المتعاقدين احدهما فى شؤون الطرف الآخر ، وان يكون عاملا يساعد فى انفراج التوتر الدولى والتطوير السلمى للعلاقات الدولية على اساس المصلحة المتبادلة ، مما سيساعد بدوره فى دعـــم الاستقرار العالمى وتعزيز السلام فى العالم اجمع . كما تضمن

بيان فيينا بندا آخر مهما للغاية لتحديد مبدأ الأمن المتكافئ تحديدا كاملا وصائبا . فقد ورد فى البيان ان «كل طرف يعلن انه لا يسعى ، ولن يسعى فى ، المستقبل الى تحقيق تفوقه العسكرى على الطرف الآخر لان ذلك لايمكنه ان يؤدى سوى الى نسف الاستقرار بصورة خطيرة اذ يفضى الى تصعيد التسلح دون ان يفيد المصالح الامنية لأى طرف من الطرفين» .

واكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن الاوربى فى هلسنكى ، المتخذة فى ١ آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ ، على ضرورة تطبيق مبدأ الأمن المتكافئ على مجموع العلاقات المتبادلة بين الدول الاوربية . واعلنت الدول المشاركة فى المؤتمر انها اقرت الوثيقة الختامية «اعترافا منها بوحدة الامن فى اوربا» ، اى بتحريم المحاولات الهادفة الى ضمان أمن قسم من اوربا على حساب قسمها الآخر ، وضمان أمن مجموعة من الدول على نحو يضر بأمن مجموعة اخرى ، وضمان أمن دولة على حساب أمن دولة اخرى . وبعد ان درس المشاركون فى مؤتمر الامن الاوربى وجهات النظر التى تم التعبير عنها حول مختلف المسائل المتعلقة بتعزيز الأمن فى اوربا بواسطة جهود مشتركة هدفها المساعدة على الانفراج ونزع السلاح ، اكدوا انهم سينطلقون عند بذل مثل هذه الجهود من «احترام المصالح الامنية لجميع الدول المشاركة . . . الناجمة عن مساواتها وسيادتها» * .

---

* وفى سبيل السلم والامن والتعاون . بصدد نتائج مؤتمر الامن والتعاون فى اوربا المنعقد فى هلسنكى ٣٠

ويرد الاعتراف بمبدأ الأمن المتكافئ ايضا فى وثائق اخرى مثل البيان المشترك حول زيارة مستشار المانيا الغربية ووزير خارجيتها الى الاتحاد السوفييتى بتاريخ ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٤ ، والبيان السوفييتى - الانكليزى المشترك بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٧٥ . وجرت صياغة هذا المبدأ بشكل مفصل فى برنامج التطوير اللاحق للتعاون بين الاتحاد السوفييتى ،وفرنسا لصالح الانفراج والسلام بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٩ . فقد نص هذا البرنامج على ضرورة «ان تكون التدابير المتعلقة بالحد من التسلح وبنزع السلاح مبنية على احترام حق كل دولة فى الأمن ومراعاة مصالح أمن الدول كافة ، وعلى نحو لا يضر بأى طرف من الاطراف المتعاقدة» .

فى عام ١٩٧٨ تمت صياغة مبدأ الأمن المتكافئ فى وثيقة ذات طابع عالمى شامل ، وليس ثنائى او اقليمى . والمقصود بذلك الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول نزع السلاح . فلقد اعلن فى هذه الوثيقة ان «اتخاذ التدابير فى مجال نزع السلاح يجب ان يتم على اساس عادل ومتوازن مع ضمان حق كل دولة فى الأمن دون ان تتمكن دولة واحدة او مجموعة من الدول من الحصول على اية امتيازات امام الدول الاخرى فى اية مرحلة من المراحل . كما يجب ان يكون الهدف فى كل مرحلة عدم الاساءة الى

تموز (يوليو) - آب (اغسطس) عام ١٩٧٥» . موسكو ، بوليتزدات ، ١٩٧٥ ، ص ١٦ ، ٣٤ .

الأمن ، مع الحرص على تخفيض الاسلحـــة والقوات المسلحة الى ادنى مستوى يمكن» .

ان التطبيق العملى لمبدأ الأمن المتكافىء فى نشاط أية دولة ينبغى ان يتجلى فى سعيها الى ضمان أمنها وأمن اصدقائها وحلفائها ليس عن طريق الزيادة اللامتناهية للاسلحة والقوات المسلحة ، بل عن طريق الجهـــود المشتركة المنسقة مع البلدان الاخرى لتخفيض مستوى المجابهة العسكرية . وان التدابير الملموسة المتعلقة بالتطبيق العملى لمبدأ الأمن المتكافىء يمكن ان تكون كثيرة التنوع والابعاد تبعا للموقف الدولى الذى يجرى تحقيقها فيه . وفى الموقف القائم فى العالم حاليا والمتصف بالمجابهة بين الكتلتين العسكريتين السياسيتين اللتين تملك كل منهما كمية ضخمة من الاسلحة ، بما فيهـــا الاسلحة الصاروخية النووية ، فان مبدأ الأمن المتكافىء يتجسد عمليا فى التعادل التقريبى ، اى التوازن بين القوتين العسكريتين المتجابهتين .

ومن هذه المقدمة بالذات تنطلق السياسة الخارجية السوفييتية الهادفة الى ضمان الأمن فى اوربا وفى العالم اجمع . وقد اشير فى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعـــى السوفييتى الى : «ان التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم بين الاتحاد السوفييتى والولايات الامريكية ، بين معاهدة وارصو وحلف الناتو ، يخدم موضوعيا صيانة السلام فى العالم . اننا لم نكن نسعـــى ولا نسعى الى التفوق العسكرى على الطرف الآخر . فتلك ليست سياستنا . ولكننا لن نسمح بتحقيق مثل هذا التفوق علينا . فهذه المحاولات وكذلك الحديث معنا من

مواقع القوة لـــن تؤدى ابـدا الى ايـة نتيجـــة» * .

كما كان قادة الدول الغربية يعترفون ايضا بوجود التوازن العسكرى . فقد اعلن الرئيس الامريكى جيمــى كارتر فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ : «يقوم بيننا وبين الاتحاد السوفييتى استقرار كبير فيما يتعلق بالاسلحـة الاستراتيجية وميزان القوى غير النووية على المسرح الاوربى» . وفى برنامج تلفزيونى جرى بثه فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٧ اعلن كالاغين رئيس وزراء انكلترا آنذاك : «نعتقد ان التكافؤ قائم بالفعل وليس ثمة اساس للمخاوف . .» . وقال شميدت مستشار المانيا الغربية فى ذلك البرنامج مؤيدا رأى كالاغين : «لا أرى ما يدعو للخوف من خرق هذا التوازن» . وفى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٦ اكد ليبير ، الذى كان يشغل منصب وزير دفاع المانيا الغربية آنذاك ، ان القدرة العامة للقوات المسلحة لحلف الناتو تعادل ما يقابلها من قدرة بلدان معاهدة وارصو . وفى مقابلة صحفية مع مجلة «يو . س . نيوز اند وورلد ريبورت» فى معرض حديثه عن توازن القوى فى اوربا الوسطى اعلن الجنرال الامريكى هيغ القائد الاعلى للقوات المسلحة لحلف الناتو فى اوربا ان «قوانا متعادلة فى حقيقـــة الأمر» * * .

الا ان تحقيـــق وصيانـــة التوازن العسكـــرى

---

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعـــى السوفييتى ، ص ٢٢ .

U.S. News and World Report, June 5, 1978, p. 20. * *

الاستراتيجى ، كوسيلة ضرورية لتطبيق مبدأ الأمن المتكافئ ، لا يعنى البتة ان هذا التوازن يجب تجميده على مستواه الراهن او انه يصان فقط عن طريق زيادة مستوى تسلح الدول .

ان مبدأ الأمـــن المتكافئ والحفاظ عـلى التوازن العسكرى لا يمكن بأى حال من الأحوال ان يكونا مبررا لنظريتى «التوازن القائم على الخوف» او «الترويـــع المتبادل» اللتين يؤدى تطبيقهما العملى الى ادخار متواصل لانظمة الاسلحة التدميرية المتزايدة خطرا بذريعـــة «استكمال وسائل الردع المتبادل» . بل على العكس يجب ان يؤدى تطبيق مبدأ الأمـــن المتكافئ الى تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة .

عندما تبدى الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة استعدادا عمليا لمراعاة المصالح المشروعة لبعضهـــا البعض ، واقامة العلاقات فيما بينها على اساس التقيد الصارم بمبدأ الأمن المتكافئ لجميع البلدان ، تنشأ الارادة السياسية الجماعية للدول . وكانت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ، القائمة على مراعاة دقيقة لمصالح جميع الدول المشتركة فيه ، خير نموذج للصك الدولى المنبثق عن هذه الارادة السياسية الجماعية ، حيث اعلنت تلك الوثيقة واكدت بكل دقـــة واحكام ، وبالارادة الواحدة لجميع الموقعين عليها ، المبادىء الرئيسية لتطور القارة فى ظروف السلام .

ان تكوين الارادة السياسية الموحدة للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هو تجسيد عملى للتعايش السلمى وكذلك احدى الضمانات لصيانة هذا التعايش

وتطويره وتعميقه . ولكن تكوين مثل هذه الارادة ليس امرا سهلا ، اذ ان الجهود المبذولة فى هذا السبيل تعترضها عمدا الاوساط الامبريالية العدوانية المتطرفة كما يعرقلها التعصب والريبة وسوء المعرفة وحتى عدم الرغبة فى معرفة المواقف الحقيقية وامكانيات الاخرين .

ان اقامة السلم الوطيد ليست رهن التغلب على القوة المادية لخصومه وحسب ، بل كذلك رهن تكوين سيكولوجية جديدة للعلاقات الدولية ، وروح جديدة للعلاقات بين الدول والحكومات والاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية . ويجب اقامة نظام جديد نوعيا للعلاقات الدولية يقوم على اساس المراعاة المخلصة والثابتة ، بدون اى مناورة ومراوغة ، لمبدأ السيادة ، وعدم التدخل فى شؤون الاخرين ، والتنفيذ الدقيق للمعاهدات والاتفاقيات المعقودة .

٦ – نزع السلاح : مثل أعلى للاشتراكية

كتب لينين قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ان «نزع السلاح هو مثل أعلى للاشتراكية . ففى المجتمع الاشتراكي لن تكون ثمة حروب ، وسيتحقق بالتالى نزع السلاح» * .

ان انتصار الثورة فى روسيا ، وتأسيس الدولة الاشتراكية الاولى والوحيدة آنذاك ، وخروجها الى حلبة السياسة الدولية ، ارست قاعدة مادية للنضال من اجل نزع السلاح . وعلى مدى تاريخ الدولة السوفييتية كان الخط الرامى الى تحقيق نزع السلاح يمثل أحد الاتجاهات الاساسية لسياستها الخارجية ، التى تحددت مبادؤها المحورية وسجلت فى اهم صكوك السلطة السوفييتية ابتداء من المراسيم الاولى للدولة السوفييتية وانتهاء بدستور الاتحاد السوفييتى .

ان النضال من اجل وقف سباق التسلح ، والحد من الاسلحة ، وفى سبيل نزع السلاح ، يحظى باهمية محورية بل تاريخية فى مجمل النشاط الدولى المتعدد الجوانب للبلدان الاشتراكية .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٥٢

ويتحدد سير العمليات السياسية الخارجية وطابعها وحتى وتيرتها فى الوقت الراهن بترابط وثيق بين نزعتين متضادتين : فمن جهة هناك تقدم معين ، وان كان غير سريع وغير مستقيم على طريق تخفيف التوتر فى المجال السياسى . ومن جهة اخرى ، هناك ليس فقط الجمود فى مجال الانفراج العسكرى ، بل هناك تصاعد مستمر لسباق التسلح الذى يزداد تنوعا . وكأن الاوساط العدوانية الامبريالية ، المنزعجة من هزائمها فى المعارك الاجتماعية ، وفقدانها لممتلكاتها الاستعمارية ، وعدول عدد متزايد باستمرار من الدول عن السير فى فلك الرأسمالية ، ونجاحات الاشتراكية العالمية ونمو نفوذ الاحزاب الشيوعية فى الدول البرجوازية ، تنتقم لقاء كل ذلك بتنشيط استعداداتها العسكرية وتحاول من خلال سياسة من «مواقع القوة» ان تحتفظ بما تبقى لديها من الفرص لفرض ارادتها على الدول والشعوب الاخرى . وهنا بالذات يكمن سبب استمرار سباق التسلح وتصاعده المتواصل حيث تسعى بلدان الناتو ، والولايات المتحدة الامريكية قبل غيرها ، الى توسيعه كما ونوعا .

ينطلق محرضو سباق التسلح من ان قوة السلاح يجب ان تبقى وسيلة رئيسية لحل الخلافات الدولية . وتورط الولايات المتحدة بلدان حلف الناتو الاخرى بصورة متزايدة فى تحقيق مخططاتها . كما تضاعف جهودها لبعث العسكرية اليابانية وربطها بالماكينة العسكرية السياسية لهذا الحلف .

لقد بلغ التقدم العسكرى التكنيكى اليوم نقطة

حرجة اذ تصمم هناك وتوشك ان تدخل فى دورة الانتاج انظمة اسلحة يستحيل اقامة اى رقابة اصلا على تخفيض عددها او الحد من مواصفاتها النوعية . ويجرى بالجملة انتاج انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية . ويقترب صنع انواع منها بامكانها ان تقلب كل تصوراتنا الحالية عن الاستقرار الاستراتيجى وعن امكانية الحد والتخفيض الفعالين للاسلحة النووية .

ومما يجعل قضية نزع السلاح من الاهمية بمكان ، ويعطيها الاولوية بين سائر القضايا العالمية الملحة ، واقع ان سباق التسلح قد اكتسب طابعا عالميا شاملا ، واصبحت ابعاده الكمية مروعة حقا . فبموجب معطيات الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة يبلغ المخزون من الاسلحة النووية حاليا ما يعادل مليونا و٣٠٠ ألف قنبلة من طراز تلك التى قضت على هيروشيما . اما الاسلحة النووية التكتيكية الموجودة فى القارة الاوربية فتزيد عشرات المرات على القوة التدميرية للاسلحة التى استخدمت خلال السنوات الست للحرب العالمية الثانية . وبالحساب الى المتفجرات التقليدية تبلغ حصة كل شخص فى المعمورة الآن ١٥ طنا من الشحنات المميتة .

ويبتلع الاقتصاد العسكرى موارد بشرية وطبيعية وانتاجية ومالية هائلة . فقد ورد فى احد التقارير للسكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ان الاموال التى انفقت على سباق التسلح منذ ايام الحرب العالمية الثانية بلغت رقما خرافيا اذ تجاوزت ٦ تريليون دولار . كما وتقترب النفقات العسكرية الاجمالية لجميع بلدان

العالم من ٥٠٠ مليار دولار سنويا . وتميل هذه النفقات نحو الازدياد على الدوام .

لقد انفقت بلدان الناتو على اغراض التسلح خلال العقد الاخير من السنين ١,٣ تريليون دولار . ويعمل فى المجال العسكرى اكثر من ٥٠ مليون شخص ، كما يشتغل فيه حوالى ٤٠٠ الف من العلماء والمهندسين والفنيين .

ان انتفاخ الميزانيات العسكرية يزيد من حدة التضخم ويقع عبئا ثقيلا على كواهل الملايين من الكادحين فى البلدان الراسمالية . كما ان الازدياد فى اماكن العمل الذى تضمنه التوظيفات فى الانتاج العسكرى يقل كثيرا عن ذلك الذى تضمنه التوظيفات المماثلة فى الفروع المدنية . وبذلك فان سباق التسلح يزيد من حدة مشكلة البطالة . كما يسرع عمليات عسكرة المجتمع ويخلق تربة مغذية لنمو الحركات والقوى اليمينية واليمينية المتطرفة وانتعاش الجماعات الفاشية الجديدة والارهابية .

وهناك كثير من القضايا الملحة ، كايجاد حل جذرى لمسألة مصادر الطاقة ، وتصفية الاوبئة ومكافحة المجاعة والتخلف الثقافى ، والحيلولة دون التغيرات الكارثية للبيئة المحيطة ، وسواها من القضايا التى تتطلب اموالا طائلة ، ولكن سباق التسلح المتواصل بلا انقطاع يحول دون ذلك .

كانت دول التشكيلات الاستغلالية جميعها على مدى تاريخها تنظر الى القوة العسكرية ، المدعمة فى الغالب بالاحلاف العسكرية مع الدول الاخرى ، على انها الوسيلة

الرئيسية – والوحيدة فى احيان كثيرة – لضمان امنها وتحقيق مصالحها . ولا تزال مثل هذه النظرة قائمة حتى الآن . ومما يدل على ذلك سباق التسلح الذى تقوم الامبريالية بتسعيره زاعمة انه امر ضرورى من اجـــل ضمان امن العالم الغربى . وبناء على هذه الفرضيـــة الخاطئة تبذل جهود لتقوية حلف الناتو ، كما ترفض الدول الغربية بعناد اقتراح الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى بصدد ان يحل فى وقت واحد حلف شمال الاطلسى ومعاهدة وارصو ، او حل منظمتيهمـــا العسكريتين كخطوة اولى فى هذا السبيل . ورفضت دول الغرب اقتراحا سوفييتيا آخر حول امتناع الطرفين عـــن توسيع كل من حلف الناتو ومنظمة معاهدة وارصو عن طريق ادخال اعضاء جدد فيهما . ان البلدان الاشتراكية تعرض فى مواجهة سياسة «الأمن المسلح» الامبريالية ، التى تعنى فى الحقيقة توسيعا لسباق التسلح وتخليدا له ، سياسة الأمن عن طريق وقف سباق التسلـــح المميت . ولقد أكد اندريه غروميكو وزير خارجيـــة الاتحاد السوفييتى انه ليست ثمة قضية واحدة تعتزم بلادنا حلها بواسطة الحرب . ونحن ننظر الى امننا والى السلام العالمى عموما من خلال لجم سباق التسلح وعقد اتفاقيات بشأن نزع السلاح – اتفاقيات مخلصـــة شريفة تراعى بدرجة واحدة مصالح جميـــع الاطراف المتعاقدة .

وترى نظرية نزع السلاح السوفييتية ، فى وقف سباق التسلح وتخفيض الاسلحة ونزع السلاح احدى الوسائل الجذرية لضمان امن الاتحاد السوفييتى وامن

جميع البلدان الاخرى ، منطلقة من ان اية اجراءات ملموسة فى هذا المجال يجب وضعها على نحو تتطابق معه من جميع النواحى وفى كل مرحلة من المراحل مع مبدأ المساواة والامن المتكافئ .

ويحظى مبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، وكذلك الامتناع عن محاولات الحصول على امتيازات احادية الجانب ، بأهمية خاصة بالنسبة لفعالية المفاوضات وحيوية المعاهدات حول الحد من الاسلحة الصاروخية النووية نظرا للخطر الكبير الذى يمثله هذا النوع من السلاح . وهذا ما اشير اليه بلا مواربة فى المبادئ الاساسية للمفاوضات حول التخفيض اللاحق من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقع عليها من قبل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٣ . ونصت هذه المبادئ على انه عند صياغة المعاهدات حول هذه المسائل «سيسترشد الطرفان بالاعتراف بمصالح الامن المتكافئ لبعضهما البعض والاعتراف بأن محاولات الحصول على امتيازات احادية الجانب ، مباشرة ام غير مباشرة ، تتنافى مع ترسيخ علاقات السلام بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة» . كما تم التأكيد على مبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، كأساس للاتفاقية الجديدة حول الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، فى البيان السوفييتى الامريكى المشترك الصادر فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ .

وقد اشير فى مقدمة اتفاقية سالت - ٢ الى ان الطرفين وقعا هذه الاتفاقية «استرشادا بمبدأ المساواة والأمن المتكافئ» . وفى البيان المشترك حول المبادئ

والاتجاهات الرئيسية للمفاوضات اللاحقة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي وقعها ليونيد بريجنيف وجيمي كارتر في فيينا في ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩ ، في وقت واحد مع اتفاقية سالت - ٢ ، تم التأكيد مرة اخرى على ان الطرفين سيواصلان مفاوضاتهما «طبقا لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ» .

يبرهن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاخرى في الاسرة الاشتراكية بكل اعمالها على انها تتقيد بهذا المبدأ بكل صرامة . ولا تسعى لبلوغ التفوق العسكري . وانها تعمل لتخفيف مستوى المجابهة العسكرية .

وفي الوقت ذاته يستمر الاعلام الغربي في الترويج بكل وقاحة لاكذوبة «الخطر العسكري السوفييتي» المزعوم . ويقول بوريس بونوماريوف احد المسؤولين السياسيين السوفييت : «هناك اليوم تحالف مشؤوم بين صانعي الاسلحة وصانعي الاكاذيب . وقد شرعت منتجات واسلحة صانعي الاكاذيب باطلاق نيرانها . والانفراج هو احد الاهداف الرئيسية التي يصوبون عليها نيرانهم المركزة . محاولين ان يرسخوا في اذهان الناس بالغرب وكأن الاتحاد السوفييتي يسعى الى التفوق العسكري لكي ينقض بعد ذلك على بقية العالم - المسالم على حد زعمهم ، والسيء التسلح وغير الحذر . وهذه الاكذوبة التي يكررونها من يوم لآخر بآلاف الاشكال هي الوسيلة الاعلامية الرئيسية لتمرير برامج تسلح جديدة في بلدان الراسمال» * .

---

* «القرن العشرون والسلم» . نشرة اللجنة السوفييتية للدفاع عن السلم ، ص ١٠ .

يشهد التاريخ على ان الغرب كان يفتعل على الدوام اشواطا جديدة من سباق التسلح تحت ستار الدعاية الصاخبة حول «الخطر العسكرى السوفييتى» و«تخلف الغرب» فى الميدان العسكرى .

فى عام ١٩٤٥ ، بعد ان فجرت الولايات المتحدة فوق اليابان قنبلتين ذريتين ، تقدم الاتحاد السوفييتى باقتراح حول حظر هذا السلاح الرهيب الجديد . الا ان الغرب رفض ذلك الاقتراح . وسرعان ما ظهر السلاح الذرى لدى الاتحاد السوفييتى ايضا .

وفى نيسان (ابريل) عام ١٩٤٩ تم تأسيس حلف شمال الاطلسى ، الموجه مباشرة ضد الاتحاد السوفييتى والبلدان المتصادقة معه . وعقب ٦ سنوات جاء الرد الاضطرارى الذى تمثل فى التوقيع على معاهدة وارصو الدفاعية .

وفى الخمسينات شنت فى الولايات المتحدة حملة بصدد «تخلف» الولايات المتحدة المزعوم عن الاتحاد السوفييتى فى انتاج القاذفات . ومع انه سرعان ما اعلن بعد ذلك ان هذه الحملة لم يكن لها اى اساس الا ان الولايات المتحدة تمكنت فى خلال ذلك من تكوين اسطول من القاذفات الاستراتيجية ب - ٥٢ .

وفى مطلع الستينات بدأت فى الولايات المتحدة حملة مشابهة بصدد «تخلفها» المزعوم فى مجال الصواريخ . وسرعان ما جرى الاعتراف ايضا بأنه لا اساس لها من الصحة . ولكن هذه الحملة اتاحت للولايات المتحدة القيام بقفزة جديدة فى سباق التسلح حيث تم خلالها صنع اكثر من الف صاروخ من الصواريخ الاستراتيجية

العابرة للقارات ، كما تم تزويد اسطول كبير من الغواصات بالاسلحة الصاروخية .

وفى بداية السبعينات اتخذت واشنطن قرارا بتزويد الصواريخ برؤوس منفصلة ، الامر الذى زاد عدد الشحنات النووية عدة مرات .

وفى الثمانينات ، وتحت ستار حملة صاخبة حول «الخطر السوفييتى» ، سلكت الولايات المتحدة علنيا نهجا يهدف الى احراز تفوقها العسكرى على الاتحاد السوفييتى ، وتفوق حلف الناتو على منظمة معاهدة وارصو .

وأوصلت الادارة الامريكية وتائر نمو الميزانية الحربية فى ظروف السلام الى ١٢-١٤٪ سنويا ومن المتوقع ان تبلغ المخصصات العسكرية فى ميزانية الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٨٩ تريليونى دولار ، وهو مبلغ يوازى تقريبا ما انفقته وزارة الدفاع الامريكية فى خلال ٣٥ سنة بعد الحرب .

واقرت الولايات المتحدة «برنامجا استراتيجيا شاملا لسنوات الثمانينات» ينص بالدرجة الاولى على تطوير سريع لانظمة جديدة من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : كصواريخ «ام اكس» و«ميجيتمين» الباليستيكية العابرة للقارات ، وغواصات ذرية حاملة لصواريخ ترايدنت ، وقاذفات «ب-١ ب» و«ستيلت» الاستراتيجية ، ومنظومة «شاتل» الفضائية المتعددة الاستخدامات ، والصواريخ المجنحة ذات المدى البعيد والتى تطلق من الجو والبحر والارض . وحسب ما ادلى به وزير الدفاع الامريكى يجرى حاليا اوسع تحديث للقوات البرية على مدى تاريخها وتزويدها بمعدات

قتالية جديدة . ويزداد تعداد القوات الاحتياطية ، كما يجرى تكوين احتياطيات من الاسلحة والمعدات القتالية سواء فى القارة الامريكية ذاتها ، او فى اراضى بلدان حلف الناتو الاخرى .

ويتلخص هدف هذا البرنامج الشامل لاعادة التسليح فى ضمان الهيمنة العسكرية الامريكية على العالم ، الامر الذى سيتيح للولايات المتحدة ، حسب تصورات اوساطها العسكرية ان تقبل على القضاء على الاشتراكية كنظام اجتماعى ، وقمع حركات التحرر الوطنى ، وبسط السيطرة الامريكية على العالم وتسيير الامور فيه كما يروق للامبريالية الامريكية .

ان الاتحاد السوفييتى وسائر الدول الاشتراكية ، اذ تدرك مدى المخاطر التى تهدد بها السياسة العدوانية الامريكية قضية السلام العالمى تبذل كل ما بوسعها من اجل الحيلولة دون تصاعد خطر الحرب ووقف سباق التسلح والتوصل الى تقدم عملى على طريق تخفيض الاسلحة ، وبالدرجة الاولى الاسلحة النووية .

وتنادى الدول المشتركة فى معاهدة وارصو بتخفيض الاسلحة النووية الى حد جذرى وتقترح وقف انتاج الاسلحة النووية ، ثم القضاء تدريجيا على احتياطيات هذه الاسلحة عن طريق وضع برنامج لنزع السلاح النووى على مراحل .

واذ يتقدم الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى باقتراحاتها هذه فانها تتوخى قبل كل شىء آخر ان تتجاوب هذه الاقتراحات مع مصالح ضمان السلام المتين والأمن لجميع الدول والشعوب وان تراعى حقوقها

ومصالحها المشروعة . وبهذا المعنى فان جميع هذه الاقتراحات واقعية وقابلة للتحقيق . ولكن يجب الاخذ بالاعتبار فى الوقت ذاته ان بعض الحكومات كانت ، لهذه الاسبــاب او تلك ، غير مستعدة لقبول هذه الاقتراحات بحجمها الكامل فى لحظة التقدم بها . وذلك امر طبيعى لان التوصل الى اتفاق فى مثل هذه المسائل المعقدة يتطلــب دراسة دقيقة لشروط ونتائــج الاتفاقيات ، كما يتطلب قدرا معينا من المرونة مـن جانب الدول المعنية والاستعداد للقبول بحلول الوسط .

ولكن اذا لم تطرح اقتراحات محسوبة للمستقبـل فان قضية نزع السلاح ستتجمد ولن تر اى تقدم ، كما تشهد على ذلك الممارسة الدولية . فجميع المعاهدات والاتفاقيات السارية المفعول حاليا ، والتى تحد الى درجة ما من سباق التسلح ، كانت قد ولدت فى الواقــع كنتيجة عملية لاقتراحات اوسع ومحسوبة للمستقبل تقدمت بها الدول الاشتراكية . وهذا ما يؤكد مرة اخرى ان الاقتراحات البعيدة المدى التى يجرى التقدم بها فى مجال نزع السلاح ليست امرا طوباويا ، بل هى مسرع للتقدم على طريق نزع السلاح .

ان الموقف الواقعى من حل قضايا نزع السلاح ، والذى يراعى فى الوقت نفسه افاق المستقبل ، يجعل التدابير الملموسة التى اقترحتها الدول الاشتراكية فى مجال وقف سباق التسلح برنامجا شاملا متكاملا . وان جوهر الموقف السوفييتى لجلى الوضوح : فهو ينطلق من ان البشرية ليست محكوما عليها بالهلاك . وانه يجب ويمكن وضع حد لسباق التسلح . ان البشرية لجديرة

بمصير افضل من ان تعيش فى عالم تمزقه النزاعات وتنوء تحت وطأة الاسلحة الفتاكة .

ويجب ان يكون الهدف النهائى لجهود الدول فى مجال نزع السلاح هو نزع السلاح الشامل والكامل تحت المراقبة الدولية الصارمة . ولكن وبعد التقييم الموضوعى للظروف الدولية القائمة ، وامكانيات ودرجة استعداد الشركاء للاتفاق ، فان الدول الاشتراكية ترى من غير الواقعى اليوم اثارة مسألة الاتفاق حول نزع السلاح بصورة شاملة تامة . ذلك ان بلوغ هذا الهدف يتطلب عملا تمهيديا طويلا نسبيا ويفترض تحقيق سلسلة كبيرة من التدابير فى مجال وقف سباق التسلح وتخفيض الاسلحة ونزع السلاح .

فى الظروف الملموسة القائمة فى العالم اليوم لا يمكن الشروع بالسير نحو نزع السلاح الشامل والكامل الا بشرط وقف سباق التسلح . وسعيا لتحقيق هذه المهمة حلا عمليا يتقدم الاتحاد السوفييتى على الدوام بمبادرات عملية يمكن ان يؤدى تحقيقها الى وقف سباق التسلح . وسيتيح قبل اى شىء اخر وقف انتاج تلك الاسلحة التى بمقدورها ان تجعل العملية لا تخضع لاية رقابة ولا مرد لها .

يقترح الاتحاد السوفييتى تجميد جميع الاسلحة النووية من الناحيتين الكمية والنوعية ، اى وقف الزيادة الكمية لجميع عناصر الاسلحة النووية ، وعدم توزيع انواع واطرزة جديدة من هذه الاسلحة ، مع تجميد جميع تجارب الذخائر النووية ، وكذلك وقف تجارب الانواع والاطرزة الجديدة لوسائل نقل الاسلحة النووية .

يعتقد الاتحاد السوفييتي بأن القارة الاوربية يجب ان تكون خالية من الاسلحة النووية سواء المتوسطة المدى منها ام التكتيكية . ويدعو الى تخفيض الوسائل النووية المتوسطة المدى فى اوربا ثلاث مرات ، والامتناع عن نشر اطرزة جديدة من هذه الاسلحة هنا مستقبلا .

وتنص نظرية نزع السلاح السوفييتية على فرض رقابة دولية صارمة على تنفيذ الاجراءات فى مجال نزع السلاح . فالعبر المريرة للتدخلات العسكرية والحروب العدوانية ضد الدولة السوفييتية ، وانتهاكات الالتزامات الرسمية المعطاة لها ، والتطبيق العملى «لسياسة من مواقع القوة» ضدها ، اظهرت للشعب السوفييتي بصورة واضحة ، وقاسية فى بعض الاحيان ، انه لا يجوز الاقدام على ابرام معاهدات تمس امنه مباشرة دون اقامة رقابة صارمة على تنفيذ الاطراف المتعاقدة الاخرى لالتزاماتها المترتبة عليها فى هذه المعاهدات .

فى معرض الكلام عن جوهر الموقف السوفييتي من مسائل الرقابة تجدر الاشارة الى سمتين اساسيتين لهذا الموقف . اولا ، تفهم الرقابة على انها رقابة على تحقيق المعاهدات بشأن الحد من الاسلحة وتقليصها ، وليس كهدف بحد ذاته غير مرتبط بتدابير نزع السلاح . ويجب ان تكون هذه رقابة على نزع السلاح وليس «رقابة على الاسلحة» بصورة عامة . ويجب — ثانيا — ان تنسجم الرقابة مع حجم وطابع وخاصية تلك

التدابير فى مضمار نزع السلاح التى اقيمت من اجلها الرقابة .

ان الموقف الذى يذود عنه الاتحاد السوفييتى بثبات من نزع السلاح يستجيب لمصالح الاغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم . وتنحصر المهمة فى العمل لتجسيد هذا الموقف ، المتفق عليه جماعيا ، فى تدابير ملموسة فى مجال نزع السلاح . وهذا الامر يتطلب جهودا جاهدة بل يتطلب نضال مريرا .

تنطوى على خطر بالغ بالنسبة لقضية السلم ونزع السلاح القرارات التى اتخذها مجلس حلف الناتو فيما يتعلق بنشر صواريخ امريكية جديدة فى اوربا . فتنفيذ هذه القرارات لايعنى مجرد زيادة لقدرة الغرب النووية . بل ويعنى بداية لشوط نوعى جديد من سباق التسلح مما يغير تغييرا ملموسا مجمل الوضع العسكرى الاستراتيجى فى العالم . وبذلك فان تنفيذ قرارات حلف الناتو يشكل خطرا شاملا على السلام العالمى . لان هذه المخططات ، بخرقها لتوازن القوى المعترف به فى اوربا ، تخصص للقارة الاوربية دور المبادر المحتمل لاشعال نيران الكارثة النووية العالمية ، وتحكم بالتالى على شعوب اوربا بان تكون اولى ضحايا هذه الكارثة . ويعنى تنفيذ مخططات حلف الناتو تصعيدا حادا للخطر المحدق ببلدان اوربا الغربية التى تنشر فى اراضيها هذه الاسلحة الصاروخية النووية ، ويعرض لخطر لايقل عن ذلك جيرانها وحلفاءها .

ان تنفيذ مخططات نشر الاسلحة الصاروخية النووية المستحدثة فى اوربا الغربية يستحث سباق

الاسلحة الى درجة كبيرة ، ولاسيما انواعها النووية . ويضطر الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه الى اتخاذ اجراءات جوابية مماثلة لئلا يتاح للغرب وحلف الناتو جعل تفوقهما امرا واقعا .

ان الاتحاد السوفييتي على اهبة الاستعداد دائما وفي كل الظروف لضمان امنه القومي وامن اصدقائه وحلفائه . وهو قادر على ان يرد ردا لائقا على أية محاولة لخرق التوازن العسكري الاستراتيجي القائم .

ولكن الاتحاد السوفييتي يرفض اعتماد مبدأ انتاج وتكديس اسلحة الابادة الشاملة ، اعتقادا منه ان طريقا كهذا لا يمكن ان يساعد في حل اية قضية من القضايا المطروحة امام البشرية كالتنمية الاقتصادية للدول مثلا او حماية البيئة المحيطة ، او توفير الظروف الطبيعية لحياة البشر ، وتغذيتهم وصحتهم وتعليمهم .

ان توفير الموارد المادية التي تبذر اليوم بلا جدوى على سباق التسلح ، والكشف عن طاقات الانسان الخلاقة التي لا تنضب هو السبيل العملي الوحيد الى توحيد البشرية ، وهو العامل الرئيسي الذي يجب ان يحدد سياسة الدول على تخوم القرنين العشرين والحادي والعشرين .

* * *

تتصف السنوات الاخيرة بالصراع الشديد بين اتجاهين في السياسة العالمية فمن ناحية هناك النهج الرامي الى لجم سباق التسلح وتعزيز السلام وتثبيت

مكاسب الانفراج وحماية حقوق الشعوب فى السيادة والحرية ، ومن جهة اخرى هناك النهج القائم على تقويض وتسعير سباق التسلح ، هناك سياسة الضغوط والتدخل فى شؤون الآخرين وقمع النضال التحررى وازدياد ملحوظ لعدوانية الامبريالية ، والامبريالية الامريكية قبل غيرها . واذ يسير الحزب الشيوعى السوفييتى ، بحزم وثبات على النهج الاول متصديا بمثل هذا الثبات والحزم للنهج الثانى ، فهو يحل مهمة ثنائية الجانب . فلقد اشير فى المؤتمر السادس والعشرين للحـــزب الشيوعى السوفييتى الى : «ان نضالنا فى سبيل توطيد السلام وتثبيت مكاسب الانفراج الدولى هو بالدرجة الاولى نضال من اجل تأمين الظروف الخارجية اللازمة للشعب السوفييتى التى تتيح له حل المهمات البناءة التى تواجهه . وبذلك تحل ايضا قضية ذات طابع عالمى حقا . اذ انه لا توجد الآن مسألة اهم وألح فى حياة اى شعب من مهمة صيانة السلام وتأمين اول حق من حقوق الانسان الا وهو حقه فى الحياة» * .

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعـــى السوفييتى ، ص ٤ـ٥ .

محتويات

ان سلسلة «مكتبة المعارف السياسية» ، المعروضة على القراء ، تستهل بنشر كتب تتناول قضايا التطـــور الاجتماعى المعاصر . وتعالج كتب هذه السلسلة بطريقة يسهل فهمها مسائل البنية الاجتماعية للمجتمع وتعاقب التشكيلات الاجتماعية وخصائص تطور الثورة العلمية التكنيكية فى الظروف المعاصرة .

ويبحث المؤلفون جوانب عملية البناء الاشتراكى ، وميزات الاقتصاد ، والادارة العلمية ، وقضايا تطور الفرد فى ظل الاشتراكية ، الى جانب قضايا النضال من اجل السلام والتعايش السلمى .

وتصدر كتب هذه السلسلة بتعاقب معين من حيث مواضيعها وهى جديرة باهتمام كل من يرغب فى دراسة نظرية الماركسية اللينينية ومسائل ممارسة البنـــاء الاشتراكى .

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكـم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضـه ، وطباعتـه ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو - الاتحاد السوفييتي

كتب سلسلة «مكتبة المعارف السياسية»

١ . بليماك ، فولودين . كيف يتطور المجتمع .
٢ . لوبانا . الشيوعية كتشكيلة اجتماعية اقتصادية .
٣ . باتالوف . النظرية اللينينية للثورة .
٤ . تريبيلكوف . الازمة العامة للرأسمالية .
٥ . نيزنانوف . طرق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .
٦ . بيروغوف . المنظومة الاشتراكية العالمية .
٧ . زوتوف . التعاليم اللينينية حول ثورات التحرر الوطني وقضايا العصر .
٨ . سوباكين . الماركسية اللينينية حول مسائل الحرب والسلام .
٩ . مجموعة مؤلفين . الثورة العلمية التكنيكية بين الرأسمالية والاشتراكية ..
١٠ . فارلاموف . الادارة العلمية للمجتمع الاشترا
١١ . سميرنوف . الفرد في ظل الاشتراك
١٢ . مقصودوف . الصراع الايديولوج المعاصر .
١٣ . بافلنكو . العملية الثورية العالمية
١٤ . غيليلوف . البرنامج اللينيني لحل في الاتحاد السوفييتي .

